



كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: التحليل الاقتصادي

تحت عنوان:

أثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة

على التجارة الخارجية للجزائر

المشرف أ.د. بابا عبد القادر

الطالب: دحمان أحمد

● أعضاء اللجنة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم	أ.د. بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم	أ.د. بابا عبد القادر
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم	أ.د. بوتلجة عبد الناصر
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم	أ.د. بن زيدان الحاج
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضراً	د. عدة عابد
ممتحنة	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة أ	د. تلمساني حنان

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تحليل اقتصادي

بعنوان

الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على
التجارة الخارجية للجزائر

تحت إشراف :

أ/د بابا عبد القادر

من إعداد الطالب :

دحمان أحمد

أعضاء اللجنة

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص :

لقد اعتبرت التجارة الخارجية قوة داعمة للاقتصاد العالمي منذ أكثر من قرن ، وازدادت أهميتها في بداية النصف الأخير من القرن الماض نظرا للدور الهام الذي تلعبه في ترقية التنمية و الحد من الفقر بمختلف أشكاله.

في هذا الإطار قامت الجزائر خلال السنوات السابقة بعدة إصلاحات مست الهيكلة الاقتصادية لتمهيد الأرضية اللازمة لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تنظم وتسير العلاقات التجارية الدولية .

من هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة كمحاولة لتحديد الآثار الناجمة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها كبلد يسير في طريق التنمية.

Abstract :

The great importance given to the international commerce during the post years ,is due to the big role That It Can play to promote développement and reduce the rate of poverty thanks to its different forms.

For this reason , Algérie tries these recent years , to take sérieux measures in order to integrate to the international economy in the contexte of the general regulations and principales of the général régulations and prineiples of the OMC along this research , the major effets resulting.

المقدمة

المقدمة العامة:

يشكل تبادل السلع أبرز اهتمامات الإنسان منذ القدم وتحديدًا بعد أن عرف الإنتاج وطبقا مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وقد زادت أهمية التبادل مع تقدم المجتمعات وتعمق التخصص، بحيث شهد العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي تغيرات كبيرة في إدارة الاقتصاد العالمي، وقد تفاعلت العديد من العوامل في خلق هذا التغير سواء ما تعلق منها بالتطور العلمي أو التقني أو الانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور العولمة الاقتصادية الهادفة وفي بناء الاقتصاد العالمي بلا حدود، فظهر في هذا الاتجاه تكوين كتلتا اقتصادية عملاقة حلت محل الاقتصاد المحلي بهدف الحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية، وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى بين هذه الجماعات بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها بنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، ومن ثم إيجاد السبل نحو تقديم الاقتراحات ورسم الاستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تحقيق التوازن في العلاقة بين الأطراف.

وفي ظل هذه التحولات الاقتصادية المتسارعة، ومع تزايد وتيرة التبادل على جميع المستويات، يصبح قيام اقتصاد تصديري من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل، ويلعب التصدير دورا هاما في تحريك اقتصاديات الدول ودفع عجلة التنمية، حيث يعد الركيزة والدعامة الأساسية لإنجاح قطاع التجارة الخارجية، ووسيلة من وسائل التنمية والهيمنة الاقتصادية.

ففي ظل التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في إطار الانفتاح الاقتصادي والتجاري برز تكتل اقتصادي دولي جديد معزز بثلاثة أركان أساسية هي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي بفضلها أصبح العالم عبارة عن شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية بسبب تداخل هذه المنظمات مع بعضها البعض، ويقوم النظام الاقتصادي الدولي على المبادئ الواردة فيمواثيق هذه المنظمات، وألزمت الدول الأعضاء باحترام مبادئها، كما ساهمت في التطور الاقتصادي العالمي إلى تحول الاقتصاد الدول الاشتراكية باتحاد الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي المتميز بالمنافسة، وهذا ما دفع الجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت النهج الاشتراكي وإيجاد حلول لأزمته المالية والاقتصادية التي تعاني منها من خلال سعيها للتكيف مع هذا النظام الجديد، معتمدة في ذلك على بعض المؤشرات الإيجابية لاقتصادها المتواضع والذي تزيد من خلاله تطوير تجارتها الخارجية، خاصة الصادرات منها التي تعاني من اختلال كبير كون مواردها المالية بالعملة الصعبة معتمدة أساسا على قطاع المحروقات، والذي يشهد أزمات بصفة دورية من جراء تقلبات أسعاره في السوق الدولية، مما أوجد لسياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق اقتصادية منها المديونية، وعجز ميزان المدفوعات، وكذا عجز الميزان التجاري، وهو ما أرغم السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في تجارتها الخارجية، خاصة الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على المحروقات من خلال تنويع السلع الموجهة للتصدير وترشيد الواردات.

من أجل تحقيق هذا التمييز للمنتجات الوطنية أمام مثيلاتها في الأسواق الدولية التي تشهد منافسة شديدة اتخذت الجزائر عدة إجراءات لإصلاح المنظومة الاقتصادية الوطنية، وهذا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التسعينات من القرن الماضي، ثم باشرت الاتصالات للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من سنة 1945، وانتهت رسميا بإعلان مراكش 1994 التي أعلن فيها عن قيام منظمة التجارة العالمية، وأصبحت إحدى المنظمات الدولية ذات الشخصية الاعتبارية في تنظيم التجارة الدولية والأشرف على غرض النزاعات الدولية، ويأتي طلب انضمام الجزائر في إطار سياسة اندماج اقتصادها وتجارته الخارجية مع المبادلات التجارية الدولية بغية الاستفادة من المزايا التجارية والمالية والتكنولوجية التي تمنحها السوق الدولية.

من هنا كان لا بد على الجزائر بالإضافة على التعديل الهيكلي تغيير الاستراتيجيات والقوانين وجعلها مطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

وبالرغم من أن الجزائر لم تحصل على العضوية المنتظمة بعد، ولكن من المتوقع وعلى ضوء المفاوضات المستمرة من قبل وزارة التجارة مع المنظمة العالمية للتجارة أن تصبح عضواً منتظماً في المستقبل.

وفي الحقيقة أن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية التي أرسى قواعد اتفاقية مراكش لن يكون مقصورا على الدول الأعضاء في المنظمة بل ستتأثر بها جميع دول العالم في جانبها السلبي والايجابي بطريقة أو بأخرى.

1. إشكالية البحث:

ضمن الإطار العام للتحويلات الكبرى التي يعيشها العالم المعاصر، المتسم بالعملة بمفهومها الاقتصادي وما ينجر عنها من تغيرات على الصعيد العالمي، وضمن هذا السياق تبرز إشكالية الانفتاح الاقتصادي للكثير من الدول وعلاقته بالمنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، ويشير كثير من المختصين في هذا المجال إلى أن التجارب التي شهدتها العديد من البلدان بما فيها دول العالم الغربي تشير عدة إشكاليات لعل أبرزها نتائج المترتبة عن عملية الانضمام هذه، وبما أن الجزائر الآن تفاوض من أجل الانضمام إلى هذه السوق الدولية، يتبادر إلينا طرح السؤال المركزي التالي:

➤ ما هي الآثار المتوقعة على الصعيد الاقتصادي والتجاري لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

OMC؟ وهل الظروف الداخلية مهيئة لمثل هذه القرارات الاقتصادية الكبرى؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التجارة الخارجية؟ وما هي أهم النظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي في هذا المجال، وكذا أهم السياسات التجارية المنبثقة عنها؟
- كيف ظهرت وتطورت المنظمة العالمية للتجارة؟ وما هي أهم الجولات والمؤتمرات الوزارية التي مرت بها؟ وما دورها في إرساء حرية التجارة الدولية وما مدى تأثير ذلك على الدول النامية؟
- ما هي أهداف ومزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ وإلى أي مدى ستستجيب الجزائر إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال؟ وما انعكاسات ذلك على تجارتها الخارجية؟

2. فرضيات البحث:

في اعتقادنا أن الموضوع محل البحث يستلزم اختبار مجموعة من الفرضيات على انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وهي:

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيحقق لها بعض المزايا غير أن الأهداف الأساسية لا تتحقق على المدى القصير والمتوسط بل قد تتحقق على المدى البعيد.
- إن قبول الجزائر لشروط المنظمة العالمية للتجارة سيكون وفقاً لخطوات محاطة بجذر شديد تجنباً لأي مضاعفات قد يصعب التحكم فيها.

3. أهداف البحث:

- باعتبار هذه الدراسة تصبو إلى تحقيق فهم علمي اقتصادي للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر في علاقتها بالاقتصاد العالمي والمنظمات الممثلة له، فإنه قد سطر الباحث الأهداف التالية:
- محاولة الاقتراب بطريقة تحليلية لهذه العلاقات الاقتصادية الدولية الخاصة بالمنظمات المؤطرة لها وعلى رأسها منظمة التجارة الحرة.
 - محاولة معرفة أهداف هذه المنظمة والظروف البنيوية التي نشأت فيها، وأي تجنى على الصعيد التنموي.
 - الرغبة في تحليل وتحديد السياسات الاقتصادية الجزائرية في علاقتها بهذه المؤسسات الدولية والأسباب التي جعلتها تتأخر خاصة في الانضمام لهذه المنظمة الدولية، ومدى الخلفيات الإيديولوجية والسياسية التي تتحكم في هذا المسار.

4. أهمية البحث:

لقد حظيت المنظمة العالمية للتجارة باهتمام كبير، ولقد اعتبرتها الكثير من الدول محورا من محاور سياستها الاقتصادية التنموية، كما اعتبرتها كذلك آلية ناجعة للتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد هذه المنافسة، فأهمية البحث تكمن في معالجة موضوع تداعيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وفرص تنموية من أجل تطوير اقتصاديات دول الأعضاء.

5. المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، ونتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الوصول إليها والمتعلقة بتحديد آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ومن خلال الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة الإجابة عليها، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي لعرض كل مراحل المفاوضات التي أجرتها الجزائر بهدف انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك قصد التعرف وتحليل مختلف الآثار التي استحدثتها على التجارة الخارجية الجزائرية.

6. حدود البحث:

تبحث هذه الدراسة في الآثار التي ترتبت وسترتب على التجارة الخارجية نتيجة مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 2020.

- الحدود المكانية: الإحصاء الجزائري وعلاقته ب OMC.

- الحدود الزمانية:

7. دو افح اختيار موضوع البحث:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع محل الدراسة إلى:

- الأهمية المتزايدة لموضوع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لها للاستفادة منها من خلال ما يحدث من تغيرات وتحولات في عالم المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها وأحجامها.
- يعطي هذا البحث إضافة جديدة، حيث أنه يربط بين متغيرين مهمين بالنسبة للجزائر مؤشرات اقتصادية ضعيفة، ورغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذه الإشكالية شغلت بالباحثين دون جدوى هذا الانضمام.
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب فيه من أجل إثراء المكتب الوطنية.
- دوافع شخصية، ميوّلي لدراسة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية...

8. الدراسات السابقة:

- تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بأحد متغيرات دراستنا أي محاولة للإجابة عن مختلف التساؤلات الخاصة بتأثير مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على مختلف هيكل وقطاعات الاقتصاد الوطني، وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات المختارة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية:
- رسالة ماجستير لمحمد دحماني عنوان: الأثر المالي لتفكيك التعريفية الجمركية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2005، رسالة ماجستير باللغة العربية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- حاول الباحث من خلالها إبراز أثر تفكيك التعريفية الجمركية في الجزائر كنتيجة لسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الإيرادات المالية الجزائرية في تلك الفترة.

رسالة ماجستير سلطاني سلمى بعنوان: دور الجمارك في سياسات التجارة الخارجية ضمن الإصلاحات الأخيرة 2003م، رسالة ماجستير باللغة العربية غير منشورة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

حاولت من خلالها الباحثة أن تبين الدور الذي لعبته إدارة الجمارك في توجيه سياسات التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تلك الفترة.

أطروحة سلطاني عبد الرحمن بعنوان: "آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التأهيل في رفع وتطوير تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وخلصت إلى ضرورة تنمية وتطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل المناخ الاقتصادي الجديد الذي لا مكانة للمؤسسات غير القادرة على المنافسة.

- أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية " المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة الجزائر للباحث آيات الله مو لحسان 2010-2011 حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الى الكشف عن أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الجات ، و انشاء المنظمة العالمية للتجارة و إبراز الإصلاحات المفروضة من قبل الهيئات المالية على الاقتصاد الجزائري و توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري باستثناء قطاع المحروقات التي يتميز بمزايا نسبية عالية مازال بحاجة إلى إصلاحات هيكلية يمكن أن تأهله إلى تحقيق نسبة نمو سريعة.

9. أقسام الدراسة:

من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا الأسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول تنتهي بخاتمة، وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول: لقد قمنا من خلال الفصل التطرق إلى الأسس النظرية للتجارة الخارجية و أهم

السياسات المنبثقة عنها ، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث نسبية ، فقمنا بتناول مفاهيم التجارة

الخاصة و أسباب قيامها و طبيعتها و كذا التخصص الدولي في مبحثه الأول ، أما المبحث الثاني فتناولنا

فيه تطور نظريات التجارة الخارجية بينما عالجننا في المبحث الثالث سياسات التجارة الخارجية .

الفصل الثاني: يتعلق بفكرة قيام و انشاء منظمة التجارة العالمية و من أجل ذلك تم تقسيمه الى ثلاثة

مباحث رئيسية ، حيث تناولنا في المبحث الاول المحاولة الاولى لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، بينما قمنا

في المبحث الثاني بالتركيز على الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة و أخيرا في المبحث الثالث

تناولنا فيه معالجة آثار انضمام الدول النامية الى المنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثالث: تطرقنا من خلاله إلى إجراءات و مراحل انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة

، حيث تم تقسيمه الى مبحثين ، بحيث تعرضنا في المبحث الأول الى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل

الانضمام المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك من خلال تناول الجوانب الإصلاحية و الهيكلية للاقتصاد

الجزائري مع التركيز على تطور التجارة الخارجية ، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة خطوات انضمام

الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و فيها عالجننا أسباب و أسباب و دوافع طلب العضوية و كذا معالجة

إجراءات مع أعضاء المنظمة و كذا الصعوبات و العراقيل التي تواجهها .

الفصل الرابع: يتناول تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة و فيه تمت دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1962-2022 مع الأخذ

بعين الاعتبار مراحل الإصلاحات الاقتصادية و البرامج التنموية التي رافقتها و كذا تحليل الأداء

الاقتصادي في الجزائر خلال هذه المرحلة .

الفصل الخامس: يتعرض إلى الآثار التي تعكسها مستجدات منظمة التجارة العالمية على القطاعات

الاقتصادية في الجزائر ، حيث اشتمل على مبحثين رئيسيين ، فالمبحث الأول كان حول اتفاق الشراكة مع

الاتحاد الأوروبي ، وفيه تناولنا في المطلب الأول العوائق التي واجهت الجزائر عند توقيع اتفاق الشراكة ، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتجاه الاوروبي ، أما المبحث الثاني تمحور حول الانعكاسات المحتملة الايجابية و السلبية على المنظومة الاقتصادية الجزائرية جراء انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

وتخلص الأطروحة إلى مجموعة من النتائج الأساسية المرتبطة بالتحليل والبحث وبعض التوصيات العملية في هذا المجال.

10. صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذه الأطروحة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات حول حالة الجزائر ، وعملية الانضمام ، وكذا فحوى المفاوضات والتي تعتبر سرية نوعاً ما ، وغير قابلة للنشر ، ضف إلى ذلك تضارب الإحصائيات والأرقام في بعض الحالات لدى الدوائر الرسمية.

**الفصل الأول: الأسس النظرية للتجارة
الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها**

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد لأي بلد، الشيء الذي اكتسبها أهمية بالغة في نظر الكثير من المنظرين والمفكرين في علم الاقتصاد.

وبحكم أهميتها في اقتصاديات الدول تعرضت لعدة تطورات بدءاً من الأفكار البدائية للتجارين مروراً بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة، إذ تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة.

وتعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، حيث تشكل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية الخارجية للدولة بناءً على تفسير أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك إلى مجموعة من الفرضيات التي قيدت تحليلهم، ومن هذه الفرضيات الرئيسية التي ارتكزت عليها نظريتهم، اعتبار العمل هو العنصر الإنتاجي المستخدم في الإنتاج، وكذا مبدأ تقييم العمل باعتباره الأساس لزيادة الإنتاج بسبب التخصص الناجم عنه.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية

المبحث الثاني: تطور نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، حيث تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلقت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

ينظر للتجارة الدولية ببالغ الأهمية بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

1- تعريف التجارة الخارجية : هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي :

- تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صورته الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال"، وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها، إذن التخصيص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.¹
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.²

¹ محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشرين، القاهرة، مصر، 2010، ص 15.

² رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 12.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتهم المنظورة وغير منظورة.

2- أهمية التجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات ما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث مزاياها الطبيعية و المكتسبة، فهذه الدولة تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل كالموز أو البن أو التوابل، وتلك تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان وتلك تتمتع بأرض صخورها ذات تكوين جيولوجي معين تؤهلها لإنتاج نوع معين من المعادن كالبترول أو الفحم أو الحديد¹.

وهكذا نلاحظ تنوع طاقات الدول وإمكاناتها تنوعا لا يمكن حصره، و لو أن الدول جميعاً كانت تتمتع بنفس النسبة من المزايا الطبيعية أو المكتسبة بمعنى أنها كانت تتمتع بنوع واحد من المناخ و بدرجة متساوية من خصوبة التربة و بمستوى واحد من التركيب الجيولوجي، و بقدر متساو من الخبرة الفنية لتمائل ما تنتجه هذه الدول من السلع و الخدمات و لما كانت هناك حاجة لقيام تبادل تجاري دولي، ولكن الطبيعة لم تمنح الدول جميعاً قدرًا متساوياً من المزايا ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف فيما تنتجه دول العالم من سلع و خدمات و ميزة التجارة الدولية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعاً².

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع و خدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 67.

² جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص 38.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

1. عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع و الخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.¹
 2. اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا، لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.²
- وبناء على ما سبق، يكون من الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتجهها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توافر عناصر الإنتاج لديها، وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية و يقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع و الخدمات و تعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها.³
- كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى،، السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.⁴

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مؤسسة الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 106.

² غلاب نعيمة، نظريات التجارة الخارجية و إمكانيات التصدر في الجزائر في الفترة 1985-1994 رسالة ماجستير 1996-1997 جامعة قسنطينة، ص 78.

³ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات) دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 106.

⁴ مجد محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 79.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة وفوائدها

1- أسباب قيام التجارة الدولية:

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً - تحقيق الاكتفاء الذاتي - نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة و هذا ما سبق شرحه.¹
- التخصص الدولي: بينا سابقاً أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.
- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير Ecomies و هذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطى الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.²
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- اختلاف الميول والأذواق: فالفرد يفضل المنتجات الأجنبية حتى و لو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.³

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 2001، ص77.

² صادق جميلة، محددات التبادلات التجارية الدولية في إطار النظريات الجديدة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص103.

³ محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

2- فوائد التجارة الخارجية:

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال:

1. زيادة الرفاه الاقتصادي: من خلال زيادة إشباع حاجات | الأفراد من السلع و الخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و انتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب و فورات الحجم الاقتصادي.¹
2. الاستغلال الأمثل للموارد: فبدلاً من أن تقوم الدولة في إنتاج كل احتياجاتها و هذا يؤدي إلى هدر في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول يؤدي إلى استغلال أفضل الموارد الدولتين.²

المطلب الثالث: طبيعة التجارة الخارجية والتخصص الدولي

1- طبيعة التجارة الخارجية:

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها و درجة تعقيدها عن تلك التي نواجهها داخل الدولة الواحدة، و من ثم تحتاج المشاكل الاقتصادية الدولية إلى دراسة خاصة منفصلة، ولذا يتم دراسة التجارة الخارجية كفرع مستقل عن باقي فروع الاقتصاد الأخرى.³

وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية فيما يلي:

• حركية عناصر الإنتاج:

ويقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر حسب اختلاف معدلات عوائدها، و تظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تساوى معدلات عوائدها في كافة

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 133.

² محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 27.

³ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

الأنشطة الاقتصادية، وقد قرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة، ويتم هذا التحرك تبعاً للمعدلات الربحية (أو تحقيق أكبر عائد)، حيث تترك عناصر الإنتاج نواحي النشاط الإنتاجي الأقل ربحية أو عائد و تتجه إلى نواحي النشاط الإنتاجي الأكثر ربحية، و تتوقف عملية تحرك¹ عناصر الإنتاج عندما تتساوى معدلات عوائدها بين الأنشطة المختلفة و هذا يعني أن عناصر الإنتاج وزعت توزيعاً أمثلاً، كما يقرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج ليس لديها قدرة على التحرك على المستوى الدولي.²

خلاصة ما سبق، إن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر و أسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

● السياسة التجارية:

يتم التفرقة بين التجارة الخارجية والداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات، فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها، وبصفة عامة تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين، أولهما سياسة الحرية التجارية، وثانيتها سياسة الحماية أو تقييد التجارة، وعادة تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة التجارة أو حركة السلع والخدمات و من ثم يتم إتباع سياسة الحرية التجارية، وعلى المستوى الدولي يتم تقييد حركة السلع والخدمات أي إتباع سياسة الحماية، حيث اتبعت حكومات الدول المختلفة سياسات مقيدة لتجارتها على المستوى الدولي، و ذلك بهدف تغليب مصلحتها القومية على مصالح الدول الأخرى.³

● اختلاف النقود:

كل دولة عملتها النقدية الخاصة بها، و التي تسمى بالعملة المحلية و يتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية و المالية في الاقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذا البلد، ولا يملك أي أحد الحق القانوني أن يرفض قبولها، أما حينما يرغب المواطنون في شراء⁴ أي سلع و خدمات من بلد أجنبي فلا بد لهم أن يحصلوا أولاً على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع و الخدمات المطلوبة، ولذا

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، نفس مرجع، ص 18.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، نفس مرجع، ص 19.

³ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 20.

⁴ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، نفس مرجع، ص 21.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

يتم تسوية المعاملات المالية و التجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة، و يتطلب الأمر تحويلها إلى بعضها البعض، و هذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، و ليس هناك صعوبة في تحويل العملات القوية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي لأي عملة أخرى في العالم، و لكن سهولة تحويل العملات القوية لا يعني أن المعاملات التجارية الداخلية، و لذلك لأن أسعار الصرف التي تتسم بها المعاملات التجارية الدولية تتم بنفس السهولة و اليقين التي بمقتضاها يتم تحويل هذه العملات إلى ما يساويها من عملة أجنبية ليست ثابتة و إنما عرضة للتغيير المستمر و أحياناً يومياً.¹

• المواصلات والاتصالات:

ينشأ انفصال أسواق الدول المختلفة عن بعضها البعض بسبب عوامل أخرى غير سياسة التجارة الخارجية، و من أهمها صعوبة المواصلات والاتصالات في الماضي تسببت صعوبة المواصلات أحياناً في حدوث انفصال تام بين أسواق بعض الدول، فعلى سبيل المثال البلاد التي فصلتها عن بعضها البعض المحيطات أو الجبال الشاهقة أو الطرق البرية غير المأمونة .

ومع التقدم المستمر في وسائل المواصلات، و خاصة بعد ثورة المواصلات البحرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ثم بعد ذلك التقدم المذهل في وسائل النقل البري و الجوي على المستوى الدولي في النصف الأخير من القرن العشرين، بدأت أسواق الدول المختلفة تقارب من بعضها شيئاً فشيئاً.

ولكن إلى عصرنا الحالي ما زالت صعوبة المواصلات في بعض الحالات أو ارتفاع تكلفتها أمراً له شأن لا يمكن إنكاره في الفصل بين أسواق الدول النامية.²

ويتضح مما سبق، أن التقدم المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات أدى بدرجة ما إلى تقليل درجة الانفصال في الأسواق، حيث أصبح العالم قرية واحدة وسوقاً واحداً، ولكن هذا الوضع لم يتحقق إلا في الدول المتقدمة.³

• الأذواق:

يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلاد المختلفة.

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، نفس مرجع، ص 22.

² محمد جاسم، التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 23

³ Bessaid.H,economie internationale,o.p.u,Alger,1983,P101.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

ويرجع الاختلاف في الأذواق إلى عوامل عديدة من أهمها:

1- اختلاف الثقافات و العادات والتقاليد الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

2- اختلاف المناخ الجغرافي.

3- اختلاف الأديان والمعتقدات.

4- اختلاف مرحلة التقدم العلمي.

ويترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلافات في أنواع السلع والخدمات المطلوبة و في أشكالها أو أحجامها، و من ثم يلعب اختلاف الأذواق دوراً هاماً في انفصال أسواق الدول المختلفة، ولكن توجد مجموعة من العوامل ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق، و بالتالي ساهمت في التخفيف من حدة انفصال الأسواق ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي¹:

1- التحسن المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية.

2- الإرسال التلفزيوني الذي أصبح يصل إلى كل مكان في العالم والذي ساهم في التقارب بين الأسواق.

3- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الدعاية والإعلان على المستوى الدولي.

4- خروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة إلى العالم لأغراض السياحة و التعليم.

5- تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة أنحاء العالم.

وبالرغم من ذلك فمازلنا نجد علامات تجارية واضحة تدل على اختلاف الأذواق بين الدول المختلفة،

مازالت تلعب دوراً في الفصل بين أسواق الدول المختلفة.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2003، ص78.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 24، 25.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

2- التجارة الخارجية والتخصص الدولي :

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها، دون أن تنتج شيئا من سلع وخدمات أخرى هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الخارجية.¹

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

● اختلاف الظروف الطبيعية:

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فحيث تتوافر لدى بعض دول العالم بيئة إستخراجية مثل توافر مواد خام في باطن أراضيها كالبتترول في² دول الخليج فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبتترول.

وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة و مناخ ملائم ومياه ري لذا تخصص هذه الدول في إنتاج ري، لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن و اندونيسيا في إنتاج المطاط.³

● مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج:

لا يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا لاختلاف الظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد أيضا طبقا لمدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، و خاصة عنصري العمل ورأس المال باعتبارهما أهم عنصريين من عناصر الإنتاج، وحيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان

¹ محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة مصر 1986، ص 136.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 13، 14.

³ جمال الدين برفوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 141.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج والصناعات الغذائية، وغيرها من الصناعات الخفيفة، وعلى العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا واليابان وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات و المعدات والسيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.¹

• توافر التكنولوجيا الحديثة:

فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات، و هذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولذا فإنها تخصص في إنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها و من ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي.²

المبحث الثاني: تطور نظريات التجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، و ذلك تبعا للعصر الذي يتبع إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل التجار الذين كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكثر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية،

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 15.

² نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي الغربي، دراسة تنمية، المعهد الغربي للتخطيط، الكويت 2016، ص 156.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفسية فقط، وإنما أيضا بما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك¹.

وفي النظرية الكلاسيكية تميز ثلاث اتجاهات وهي كما يلي:

1- 1 نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوالد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري².

يرى آدم سميث أن تقسيم العمل هو مبدأ كل تقدم اقتصادي، غير أن هذا التخصص مرتبط بمدى سعة السوق، أي إمكانيات تبادل منتوجات النشاطات المتخصصة، ويترتب عن حرية التبادل توسيع هذه الإمكانيات، بحيث يعم نفعها الجميع³.

يتمتع البلد بهذه الميزة عندما يستطيع إنتاج سلعة معينة بموارد أقل مما يمكن لبلد آخر إنتاجها من نفس العوامل ولكن أقل من البلد الأول، لكنه (البلد الثاني) يستطيع إنتاج ساعة ثانية بعوامل إنتاج أقل مما يمكنه أن ينتجها البلد الأول، فعندما يحصل التبادل بينهما تتحقق الفائدة لكل منهما، ويكون كل منهما أكفأ في إنتاجه سلعته من الثاني، كذلك تشرح هذه النظرية لماذا تختلف كلف الإنتاج بين البلدان فقد بين آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول سببه اختلاف إنتاجية عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل باعتباره المكون الرئيس في كلف الإنتاج، ثنائين الإنتاجية هذا يعود إلى عوامل طبيعية وعوامل مكتسبة فالطبيعية يحكمها المناخ والغربة والثروة المعدنية، أما للمكتسبة فتشمل المهارات والمعرفة الفنية والتسويقية وغيرها إضافة إلى التكنولوجيا، هذه المزايا عندما يتوافر عليها البلد ستمكنه من إنتاج سلعة ما بكلفة أقل ما لو بادلها مع بلد آخر لا يملك نفس المزايا⁴.

¹ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص 70.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 70.

³ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط1، 2013، ص 110.

⁴ بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 49.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

وافترض سميت وجود دولتين هم انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما المنسوجات والخمور، وأن سعر هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كالتالي:

جدول رقم (1): الميزة المطلقة

المنسوجات	الخمور	
انجلترا	2 جنيه للوحدة	1 جنيه للوحدة
البرتغال	4 جنيه للوحدة	$\frac{1}{2}$ جنيه للوحدة

المصدر: طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 179.

نلاحظ من المثال السابق أن سعر المنسوجات في انجلترا أقل من سعرها في البرتغال مما يدفع منتجي المنسوجات في انجلترا بتصديرها إلى البرتغال.

أما سعر الخمور في انجلترا فأعلى منه في البرتغال، مما يدفع منتجيه في البرتغال بتصديره إلى انجلترا، معنى ذلك أن إنتاجية العمل في كلا الدولتين وبالتالي الناتج الكلي سيزيد، لأن أسواق المنسوجات والخمور بينهما قد اتسعت.

وبهذا فإن النظرية تفترض بأن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين دولتين هو " وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة ".

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

ومعنى الميزة المطلقة: إن المنتجين في هذه الدولة يجب أن تتوفر لديهم جميع الإمكانيات والمقومات بالإضافة إلى كمية معينة من العمل ورأس المال ان ينتجوا سلعا أكثر مما يستطيع المنتجون في دولة أخرى إنتاجه.¹

يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة.²

2- نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المغربية بتطبيق مبدأ التخصص، وتقسيم العمل على المستوى الدولي.³

وضع هذه النظرية الاقتصادي " ريكاردو " متأثرا بالأوضاع الاقتصادية والسياسة التي مرت بها إنجلترا خلال القرن التاسع عشر، واعتمد في نظريته هذه على الميزة النسبية أو التكاليف النسبية لقيام العلاقة التجارية بين دولتين، ولم يعتمد على التكاليف المطلقة في كل سلعة على الفقراء كما فعل آدم سميث، وأوضح ذلك بالمثال التالي:

جدول رقم (2): الميزة النسبية

المنسوجات (ياردة)	النبيذ	
90 يوم	80 يوم	البرتغال
100 يوم	120 يوم	إنجلترا

المصدر: طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 180.

¹ طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 179، 180.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 36، 37.

³ Louis michel— Économie internationale Dalloz, Paris, France, 1997, p 05, Jean.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

نلاحظ أن البرتغال متفوقة في إنتاج المنسوجات والنبيد على إنجلترا، فماذا يحدث إذن؟ حسب هذه

النظرية فإن هذا التفوق في إنتاج السلعتين لا يمنع من قيام التجارة بين البلدين، لأن تكاليف إنتاج

$$\frac{90}{100} \text{ النبيد في البرتغال بالنسبة لإنجلترا تساوي } \frac{80}{120} \text{ وأن نسبة تكاليف القماش تساوي } \frac{90}{100}.$$

نلاحظ بأن تكاليف إنتاج النبيد بالنسبة للبرتغال أقل من نسبة إنتاج القماش، فالأفضل أن تخصص

البرتغال في إنتاج النبيد لمبادلته بالقماش لأنها ستحصل على ناتج 80 يوم من العمل ما كان سيكلفها 90 يوم لو لم تقم بالتجارة.

أما إنجلترا ستخصص في صناعة القماش لمبادلته بالبيد لأن ذلك سيتيح لها الحصول على ناتج 100

يوم عمل على ما قيمته 120 يوم عمل.¹

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل حيث قام جون ستيوارت ميل باستكمال النقص في نظرية

ريكاردو، فقد على ستيوارت ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة أخرى.²

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي لم يتم التطرق

إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.³

وجاءت مداخلة جون ستيوارت ميل لتحل هذه المشكلة، يرى ستيوارت ميل أن تحديد معدل التبادل

يعتمد ضمن هذه المساحة الواقعة بين الرقمين على كثافة الطلب لدى أي بلد على إنتاج البلد الآخر، أو

على مدى كثافة الطلب المتبادل، ويقصد بالطلب المتبادل: كمية الصادرات التي يوفرها البلد عند

¹ طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 180، 181.

² سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 70، 71.

³ فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 56.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

مستويات التبادل المختلفة مقابل الكميات المختلفة من الاستيرادات وعند توازن معدلات التبادل تتساوى الصادرات الكلية لكل بلد مع الاستيرادات الكلية من البلد الآخر.¹

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الأولالأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، ووجود دولتين وسلعتين فقط وأيضا حالة الاقتصاد في التشغيل التام وعدم وجود تكاليف للنقل والتعريف الجمركية كل هذا جعل التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا وظهرت دراسات عدة لتحسبه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر أولين):

تعد نظرية هيكشر - أولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية - ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ومن هنا نقول أن نظرية هيكشر - أولين تعتبر نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.¹

صاغ أوهلين نظرية للتجارة الدولية على نفس منوال نظرية الأسعار، التي تم تطويرها من قبل

، Vilfredo Federico Damaso Pareto ، William Stanley Jevons ، Carl Menger ، Léon Walras ، Karl Gustav Cassel، Alfred Marshall ، Sir Ronald Fisher ، وآخرون رافضا اعتماد نظرية قيمة العمل الكلاسيكية كأساس في بناء نظرية التجارة الدولية.

وتقوم هذه النظرية على أساس الاختلافات في أسعار السلع في منطقتين متباعدتين داخل البلد الواحد. إذ يدعي أصحاب هذه النظرية أن التجارة الخارجية لا تختلف عن النظرية العامة للمتبادل المحلي التي تتناول مشكلة تحديد الأسعار على النطاق المحلي بين المقاطعات المختلفة داخل البلد الواحد ويعزو أصحاب هذه النظرية إلى أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية يعود إلى عاملي الطلب والعرض للسلع والخدمات بين دولتين وأكثر.²

¹ محمد أحمد السريني، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 85.

² ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 114، 115.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

ويمكن إيجاز نظرية أوهلين في النقاط التالية:

- أن السبب المباشر في قيام التجارة الدولية يعود إلى الاختلافات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات بين البلدين كما هو الحال بالنسبة للتبادل المحلي بين منطقتين متباعدتين بعبارة أخرى أن مفتاح قيام التجارة يكمن في وجود عدم التساوي في الأسعار النسبية للسلع في البلدين.
- تعود الاختلافات في أسعار السلع إلى الاختلافات في العرض النسبي لعوامل الإنتاج المختلفة في البلدين، أي نتيجة الاختلافات في الإمكانيات المتوفرة في البلدين، وللتوضيح أن بعض البلدان تتمتع بوجود وفرة من الأراضي الخصبة، في حين تتمتع بلدان أخرى بوفرة في رأس المال ومجموعة ثالثة من البلدان لديها وفرة في عنصر العمل ونظراً لأن سعر عنصر الإنتاج يتناسب عكسياً مع عرضه، فإن الوفرة من كمية العنصر الإنتاجي تجعل سعره رخيصاً نسبياً، في حين أن الندرة تجعل سعره عالياً نسبياً.
- إضافة إلى الاختلافات في أسعار عناصر الإنتاج، لابد من وجود اختلافات في دوال الإنتاج للسلع المختلفة في البلدان المتعددة حتى تقوم التجارة بينها.

هذه الشروط الثلاثة بالإضافة إلى النظرية العامة للأسعار تكون بؤرة نظرية هكشر - أولين في نظرية التجارة الدولية.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر - أولين:

1- عدم تتجانس وحدات عناصر الإنتاج: تقوم نظرية هكشر - أولين على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهي تفترض بذلك تتجانس وحدات عناصر الإنتاج - أي تقتم بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتحمل تماماً الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج.²

2- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي: اشتركت نظرية هكشر - أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي وبالنسبة لعنصر الأرض فيستحيل انتقاله جغرافياً، أما بالنسبة للعمال ورأس المال فهناك الهجرات العمالية وحركات رؤوس الأموال بين الدول وإن كان الاتجاه الحديث يضع فيودا على هجرات العمال وحركات

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 115.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 101.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

رؤوس الأموال، ولكن الهجرات العمالية إلى بلد يعاني من ندرة نسبية في عنصر العمل يؤدي إلى قيام البلد بإنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل بتكلفة منخفضة نسبياً، كما أن حركات رؤوس الأموال لبلد يعاني من ندرة نسبية في عنصر رأس المال يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة رأس المال.¹

3- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة: نجد أن نظرية هكشر – أولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة، وهذا ما يسمى بلغز ليونتييف.²

2- لغز ليونتييف:

لقد استمرت نظرية هكشر - أولين كأساس مقبول للنظرية التجارية الخارجية حتى قدوم الاقتصادي الأمريكي المشهور فاسيلي ليونتييف سنة 1947، والذي قام باختبارها مستخدماً بيانات واقعية خاصة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية معتداً في ذلك على أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف باسم جداول المدخلات والمخرجات للبرهنة على مدى صحة هذه النظرية.

ولقد استهل ليونتييف دراساته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر - أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبياً، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبياً. ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فقد توقع ليونتييف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر - أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل، غير أن النتائج التي توصل إليها ليونتييف قد أذهلته هو نفسه وباقي الاقتصاديين، وذلك بعد اكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون بالأساس من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال، وبتعبير متكافئ تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهي نتائج تخالف ما ينص عليه نموذج هكشر – أولين، حيث عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية باسم " لغز ليونتييف".

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 103.

² محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، نفس المرجع، ص 103.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

لقد وجهت انتقادات كبيرة لليونتيف حول طبيعة عوامل الإنتاج المستخدمة في تحليله، إذ يقوم ليونتيف في هذه الصدد بتفسير نتيجته المتوصل إليها على أساس وجود اختلافات نوعية لعنصر العمل ما بين مختلف الدول، إذ يؤكد بأن العمال الأمريكيين هم أكثر إنتاجية من غيرهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وحسب ليونتيف لكي تحصل على تجانس وتمائل دولي لعنصر العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاجية المرتفعة للعامل الأمريكي، فإنه من الضروري ضرب عدد العمال الأمريكيين في ثلاث مرات بالنسبة لنظرائهم، وأن قيمة وكفاءة العامل الأمريكي تصل إلى ثلاث أمثال العامل الأجنبي، لهذا ظهرت في النتيجة بأن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يتوفر به العمل أكثر من رأس المال، وبالتالي فقد ركز ليونتيف الاهتمام على دراسة نوعية ومهارة اليد العاملة الأمريكية مقارنة بتلك الموجودة في الدول الأخرى في حين نجد أن نظرية هكشر - أولين والتي اعتمد عليها ليونتيف في إجراء تطبيقه العملي قد أهملت تماما الجانب النوعي للعناصر الإنتاج واهتمت فقد بالاختلافات الكمية النسبية لها بين مختلف الدول، الشيء الذي يجعله يخرج عن الإطار الذي وضعته ورسمته نظرية هكشر - أولين.

ومهما يكن فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييده لنظرية هكشر - أولين ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث انطباقها عمليا، والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي مثل: افتراض تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في مختلف الدول بالإضافة إلى أن التجارة الدولية البعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة يسودها دائما بشكل أو بآخر الاحتكار مما يجعل المزايا النسبية تتماشى دائما مع الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.²

¹ حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 61.

² حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، نفس المرجع، ص 62.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يتعرض قطاع التجارة الخارجية في كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى لوائح رسمية وتشريعات تضعها أجهزة الدولة من أجل تنظيمه وتسييره وتوجيهه حسب التوجهات العامة للدولة أو إيديولوجيتها، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، وفي هذا الصدد هناك مذهبان أو اتجاهان بارزان في تنظيم قطاع التجارة الخارجية، الأول ينادي بضرورة تقييد هذا القطاع وفرض رقابة وتدخل حكومي عليه، والاتجاه الثاني ينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية ورفع كل القيود التي تعرقل عمل التبادل التجاري بين الدول، ولكل مذهب حجج و مبررات يستند إليها إضافة إلى جملة أهداف تختلف من دولة إلى أخرى وأيضاً هناك وسائل تعتمد عليها الدول من أجل تطبيق سياسة التجارة على أرض الواقع.¹

المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية

1- تعريف سياسة التجارة الخارجية:

هناك عدة تعريفات لسياسة التجارة الخارجية فهي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة نمو الدولة وذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تنال وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه.

ومن بين تعريف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

1 - يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي من الاختيار في البدائل Alternatives، المطروحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار مصر مثلاً أو بلد معين في علاقاتها التجارية مع الخارج بين الحرية والحماية، وتعبّر عن توجهها من خلال إصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.²

¹ محمود حامد عبد الرزاق، اقتصاديات الجمارك بين النظرية و التطبيق، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009، ص 193.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، ص 77.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

2- يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبينة، أو موقف إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج.¹

3- السياسة التجارية هي كل الإجراءات المزداد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات.²

ومنه يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين والإجراءات التي تستمها الدولة وتنقلها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.

2- أهداف السياسات التجارية:

مهما تنوعت السياسات التجارية التي تتبعها مختلف الدول، فإنها تتفق في تحقيق هدف محوري، وهو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، وبناء عليه، فقد يتمثل تحقيق المصلحة القومية في فرض سياسة تجارية حرة أو حمائية تقييدية كما سنعرض بالتفصيل لاحقاً، وتشكل تنمية الاقتصاد الهدف المحوري لأي سياسة تجارية، ولكن السياسة التجارية قد ترمي أيضاً إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل خفض نسب البطالة، وتحقيق التشغيل والحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية، وإلى غير ذلك من الأهداف.

فقد تهدف السياسة التجارية لدولة مع دولة أخرى إلى معاقبة الدولة الأولى للدولة الثانية، ويكون هذا الأمر في صورة عقوبات تجارية، كتلك التي فرضتها أمريكا على العراق وليبيا والسودان وسوريا لسنوات، وبعد تلك السنوات من العقاب الجماعي يعلن -وعلى الملأ- وزير دفاع أمريكا السابق دونالد رامزفيلد فشل تلك السياسة، وأنه لا بد من البحث عن سياسة أخرى وكأن تلك البلدان بمثابة حشرات أو فئران تجارب في المعمل الأمريكي.

ولكن ينبغي علينا التأكيد على أن السياسات التجارية لا يمكن أن تنجز وحدها مثل تلك الأهداف، فهناك السياسات الاقتصادية الكلية لكل بلد مثل السياسات النقدية والاستثمارية وغيرها من

¹ جاسم محمد، التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 125.

² مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 113.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

الاعتبارات غير الاقتصادية، مثل الاعتبارات السياسية والديمقراطية، وكل تلك السياسات تعمل في منظومة متكاملة نحو تحقيق تنمية الاقتصاد القومي.¹

المطلب الثاني: سياسة تحرير التجارة

من خلال ما سبق سوف نتطرق من خلال هذا الجزء الأول إلى ماهية أو مضمون سياسة الحرية التجارية، لتعرج في الجزء الثاني منه إلى مبررات أو حجج هذا المذهب.

1- ماهية سياسة تحرير التجارة الدولية:

يقصد بسياسة التجارة الحرة "ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات واستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج الرؤوس الأموال، وسواء كانت التجارة منظورة أو غير منظورة .

وقد كان آدم سميث رواد المدرسة الطبيعية أول من نادى بتحرير التجارة وتذكر كلمته المشهورة دعه يعمل دعه يمر، لأن في ذلك التحرر مصلحة للجميع حسب زعيمهم،² تؤكد ذات المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية سميت وريكاردو وغيرها، وعلى أثر فشل الدولة خلال الستينات والسبعينات ووفقاً لفكر المدرسة النقدية (وهي المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو العولمة الرأسمالية المعاصرة)، عادت الدعاء من جديد لمبدأ أو سياسة الحرية الاقتصادية المطلقة، فقد كانوا حاملين بالعودة إلى عالم آدم سميت ذلك العالم الذي تسيه قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره بد خفية سحرية Magical Hidden Hands تنسق بين كل شيء وتوفر الهارمونية الكاملة للنظام.³

فقد أمن الفكر التقليدي بحرية التجارة كأساس لعمل السوق، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهو وضع تدعمه وتؤكداه الاتجاهات الليبرالية المعاصرة، وليس أدل على ذلك من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات التي تحمل أو تؤمن بنفس التوجهات.

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة العالمية، مرجع السابق، ص 78.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 80، 81.

³ فريد النجار، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 147.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية إلى أدق حد ممكن أو حتى منع هذا التدخل منعا باتا لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي موروث وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلة، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما.¹

2- حجج المدافعين عن الحرية التجارية:

ذهب المدافعون عن مذهب حرية التجارة إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسة حرية التجارة، وتعتمد الحرية على عدد من الحجج أهمها:

- **التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدول:** يرى أنصار حرية التجارة الدولية أن ترك التجارة حرة تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، إذ يتوقف تقسيم العمل على مدى اتساع السوق الذي يتم فيه مبادلة مختلف السلع والخدمات، فكلما كانت هذه السوق حرة ستتسع لتشمل أسواق عند أكبر من الدول ويصبح تقسيم العمل على نطاق دولي، وستخلص أنصار الحرية من ذلك أنه بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات وفقا لما يتناسب مع ظروفها الطبيعية والتاريخية سيؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة في العالم وبالتالي الاستخدام الأمثل لموارد كل دولة على حدا هذا في حالة الحرية التجارية، أما عند تقييدها ينقلب الوضع حيث يضعف حجم الإنتاج الكلي وترتفع تكاليف الإنتاج من جراء لجوء كل دولة للاكتفاء بما في إقليمها من موارد اقتصادية، وتخصصها في إنتاج السلع التي كان من الأفضل استيرادها من الخارج مقابل تصدير الفائض من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.²
- **صعوبة قيام الاحتكارات:** تمنع سياسة الحرية التجارية قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب قيامها مع سيادة مبدأ المنافسة بين للمنتجين، حيث يكون هناك دافع إلى التجدد والابتكار، وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات في

¹ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 293.

² سعد النجار، الحقوق الأساسية في ظل أبحاث منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 99.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

الداخل، لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشرائه أو اقتنائه للسلع الأجنبية.¹

- **منافع المنافسة:** إن الحرية التجارية تعمل على خلق جو تنافسي دولي مما يؤدي إلى تحقيق منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية لنتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض التكاليف فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع و البدائل المتاحة.
- **الحرية تشجع التقدم الفني:** إن تنافس الدول في إنتاج السلع يؤدي إلى زيادة حركة وتنقل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع هذه الدول أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية، وبذلك يضمن العالم أجود للمنتجات بأرخص الألمان، ويتاح النقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بما، كما يمكنها أن تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.²
- **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:** تعتبر هذه الحجة من أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وقد ظهرت في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة الدولية بوجه عام، بالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة التبادل أو المقايضة في السلع والخدمات، فلن تستطيع هذه الدول تصدير الفائض من إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد الفائض من إنتاج العالم الخارجي.³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 413.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 357.

³ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 202، 203.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

المطلب الثالث: سياسة تقييد التجارة

ظهرت نظريات الحماية Protection Theories في نفس التوقيت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية، وقد نتج عن اتساع رقعة تطبيق هذا النظام، ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقتة، مثل الدول الأوروبية، إلا أن هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى، لم تكن قد تطورت بعد، مثل الدول المتخلفة في أفريقيا و آسيا وأمريكا الجنوبية، وعندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأّت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو السلع الأكبر حماية¹.

1- مضمون سياسة تقييد التجارة:

يقصد بسياسة الحماية التجارية كل الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر ولههدف أو آخر، على اتجاه المبادلات التجارية، أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على كل هذه العناصر مجتمعة. ولذلك تعتبر الحماية التجارية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية².

يقصد بسياسة تقييد التجارة تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال من التشريعات Legislation والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة و السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية Custom Taxes للحد من دخول السلع الأجنبية، حيث ترفع أسعارها أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية Intermination Treaties لتحديد حجم و أنواع السلع المسموح بدخولها.

وقد يصل الأمر إلى حد خطر Prevention دخول السلعة الأجنبية للسوق المحلية كلية، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم Subsidies إعانات إلى المنتجين المحليين، لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية، وقد تقدم ما يعرف بدعم الصادرات، أو استخدام سعر الصرف كأداة تجارية، تماما كما

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة العالمية، مرجع سابق، ص 91.

² عادل عبد العزيز علي السن، "سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001، ص 32.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

فعلت الصين خلال العقود الثلاث الماضية، كما أن هناك أساليب إدارية و التنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم.¹

2- حجج المدافعين عن السياسة الحمائية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى العديد من الحجج، بعضها اقتصادي يهدف إلى زيادة الدخل الوطني ومعالجة ما قد يكون به من اختلال، والأخرى غير اقتصادية تعرف أصلاً بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية التجارية، إلا أنها تؤكد على وجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها.

إن لكل ما تقدم من أسباب للحماية، هناك حججاً أخرى لدعم سياسة الحماية وهي:²

- حجة الصناعة النائمة (الفنية)، حيث أن هذه الصناعات لا تستطيع مواجهة الضغوط التنافسية من قبل صناعات مشابهة قائمة في بلدان أكثر تقدماً صناعياً.
- حجة الأمن القومي، أي البلد الذي يحمي صناعته خاصة أنواع معينة مثل الأسلحة، أو صناعة الحديد والصلب لأغراض أمنية بصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية.
- حماية شروط المبادلة التجارية، فالبلد المستورد بكميات كبيرة لسلعة معينة قد يستطيع أن يفرض رسوم جمركية على استيراد تلك السلعة خاصة إذا كان عرضها غير مرن.
- حماية مستوى المعيشة، هناك من يشعر بأن مستوى معيشة البلدان التي تسود فيها أجور حقيقية عالية سيتعرض للانخفاض في حالة استيراد سلع رخيصة من أقطار كان أجور منخفضة.
- منع المحتكرين الأجانب من إغراق سوق البلد نتيجة سياستهم التمييزية.
- لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يكون على شكل جدول معين ومفصل المعاملات البلد مع العالم الخارجي ويبين فيه جاني الدائن والمدين والذي من المفروض أن يكون متوازناً دائماً.
- تقفز الحاجة إلى وضع حالة التوازن تكون التجارة مستمرة فيه وتكون قيمة استيرادات كل قطر مساوية لقيمة صادراته، ويقوم كل قطر بتصدير السلع بموجب موارده نسبة إلى الطلب، كما يستورد تلك

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 91، 92.

² محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 189، 190.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

السلع التي تكون تكاليفها أعلى، وعلى هذا الأساس فسيكون معدل قيمة الإنتاج للوحدة الواحدة من الموارد أعلى مما سبق.

لقد نادى الاقتصاديون الكلاسيكيون بالتجارة الحرة، أي ترك الناس أحراراً في المتاجرة مع أي جهة يرغبون بها، إلا أننا رأينا نادراً من اتباع سياسة تقوم على حرية التجارة، بل العكس فقد أقامت الدول الرأسمالية خاصة المتقدمة منها جداراً من العوائق للإيقاف تدفق السلع الأجنبية إلى داخل أسواقها، ومن حقنا أن نسأل لماذا ذلك هل الأسباب سياسية أم اقتصادية؟ إن الواقع يشير إلى مثل هذه الأسباب كانت خليطاً بين الاثنين، ولكن الذي يعيننا هو النوع الاقتصادي منها، إن القيود الثلاثة السابقة هي محور تقييد التجارة بين البلدان.¹

ومهما كان إشكال التدخل في التجارة الدولية فإن نتائجها واحدة، وهي إنتاج سلع في دول قد لا تملك ميزة نسبية في إنتاجها، وبالتالي الحد من العرض العالمي للسلع، مثلاً التعريف الجمركية والتي هي ضريبة على السلع المستوردة، إذ هي تقتضي من المستورد أن يدفع إما نسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة، أو مقداراً معيناً من النقد مقابل كل وحدة عينية من السلع المستوردة.²

هناك حججاً أخرى تدعم سياسة الحماية وهي:³

إن لكل ما تقدم من أسباب للحماية، هناك حججاً أخرى تدعم سياسة الحماية وهي:

1 - حجة الصناعة الناشئة (الفتية)، حيث أن هذه الصناعات لا تستطيع مواجهة الضغوط

التنافسية من قبل صناعات مشابهة قائمة في بلدان أكثر تقدماً صناعياً.

2- حجة الأمن القومي، أي البلد الذي يحمي صناعته خاصة أنواع معينة مثل الأسلحة، أو صناعة

الحديد والصلب لأغراض أمنية بصرف النظر عن التكاليف الاقتصادية.

3- حماية شروط المبادلة التجارية، فالبلد المستورد بكميات كبيرة لسلعة معينة قد يستطيع أن يفرض

رسوم جمركية على استيراد تلك السلعة خاصة إذا كان عرضها غير مرن.

¹ أمينة حلمي، تحرير التجارة الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص 143.

² محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 189.

³ محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، نفس المرجع، ص 189، 190.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

4- حماية مستوى المعيشة، هناك من يشعر بأن مستوى معيشة البلدان التي تسود فيها أجور حقيقية عالية سيتعرض للانخفاض في حالة استيراد سلع رخيصة من أقطار ذات أجور منخفضة.

5- منع المحتكرين الأجانب من إغراق سوق البلد نتيجة سياستهم التمييزية.

6- لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يكون على شكل جدول معين ومفصل المعاملات البلد مع العالم الخارجي ن ويبين فيه جانبي الدائن والمدين والذي من المفروض أن يكون متوازنا دائما .

تقفر المحاجة إلى وضع حالة التوازن تكون التجارة مستمرة فيه وتكون قيمة استيرادات كل قطر مساوية لقيمة صادراته ويقوم كل قطر بتصدير السلع بموجب موارده نسبة إلى الطلب، كما يستورد تلك السلع التي تكون تكاليفها أعلى، وعلى هذا الأساس فسيكون معدل الإنتاج للوحدة الواحدة من الموارد أعلى مما سبق.

الفصل الأول.....الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها

خلاصة الفصل:

موضوع التبادل التجاري وجد مع ظهور العلاقات الإنسانية، و نظرا لعراقتة و أهميته وتطوره امتد ليصبح نشاطا يمارس على مستوى الدول فيما بينها، ولهذا وجدت العديد من الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على هذه الظاهرة الاقتصادية مبرزة أسباب قيامها و تأثيرها على اقتصاديات الدول و الفائدة المرجوة منها، و هذه الدراسات كانت على شكل نظريات اقتصادية قائمة على فرضيات و تستخدم المنهج العلمي في التحليل، و تعرضت للتطور عبر الزمن حيث نجد المدرسة التجارية أول من تناول موضوع التجارة الخارجية ثم تلتها المدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية ثم النظريات الحديثة و إلى يومنا هذا تتعرض النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الخارجية إلى محاولات للتحديث و التطوير من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية و الطرق الجديدة للتبادل التجاري.

و الاختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية أدى إلى الاختلاف في سبل تنظيم و تسيير هذا القطاع الاقتصادي، فهناك من يدعو إلى التدخل المباشر و القوي للحكومة في هذا القطاع و تقييد عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج منها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية للعالم الخارجي عليه، و في المقابل هناك من يدعو إلى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الخارجية لأنه يرى في ذلك نفع و مكاسب عدة تعود على الدول المتبادلة، منها الاستفادة من مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل بين دول العالم و انتقال التكنولوجيا بحرية بين دول العالم ما يضمن رخاء و رفاه الدول و الشعوب على حد سواء.

الفصل الثاني: قيام وإنشاء المنظمة العالمية
للتجارة (OMC)

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

تمهيد :

لقد شهدت السنوات الأولى من ثلاثينيات القرن العشرين تفاقم المصاعب و المشكلات الاقتصادية بسبب كثرة القيود الجمركية وغير الجمركية و انقسام العالم إلى كتلتين: الأولى شرقية اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي آنذاك، والثانية غربية رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و ما زاد من حدة هذه القيود الكساد الاقتصادي العالمي سنة 1929 م، وما كاد العالم يفيق من أهوال تلك المشكلات حتى داهمته الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939.

لقد أدت حاجة العالم للتعاون الاقتصادي إلى انعقاد مؤتمر بریتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 م، حيث تم اتفاق الدول المجتمعة وعددها 44 دولة على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بهدف خلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي المستمر وإدارة السياسات النقدية والمالية العالمية.

و مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مساعي عديدة لوضع قواعد وأسس تحكم العلاقات التجارية الدولية، وكان ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي اقترحت عقد مؤتمر دولي تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة¹.

بالفعل عقد ممثلي 53 دولة مؤتمرا دوليا للتجارة و كان ذلك في هافانا بكوبا في سنة 1947 م² تم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة للتجارة العالمية، إلا أنه لم يكتب لها النجاح بسبب رفض الولايات المتحدة هذا العرض خوفا من فقد سيطرتها و هيمنتها، وبسبب فشل هذه المساعي لإنشاء منظمة عالمية للتجارة و التي كان من المفروض أن تتول تنظيم شؤون التجارة الدولية و التنسيق مع نظام بريون وودر عقدت مجموعة من الدول إلى إبرام معاهدة فيما بينها حيث تم الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية و رفع القيود على التجارة، وكان ذلك سنة 1947 م وهو ما أصبح يعرف فيما بعد باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، التي أصبحت اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية ثم تطورت لتأخذ مقومات المنظمة الدولية.

و بالتالي تعد المنظمة العالمية للتجارة نتاج خمسون عاما من الجهد الدولي الذي انطلق

¹ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm>

² أسامة المجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، 1947 - 1994 م، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص 60.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

نشأة الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة (الجات) وهو جهد استهدف في الأساس تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و السعي الخفيض التعريف الجمركية وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع و الخدمات، ورغم العالمية للتجارة ركزت في شعارها على إحداث التنمية الاقتصادية في العالم خاصة بالنسبة للدول النامية و الفقيرة، غير أن الواقع العملي أثبت أن المنظمة أداة أخرى من أدوات سيطرة الأقوياء على الضعفاء.

كما تعد المنظمة العالمية للتجارة المحور الثالث إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لاستكمال التحكم بالاقتصاد العالمي و مصادر الثروة، ويعتبر هذا الموضوع من أكثر موضوعات الساعة خلافا بين الاقتصاديين، فبقدر ما يوجد من متحمسين لسياسات تحرير التجارة و الخدمات بقدر ما يوجد معارضين لها، لذلك يعتبرون المنظمة العالمية للتجارة أداة أمريكية أخرى لتعزيز القوى الاستعمارية وتحقيق السيطرة وتكريس فقر الجنوب مقابل نمو و تطور وزيادة ثروة دول الشمال المتقدمة. وبين هذين الاتجاهين يوجد اتجاه ثالث يرى أن الانضمام إلى النظام التجاري الدولي تحت راية المنظمة العالمية للتجارة أمر لا مناص منه بالنسبة للدول النامية.

إن المحلل للوضع القائم لا يجد في سياسات الدول النامية خاصة العربية منها ما يبشر بالكثير في هذا المجال، فتكريس التبعية لأمريكا تحديدا وعدم الاستفادة من تناقضاتها مع الاتحاد الأوروبي و مع القوى الاقتصادية الآسيوية يوحي بأن المشاركة المفروضة لن تحقق الرفاهية المنشودة على الأقل في هذه الفترة.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

المبحث الأول: اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

لقد ثار جدل كبير حول اتفاقية الجات وتزايد نفوذ المنظمة العالمية للتجارة ما بين مؤيد ومعارض، و صاحب ذلك آراء قد لا تكون مبنية على فهم واع ودقيق للتطورات التي صاحبت نشأة المنظمة العالمية للتجارة، وماهية اتفاقية الجات وبنودها..

إن دراسة هذا النظام الجديد القديم يجب أن تكون محايدة و متأنية بهدف معرفة ظروف نشأته وتطوره إلى أن صار على الوضع الذي هو عليه الآن.

المطلب الأول: مقدمات نشأة المنظمة العالمية للتجارة.

1. نشأة الجات:

لقد كان مطلع سنة 1946 م نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات، حيث صدر عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا يقضي بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، و في أكتوبر من سنة 1946 م بالعاصمة البريطانية عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أبريل إلى أكتوبر من سنة 1947 م، و انتهت بإعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة.

لقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) و التي أبرمت في سنة 1947 بدأ العمل بها ابتداء من جانفي سنة 1948 م، حيث تضمنت المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب¹.

لقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة حسب التصنيف التالي:

- من الدول الصناعية: أمريكا، بريطانيا، أستراليا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ و النرويج.
- من الدول العربية: سوريا و لبنان.
- من دول أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا، البرازيل و التشيلي.
- من دول إفريقيا: جنوب روديسيا و جنوب إفريقيا.
- من دول آسيا: الهند، باكستان، الصين، كوريا و سيلان.
- من دول أوروبا الشرقية: دولة بورما.

¹كمال بن موسى، من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية، معهد علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 11.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " الجات " من أربعة أجزاء رئيسية هي¹:

- الالتزامات التي يجب أن يلتزم بها الدول الأعضاء و كذلك جميع حقوق الدول الموقعة على الاتفاقية، بالإضافة إلى جداول التعريفات الجمركية.
- طرق و قواعد التعامل الخاصة بالتجارة الدولية.
- قواعد الانضمام إلى و الانسحاب من الاتفاقية.
- تحديد العلاقة بين التجارة و التنمية في جزء آخر تمت إضافته سنة 1966 م يبين التزام الدول الكبرى اقتصاديا بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتنمية تجارتها و منحها معاملة تفضيلية دون أي التزام بالمقابل من جانبها.

لقد كان الهدف الأساسي من الجات تحرير التجارة الدولية، و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي جديد يقوم على حرية المبادلات التجارية، لهذا كان مطلوبا من كل دولة تنضم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر تدريجيا لإزالة كافة القيود المفروضة على تجارتها الخارجية تصديرا و استيرادا.

بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة، فإن فكرة إنشائها ظهرت لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية سنة 1945 م مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، غير أن الكونغرس الأمريكي رفض ذلك، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات، و نتيجة لعدم استطاعة الجات التكيف مع الوضع الجديد² نادي البعض بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في جولة الأورجواي، و على الرغم من المعارضة الأمريكية إلا أنها وافقت في الأخير بموجب توقيعها على الاتفاق النهائي في مراكش بالمغرب في أفريل سنة 1994³.

2. تعريف الجات⁴:

الجات (GATT) اصطلاحا هي الأحرف الأولى من تسمية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " General Agreement on Tariffs and Trade "

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2002، ص 15.

² مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص 310.

³ ريتشارد هارمسن، جولة أورجواي نعمة على الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1995، ص 11.

⁴ كمال بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

أما اقتصاديا فالجات هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الأطراف الموقعة عليها من خلال تحرير التجارة الدولية و رفع القيود الجمركية عليها تدريجيا، و قد ركزت الجات على السلع الصناعية فقط، وبذلك فهي لم تتناول جميع المعاملات الدولية. اما قانونيا فالجات هي عبارة عن اتفاقية دولية تهدف إلى تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها و التي كان عددها 23 دولة عند التوقيع على الاتفاقية سنة 1947م، ليصل إلى 117 دولة في بداية سنة 1994 م وهو تاريخ انتهاء العمل بسكرتارية الجات.

3. أهداف الجات:

لقد تمثلت الأهداف الأساسية لإنشاء الجات في ما يلي:

- ✓ إقامة نظام تجارة دولية حرة يقضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة و العمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها.
 - ✓ السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية في حجم الدخل القومي.
 - ✓ الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و العمل على تطويرها.
 - ✓ تنمية و توسيع الإنتاج و المبادلات التجارية السلعية و الخدمات الدولية.
 - ✓ تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال و ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
 - ✓ سهولة الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية.
 - ✓ تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض التراعات بين الأفراد المتعاقدة.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.

1. ماهية المنظمة العالمية للتجارة:

أ. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

(OMC : l'Organisation Mondial du Commerce) هي المنظمة الدولية الوحيدة التي

تهتم بوضع القواعد التي تنظم التجارة الدولية من خلال مجموعة من الاتفاقيات تتفاوض عليه الدول الأعضاء فيه هذه الاتفاقيات تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية و العقود التي ستبني على أساسها الدول سياساتها التجارية داخل الحدود المتفق عليها بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات و كذا المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

ويمكن القول إذن أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي و تقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي وزيادة النشاط الاقتصادي العالمي¹، وتختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3: أهم الاختلافات بين: GATT و OMC

GATT	OMC
- يوجد بها جهات متعاقدة . - اتفاقية مبنية على نص قانوني. - تهتم بتجارة السلع فقط. - نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.	يوجد بها أعضاء. - منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة. - تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية. - نظام وتسوية الخلافات أكثر سرعة و ديناميكية.

المصدر: من إعداد الطالب.

ب مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:²

▪ مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ينص هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، و بالتالي تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها باقي الدول الأعضاء.

عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل و حتى الدوحة، الإسكندرية، 2003، ص 176.

² GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE, TEXT OF THE GENERAL AGREEMENT, GENEVA, JULY 1986, PP. 2 - 3

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

■ مبدأ الشفافية:¹

يقصد بهذا المبدأ الاعتماد في الحماية على التعريف الجمركية بدلا من القيود الكمية التي تفتقر للشفافية، بمعنى إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية يجب أن تكون التعريف محددة على الكيف، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريف الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: نظام الحصص، لأنه في ظل قيود الأسعار يمكن وبسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

■ مبدأ المفاوضات التجارية:²

هذا المبدأ معناه اعتبار المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات، إذ منذ نشأة الجات سنة 1947 م و إلى غاية 1994 م و هي تقوم بعدة مفاوضات من خلال الجولات التي قامت بها كوسيلة لدعم التجارة الدولية وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة في إطار توسيع دائرة المفاوضات و الابتعاد عن صفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية، و هذا المبدأ التشاوري يمكن الأطراف المتعاقدة اللجوء إلى الجات لإجراء تسوية عادلة متى شعرت بأبي اعتداء على حقوقها.

■ مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:

يعني هذا المبدأ منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

■ مبدأ التبادلية:³

بقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من

¹ مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع الإسكندرية ، طبعة: 1998، - ص 16 - 17

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم الجزء الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 263.

³ أندريه كيريفيه و جيرار فيات ، أجهزة الاقتصاد الدولي، كتاب مترجم، ترجمة صليب بطرس، دار النهضة ، القاهرة 1975، ص 261.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزماً لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة

■ مبدأ التجارة العادلة:

ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرّة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة، ولهذا الغرض تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم وإجراءات الحماية وسياسات الإغراق.

■ مبدأ المعاملة الوطنية:

ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين، وضمن هذا الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للسلع المنتجة محلياً.

ت. استثناءات مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:¹

لقد عرفت مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بعض الاستثناءات وذلك محاولة من الأطراف المتعاقدة مراعاة الواقع الفعلي للوضع الدولي، ويمكن إيجاز تلك الاستثناءات على النحو التالي:

- بالنسبة لبند الدولة الأولى بالرعاية فإن الاستثناء الأهم يتعلق بالتكتلات الجهوية (منطقة التبادل الحر أو الاتحاد الجمركي)، إذ ترخص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عقد اتفاقيات جهوية، على ألا تؤدي تلك لترتيبات إلى فرض حواجز جديدة على التبادل التجاري مع البلدان الأخرى تفوق المستوى الذي كانت عليه في السابق.

■ كما أن المعاملة التفضيلية للبلدان النامية التي أضيفت سنة 1964 م تحت تأثير ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في الجزء التاسع منها في المواد (36، 37، 38) أعطى البلدان النامية من التزام التبادلية، إذ يمكنها أن تتفق فيما بينها على ميزات تبادلية دون أن يشمل ذلك البلدان المتقدمة، إلا أن هذه الإمكانية غير موجودة في التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، باعتبار أنه من غير الممكن أن تمنح صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة تسهيلات تخص التعريفات الجمركية.

¹ زعباط عبد الحميد، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد: 03، 2004، ص 60.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

■ "في سنة 1971 م تم إدراج ولأول مرة نظام التفضيلات المعمم، حيث تم تبني هذا النظام و حدد العمل به لمدة 10 سنوات، أي إلى غاية سنة 1981 م، ومع اختتام جولة طوكيو سنة 1979 م تم إصدار إعلان " المعاملة الخاصة والتفضيلية " الذي أقر نظام الأفضليات الجمركية دون أن يكون محددًا بفترة زمنية معينة، وذلك لتمكين البلدان النامية من استخدام ترتيبات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها.

■ إن المادة 12 من الاتفاقية ترخص التقييدات الكمية لبعض الوضعيات خاصة إذا عرف البلد المعني بأزمة خطيرة في ميزان مدفوعاته.

■ كما رخصت المادة 13 من الاتفاقية لكل بلد أن يحيي نفسه إذا أحدثت الواردات خطرا حقيقيا على إنتاجه المحلي، إلا أن هذه الحماية ينبغي استخدامها بشكل مؤقت.

ث. أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة:

إن أطراف "الجات" تدرك تماما أن علاقاتها في مجال التجارة و المساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة، تحقيق العمالة الكاملة، استمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي و الطلب الفعلي و زيادة الإنتاج المتواصلة و الاتجار في السلع و الخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لشروط حماية البيئة و الحفاظ عليها، و دعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم و احتياجات و اهتمامات كل منها على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

و لبلوغ هذه هذه الأهداف لا بد من الدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل لتحقيق تخفيض كبير في

التعريفات و غيرها من الحواجز التجارية و القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية¹.

و عليه يمكن أن نلخص أهم أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي:

■ أهداف المنظمة العالمية للتجارة²:

إن الهدف الرئيسي بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية، وفي هذا الإطار هي تسعى إلى تحقيق ما يلي:

■ خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

■ زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.

مراد عبد الفتاح، شرح اتفاقية الجات، دار الكتب و الوثائق المصرية، مصر، 1996، ص8.

² عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل و حتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

- الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة الدولية.
- توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة و الاستثمار
- إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس و قواعد وفقا لاتفاقيات الأوروغواي.

■ مهام المنظمة العالمية للتجارة¹:

وفقا لنتائج جولة الأوروغواي من خلال المادة 03 من الاتفاق المتعلق بهذا الشأن فإن مهام المنظمة العالمية للتجارة هي كالآتي²:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و تسهيل وتنفيذ و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي.
- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.
- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددها اتفاقية الجات.
- متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.
- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات التابعة لهما بهدف خلق قدر أكبر من الانسجام و التوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية و الدولية.

¹ سمير. عبد محمد العزيز ، التجارة العالمية و الجات 1994 ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1997، ص 67

²عبد الناصر نزار العبادي ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، دار الصفر النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 1999، ص 92.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

وفي هذا الصدد تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد تشريعات قانونية ثابتة وعادلة لقيام مشاريع تجارية عالمية ضخمة، خاصة وأن الاستثمار العالمي لا ينمو و يتطور إلا في بيئة يسودها الثبات و الاستقرار.

ج. هيكل المنظمة العالمية لتجارة:¹

لقد حددت المادة 04 من الاتفاقية بنية الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة ، و هو هيكل يعكس المهام و الأهداف التي أنشأت من أجلها.

يتكون هذا الهيكل من مجموعتين من الأجهزة: الأولى ذات طابع عام، و الثانية متخصصة مباشر اختصاصات محددة في مجالات مختلفة أو قطاعات محددة.

▪ الأجهزة العامة:

وتشمل:

المؤتمر الوزاري: و يتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير، يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين على الأقل و هو أعلى سلطة في المنظمة، يشرف على تنفيذ مهامها، و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

- المجلس العام:² يتكون من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل و كلما دعت الحاجة إلى ذلك، يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته،

كما يقوم بمراجعة ومتابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء بالإضافة إلى تسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء و شروط تنفيذها .

- السكرتارية: و تتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد له سلطاته و صلاحياته، و لا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في إطار قيامهم بواجباتهم أي تعليمات حكومة أو جهة خارج المنظمة .
- جهاز تسوية المنازعات: تتمثل مهمته في تسوية كل المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (السلع، الخدمات

¹ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص30.

² مرسى السيد علي، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 2001، ص35.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

حقوق الملكية الفكرية)، وكذلك الاتفاقيات الأخرى مثل تلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي من اتحادات جمركية ومناطق حرة و مدى تطابقها مع اتفاقية مراكش و الاتفاقيات المعنية الأخرى.

• جهاز استعراض السياسة التجارية: يهدف هذا الجهاز إلى إيجاد آلية لاستعراض السياسات التجارية في

إطار المنظمة العالمية للتجارة قصد تحقيق فهم و تقدير منتظم و على نطاق جماعي للسياسات و

الممارسات التجارية لمختلف الأعضاء هدف القيام بتقويم عام و شامل للعلاقة بين السياسات و

الممارسات من ناحية، و النظام الدولي التجاري من ناحية أخرى.

▪ الأجهزة المتخصصة: و تنقسم إلى نوعين، يتعلق الأول بقطاع من القطاعات التجارية محل

التنظيم يسمى المجالس، أما الثاني فيختص بمسائل محددة و يتمثل في اللجان

• المجالس المتخصصة¹: و هي عبارة عن ثلاثة مجالس يتخصص كل منها في مهمة محددة:

- مجلس الشؤون التجارية الدولية في السلع.

- مجلس الشؤون التجارية الدولية في الخدمات

- مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية.

و تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام و تقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة

بكل مجلس و كذلك المهام التي يحددها المجلس العام، و تكون عضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع

الأعضاء الذين يرغبون في المشاركة لها.

• اللجان الفرعية²: لقد قرر المؤتمر الوزاري إنشاء عدة لجان الفرعية و هي:

- لجنة التجارة و التنمية.

- لجنة قيود ميزان المدفوعات.

¹ عدنان شوكت شومان، اتفاقيات الجات الدولية، "الرابحون دوما... والخاسرون دوما..." دار المستقبل، دمشق، 1996، ص 57.

² نفس المرجع، ص 53.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

2. شروط ومراحل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

أ. شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:¹

لقد اعتبرت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الموقعة في سنة 1994 م أن كافة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات سنة 1947 م والتي تقبل اتفاقيات جولة الأوروغواي أعضاء أصليين بالمنظمة العالمية للتجارة، ولقد نصت المادة 12 من الاتفاقية على أنه يحق لأي دولة أو أي إقليم جمركي يتمتع بحرية تامة في إدارة علاقاته التجارية الخارجية أن ينضم للمنظمة العالمية للتجارة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها.

ومن أهم الشروط والالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول التي ترغب في الانضمام إليها ما يلي:

- أن تقبل الدولة طالبة الانضمام جميع البنود واللوائح للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف الصادرة بالاتفاقية كوحدة كاملة لا تتجزأ، وألا تصدر أي تحفظات على أي حكم من أحكامها العامة.
 - أن تعمل الدولة طالبة الانضمام على توفيق أوضاعها لضمان تطابق قوانينها ولوائحها وإجراءاتها للالتزامات المنصوص عليها بالاتفاق ومرفقاته.
 - تتم الموافقة على العضوية بالشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المنظمة و الدولة طالبة الانضمام بمعرفة المؤتمر الوزاري و ذلك بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.
- ب. طلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

يتم طلب العضوية إلى المنظمة العالمية للتجارة بثلاث مراحل أساسية هي:
-المرحلة الأولى:مناقشة السياسة التجارية للدولة الراغبة في العضوية، ويتناول الإطار العام للنموذج المعد لذلك من المنظمة على ما يلي:

- مقدمة عن الاقتصاد الوطني وخطط التنمية للدولة الراغبة في العضوية.
- استعراض السياسات الاقتصادية المختلفة والمطبقة بالدولة (المالية والنقدية والتسعير والتعريفات الجمركية والاستثمار والمدفوعات، الأجنبية والضرائب والدعم... إلخ)، ومدى التوافق أو التعارض الموجود فيها مع بنود الاتفاقية.

¹ سمير اللقمانى، المنظمة العالمية للتجارة – آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية – دار حامد للنشر، الأردن 2004، ص55.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

- استعراض موقف التجارة في الخدمات بمجالاتها المختلفة و توضيح مدى التوافق أو التعارض بينها وبين المنظمة.
 - معلومات عن النظم والهيئات والمؤسسات القائمة على تنفيذ السياسة الاقتصادية وأثرها على التجارة.
 - تفاصيل السياسات المؤثرة على تجارة السلع مثل سياسة التصنيع والدعم والمناطق الحرة وتجارة الترانزيت والمشتريات الحكومية والمواصفات والمقاييس، والشروط الصحية وتراخيص الاستيراد.
 - السياسات الإنتاجية المتعلقة بالقطاع الزراعي وكذلك التجارية المتعلقة بالصادرات و الواردات.
 - معلومات عن الإطار القانوني الحماية الملكية الفكرية والأثر على التجارة.
 - الاتفاقيات التجارية الثنائية التي ترتبط بها الدولة الراغبة في العضوية مع الدول الأخرى.
 - المرحلة الثانية: تقدم الدولة الراغبة في العضوية عروض التزاماتها المحددة في مجالي تجارة السلع والخدمات كتابة، تتمثل هذه العروض شكلا في جدول التثبيت الجمركي وجدول التزامات الخدمات ليتم توزيعهما على كافة الدول الأعضاء للدراسة، كما تقدم الالتزامات الخاصة بالمنتجات الزراعية التي تتعلق بتثبيت الرسوم الجمركية والدعم المحلي وإعانة التصدير، وتكون العروض بمثابة تصور مبدئي يتم تعديله بالإضافة أو الحذف، وعلى الدولة أن توازن بين أمرين أساسيين هما المطالب الواردة من الدول الأعضاء بشأن مزيد من التخفيض الجمركي و التثبيت الجمركي و فتح مجالات أوسع أمام موردي السلع و الخدمات ، و في المقابل حاجة الدولة لحماية منتجاتها السلعية و الخدماتية الوطنية بطريقة مقبولة و مشروعة في إطار نصوص الاتفاقيات.
 - المرحلة الثالثة: وفيها تتم الموافقة على عضوية الدولة بالمنظمة بعد الانتهاء من الدراسة والمناقشات للعروض المقدمة في المرحلتين الأولى والثانية، وتتم المناقشات من خلال اجتماعات رسمية ثنائية بين أي من الدول الأعضاء والدولة الراغبة في العضوية، وكذلك من خلال توجيه أسئلة مكتوبة للرد عليها كتابة في الاجتماعات.
- وبصفة عامة يشترط على الدولة الراغبة في العضوية قبول عدد 24 اتفاقا من الاتفاقية كحزمة واحدة باستثناء أربعة اتفاقيات تكون بصفة اختيارية هي "اتفاقية اللحوم، اتفاقية الألبان، اتفاقية المشتريات الحكومية و اتفاقية الطيران المدني"، وأن تقدم الدولة جداول التثبيت الجمركي للسلع عند الانضمام وتلتزم بها، وكذلك جداول التزامات الخدمات بمجالاتها المختلفة التي تفتح أمام الموردين الأجانب وفقا للشروط المدونة بالجدول عند النفاذ للسوق الوطني، وعادة يتم تشكيل فريق عمل برئاسة إحدى الدول

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

الأعضاء في المنظمة لبحث طلب العضوية وتكون مهمتها إجراء المفاوضات نيابة عن المنظمة ثم تعرض النتائج على المجلس العام لإقرار العضوية.

ت. الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة¹ :

أما بالنسبة للانسحاب من المنظمة كما نصت عليه المادة 15 من الاتفاقية، فإنه يحق لأي عضو الانسحاب منها بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطار كتابيا بالانسحاب، ويتحرر بعد ذلك من كافة الالتزامات والتعهدات ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.

ث. الحق في الإعفاء من الالتزامات:

أشارت اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى أنه لكل دولة تتقدم بطلب العضوية الحق بالتمتع بالإعفاء من الالتزامات الخاصة بأحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية تجاه عضو آخر محدد، طالما أرادت الدولة ذلك وقامت بإخطار المؤتمر الوزاري بهذه الرغبة قبل الموافقة على شروط الانضمام التي يقرها المؤتمر الوزاري لكل حالة على حدى، ويهدف ذلك إلى تسهيل انضمام الأعضاء إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقياتها المختلفة، وفي نفس الوقت يحافظ على مصالحها بمجرد استكمال إجراءات الانضمام لهذا العضو الجديد.

المطلب الثالث: جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف².

لقد مرت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة العالمية للتجارة بعدة جولات، و يمكن تقسيم الفترة الممتدة من سنة 1947م و هو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات و حتى سنة 1994م وهو تاريخ التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة الأورجواي إلى ثلاث مراحل، تلتها مرحلة رابعة وهي مرحلة ما بعد جولة الأوروغواي.

1. المرحلة الأولى: (1947 – 1961م) لقد تم خلال هذه المرحلة عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كانت في معظمها تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية وهي:

• الجولة الأولى: جولة جنيف سنة 1947م.

شاركت فيها 23 دولة حيث كانت جد ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، و تم الاتفاق فيها على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة الدولية، و تضمنت نتائج المفاوضات 4500 تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر في ما يقارب بـ 20% من حجم التجارة الدولية.

¹ محمد ناجي حسن خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية، جامعة مصر www.etd.uofk.edu

² محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 477.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

• الجولة الثانية: جولة أنسي الفرنسية عام 1949م.

شاركت فيها 13 دولة، و تعتبر عمليا أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات، تمحورت كذلك حول تقديم المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية حيث توصلت إلى 5000 تخفيض جمركي.

• الجولة الثالثة: جولة توركا في إنجلترا(1950-1951م).

لقد شاركت في هذه الجولة 38 دولة، و قد دارت في نفس الإطار للجولات السابقة بهدف السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في الرسوم الجمركية وتميزت بما يلي:

- ارتفاع عدد الدول المشاركة.
- انتشار المزيد من الوعي و الرغبة في تحرير التجارة الدولية.
- تقديم المزيد من التنازلات الجمركية: 8700 تخفيض جمركي.

• الجولة الرابعة: جولة جنيف (1955-1956م).

بلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة و تميزت بما يلي:

- تقديم تخفيضات جمركية جديدة تقدر بـ 25 % مقارنة بسنة 1949.
- انضمام اليابان إلى الاتفاقية.

• الجولة الخامسة: جولة ديلون (1960-1961م).

بلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة و قد ركزت على ما يلي:

- مناقشة مدى مباشرة المجموعة الأوروبية لأعمالها.
- اقتراح المجموعة الأوروبية تعريفه موحدة على المنتجات المستوردة.
- تخفيض التعريف الجمركية بـ 20 % أي ما يعادل 4400 تخفيض جمركي.
- اتخاذ إجراءات هامة لمكافحة الإغراق.

إن هذه الجولات الخمس يمكن تصنيفها في مجموعة واحدة، ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، حيث ركزت جميعها على تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

2. المرحلة الثانية: (1962- 1979 م) شملت هذه المرحلة جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث بدأت مع نهاية أعمال الجولة الخامسة و استمرت حتى نهاية الجولة السابعة، أي إلى ما قبل جولة الأورجواي التاريخية.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

• الجولة السادسة: جولة كينيدي 1964-1967م¹.

لقد عقدت هذه الجولة بجنيف بطلب من الرئيس الأمريكي السابق (جون كينيدي) عام 1962 عن طريق رسالة عرضها على الكونغرس آنذاك، حيث تم على إثرها منح الرئيس الأمريكي، سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة من خلال إعطائه صلاحية خفض التعريفات الجمركية مقدار 50% على جميع السلع، وقد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين و خصوصا المجموعة الأوروبية.

في هذه الجولة اجتمع ممثلو 62 دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية والعمل على تخفيضها، وقد ركزت على ما يلي²:

▪ تخفيض الرسوم الجمركية بأكثر قدر ممكن.

▪ تحسين وسائل نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية.

▪ إعطاء امتيازات للدول النامية دون مطالبتها المعاملة بالمثل.

و خلال هذه الجولة برزت خلافات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية خاصة في مجال السلع الزراعية، التي لم تحسم حتى المراحل الأخيرة من جولة الأوروغواي.

• الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973 – 1979م.

شارك في هذه الجولة 102 دولة لدراسة موضوع القيود غير التعريفية، حيث لوحظ أنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ في الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، إلا أن القيود غير التعريفية بدأت في التزايد، مما انعكس سلبا على المزايا التي تحققت من جراء التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية. إلى جانب موضوع القيود غير التعريفية، فإن جولة طوكيو تناولت أيضا موضوع تخفيض الرسوم الجمركية الذي يعتبر القاسم المشترك لجميع الجولات بالإضافة إلى مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل:

¹ عبد الناصر نزال العباد المنظمة العالمية للتجارة و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1996، ص125.

² ديبش أحمد، احمد دوافع و إجراءات التحرير الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 125.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

- الدعم و إجراءات الرد على دعم الصادرات.
- القيود الفنية على التجارة.
- الإلزام الحكومي المعيق للاستيراد.
- أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.
- إجراءات مكافحة الإغراق.

لقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحققها من قبل الجولات السابقة من خلال تطرقها إلى خفض وإزالة القيود التعريفية و غير التعريفية المفروضة على التجارة الدولية، حيث كان من بين أهدافها تحقيق تخفيض جمركي قدره حوالي 300 مليار دولار من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، ولتحقيق ذلك تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع و المنتجات الزراعية.

و كان من أهم ما خرجت به هذه الجولة من قرارات بخصوص تقنين استخدام العوائق التجارية ما يلي¹:

- الإعانات و الرسوم الموازية أو التعويضية: و تم التوصل إلى أن الدولة التي ترغب في تبني سياسات الإعانات و الرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدولة.

- إجراءات تراخيص الاستيراد: بحيث وافق أعضاء الجات على تخفيض إجراءات تراخيص الاستيراد، و تعهدت الحكومات بإدارة تلك التراخيص بطريقة عادلة و محايدة اتجاه أعضاء الجات.

- التقييم الجمركي: في هذا الصدد تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع من طرف الجمارك و ذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها التي تقرر في بعض الدول.

القيود الفنية: تهدف هذه القيود إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية و الصحية أو البيئية، و تعتمد هذه المعايير من طرف الكثير من الحكومات على بعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، و تجنباً لبعض الاختلافات وهدف توحيدها تم الاتفاق على استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية التي تختلف بين الدول مما قد يتسبب في إعاقة التجارة الدولية.

- المشتريات الحكومية: من بين أهداف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، لذا تم الاتفاق على مجموعة من القواعد التفصيلية تحدد طريقة طرح المناقصات الحكومية دولياً.

علاء كمال، أبحاث و نهج جنوب، مركز المحروسة للمبحاث و التدوين و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1996، ص 29-31.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

3. المرحلة الثالثة: (1980-1993م¹) لقد شهدت هذه المرحلة أعمال الجولة الثامنة و الأخيرة التي سبقت مباشرة نشوء المنظمة العالمية للتجارة و هي جولة الأورجواي. ومن الأسباب التي دفعت لانعقاد جولة الأورغواي هي²:

- الصراع والتنافس على الأسواق التجارية بين الدول الصناعية.
- ازدياد الفوضى والتحايل في النظام التجاري الدولي عن طريق الاتفاقيات الثنائية.
- شعور الولايات المتحدة بتآكل نفوذها الاقتصادي و خاصة سياسات الدعم الزراعي.
- تنامي القوى الاقتصادية الآسيوية خصوصا في اليابان ودول جنوب شرق آسيا.
- انهيار الكتلة الاشتراكية وانهيار مكانتها.

و يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

• جولة الأورجواي الأولى: (1986 - 1990 م):

تعد جولة الأورجواي أكثر الجولات تعقيدا و تازما، و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في سنة 1982 م و لكنها لم تبدأ إلا في 20 سبتمبر 1986 م، و تعد هذه الجولة أكثر طموحا و أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لامتدادها لقطاعات جديدة لم تشملها جولات المحادثات السابقة، و قد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة، كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين و كان الهدف منها تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية:

- تخفيض القيود غير التعريفية.
- تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
- تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

و لقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات و الزراعة و الملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية الذي نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إدراجه في المناقشات على مستوى الجات ذلك لأنها المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية، حيث قدرت

¹ عبد المطلب عبد الحميد والجات و آليات منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2000، ص45.

² عبير سليمان، متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري و أبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة

، جامعة تشرين، 2006، ص65.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

خسائرها بحوالي 70مليار دولار نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر و تقليد الأدوية في تلك الفترة مما أدى إلى تخفيض قيمة الربح العائد على أصحاب هذه الحقوق.

من ناحية أخرى، فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كان في غاية الصعوبة لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات و دعم القطاع الزراعي بها سواء كان ذلك في صورة دعم سعري أو دعم للتصدير أو حصص كمية على الواردات... إلخ، الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، حيث كان الاتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين و هكذا انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي (1986-1990 م) دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

• جولة الأورجواي الثانية: (1991-1994م):

لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي حول دعم المنتجات الزراعية، حيث انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين، و في نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة و تجارتها بصفة خاصة، مما دفعها إلى التهديد بفرض رسوم جمركية قدرها 200 % على إيراداتها الاتحاد الأوروبي أي في حدود ما قيمته 300 مليون دولار.

لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة و تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتعهد الاتحاد الأوروبي إجراء تخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة 37 % القيمة و 21 % من الكمية خلال مدة 06 سنوات.

في سنة 1993 م عقد وزراء التجارة لكل من الاتحاد الأوروبي و اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المتعلقة بجولة الأورجواي الأولى، و بالفعل فقد تم حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بالمغرب في 15 أبريل 1994م.

ومن أبرز نتائج جولة الأورجواي الثانية ما يلي:

قيام المنظمة العالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء.

■ تحسين و دعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

- المزيد من التفصيل و الوضوح و الجدية في القواعد و الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية أو الاتفاقيات الفرعية و خصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة و مثيرة للتأويلات العديدة و سوء الاستخدام في السابق.
- ايجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية و إقامة آلية لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.
- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز غير الجمركية عليها و توسيع نطاق الجات ليشمل تحرير السلع الزراعية و المنتجات و الملابس و تجارة الخدمات و الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار و حقوق الملكية الفكرية.
- التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة و الأقل نموا بصفة خاصة.
- ألزمت نتائج جولة الأورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي و الفني إلى الدول النامية لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية و الفنية بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الاتفاقية الجديدة.
- إعطاء الفرصة للدول النامية و الأقل نموا بغرض المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد و ذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بغض النظر عن أوزانهم التجارية و الاقتصادية بصورة عامة.

4. المرحلة الرابعة:(1994 الى يومنا هذا) – جولة الدوحة¹:اتفقت حكومات دول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في المؤتمر الوزاري الرابع المنعقد في الدوحة بقطر من 09 إلى 14 نوفمبر سنة 2001 م على البدء في مفاوضات تجارية جديدة، و شددت على تنفيذ اتفاقيات المنظمة الموجودة في تلك الفترة، إذ أطلق على حزمة هذه المفاوضات اسم جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA) التي تم إجراءها ضمن إطار لجنة المفاوضات التجارية (TNC) والهيئات التابعة لها.

لقد عقدت جولة الدوحة في ظرف سياسي واقتصادي حساس بعد نحو شهرين من هجمات 11 سبتمبر 2001م، وبعد فشل المحادثات التي أجرتها المنظمة العالمية للتجارة في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المقرر تنتهي في غضون سنتين بالاتفاق على تحرير التجارة العالمية، لكن المحادثات تعثرت، رغم عقد جولات تفاوض في سويسرا والمكسيك وهونغ كونغ.

¹http://www.aljazeera.net/ebuuisness/pages/f5ff6317-22c0-4319-bd62-088761817c84

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

كان الهدف من المفاوضات دعم الاقتصاد العالمي ومساعدة الدول الأقل نموا عن طريق إزالة القيود الجمركية، وزيادة التبادلات بشكل أكثر عدلا عن طريق خفض الدعم الزراعي وإجراءات الحماية التي تنفذها الدول الصناعية الكبرى لحماية إنتاجها وأسواقها الداخلية، وخفض الضرائب والتعريفات الجمركية على السلع الصناعية.

لكن المفاوضات ظلت تتعثر بسبب خلافات جوهرية عميقة بين طرفي المفاوضات، حيث امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن خفض الإعانات الكبيرة التي تقدمها لمزارعيها و التي تسبب خسارة للقطاعات الزراعية في الدول النامية .

كما أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى تمسكت بخفض الضرائب والتعريفات الجمركية التي تفرضها الدول النامية على الواردات الزراعية والمنتجات الصناعية، وأصررت على أن أي اتفاق يجب أن يتضمن فتحا للأسواق وتحريرا للتجارة على مستوى الدول النامية، بينما ظلت هي في المقابل تمتنع عن فتح أسواقها الداخلية وتحرير التجارة.

وأدى تصلب الطرفين إلى فشل المفاوضات اللاحقة ومنها مفاوضات جنيف سنة 2008 م، بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند في التوصل إلى تسوية بشأن قواعد الواردات الزراعية¹.

ورغم أن هذه الجولة حققت اختراقا كبيرا، وأحيت الأمل في نجاح المفاوضات بعد التفاهم على أغلب النقاط الخلافية، فإن خلافات بين الولايات المتحدة وكل من الصين والهند مدعومتين من بقية الدول النامية ظلت قائمة خاصة بشأن وسائل حماية المزارعين في الدول النامية، بالإضافة إلى خلافات تتعلق بموضوع القطن الذي يشكل مصدر دخل كبير لدول أفريقية فقيرة ظلت تطالب بخفض دعم منتجي القطن بالولايات المتحدة وبالتوقف عن دعم صادراتهم.

واتهمت الصين والهند والبرازيل الأميركيين بإفشال جولة المحادثات، لكن واشنطن لم تعترف بالمسؤولية عن فشلها وطالبت الدول النامية بفتح أسواقها للبضائع الأميركية².

ورغم أن جولة الدوحة لم تكمل حتى مطلع سنة 2011 م باتفاق لتحرير التجارة العالمية، فإنها أثمرت عن نتائج جيدة للاقتصاد العالمي، لعل أهمها تجاوز أعضاء منظمة التجارة 150 دولة عضوا، وانضمام بلدان ذات وزن اقتصادي هام، خاصة الصين والسعودية.

¹ العابدي عبد الناصر نزال - منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع 1999 ص87.

² السواعي خالد محمد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص75.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

وكان يتوقع في حال تم توقيع الاتفاق أن يتعزز الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن 170 مليار دولار سنويا بسبب زيادة تدفق التجارة.

ويعني هذا أن الاقتصاد العالمي هو أبرز الخاسرين من فشل المفاوضات، كما خسرت الدول النامية التي كانت تنتظر فتح أسواق كبيرة أمام منتجاتها الزراعية.

وتضررت أيضا الشركات الغربية الكبرى التي كانت تتحسب لفتح أسواق لا تزال بكرا وذات تنافسية ضعيفة أمامها¹.

وفي المقابل كان المزارعون في الدول الصناعية الكبرى وفي الولايات المتحدة خاصة أكبر الرابحين من تعثر مفاوضات الدوحة بسبب الدعم الكبير الذي يلقونه من دولهم والذي كان سيخفض إلى درجة قد تصل إلى نحو 80% مع إلغاء دعم مع إلغاء دعم صادراتهم.

المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة².

عقدت المنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها لحد الآن ثمان مؤتمرات وزارية هي:

1. المؤتمر الوزاري الأول:

انعقد المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة خلال الفترة الممتدة بين 10-13 ديسمبر 1996 م ، حيث تمت من خلاله مناقشة عدة مواضيع أهمها:

- التفاعل بين السياسات التجارية و سياسات المنافسة.
- العلاقة بين التجارة و الاستثمار.
- الشفافية في المشتريات الحكومية.
- تسهيلات التجارة.
- التجارة و البيئة.

اضطلاع منظمة العمل الدولية بتشجيع الدول على استخدام معايير العمل، بشرط أن لا يكون ذلك بغرض الحماية التجارية، وكذلك وضع خطة عمل تحسين قدرات الدول النامية والدول الأقل نموا، وفضلا عن ذلك وضع عدد كبير من المشاركين إعلانا بشأن تخفيض الحواجز التي تعوق التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات.

¹ الفتلاوي سهيل حسين ، منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2006، ص101.

زعباط عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره.²

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

2. المؤتمر الوزاري الثاني¹:

انعقد في مدينة جنيف السويسرية سنة 1998 م حيث تم فيه إدراج موضوعين للمناقشة هما: التركيز على حسن تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي والتجارة الالكترونية. و على خلاف مؤتمر سنغافورة السابق تناول هذا المؤتمر موضوعات جديدة في نقاشاته لم يسبق لها أن عرضت في المؤتمر الوزاري الأول، فإضافة إلى التجارة الالكترونية وحسن تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي، نجد أيضا موضوعات أخرى مثل مدى التناسق الموجود بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى مدى الشفافية الموجودة في عمل المنظمة، وموضوع التجارة والمديونية ونقل التكنولوجيا.

3. المؤتمر الوزاري الثالث:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر و 2 ديسمبر سنة 1999 م، حيث انطلقت بداية هذا المؤتمر جولة جديدة من المفاوضات، كتب لها أن تستمر لمدة 3 سنوات أي إلى غاية سنة 2003 م، و عرفت هذه الدورة باسم "دورة الألفية". لقد واكب انعقاد هذا المؤتمر مجموعة من الظروف الاقتصادية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

أ. الأزمة المالية العالمية لسنة 1997 م في منطقة جنوب شرق آسيا و التي امتدت إلى مختلف أنحاء العالم خاصة الدول النامية التي تأثرت سلبيا بها.

ب. العولمة الاقتصادية و آثارها السلبية على الدول النامية، حيث أدت إلى تهميش دور الدول النامية، و زادت الفجوة في توزيع الثروة بينها وبين الدول المتقدمة.

ت. انخفاض معدل النمو الاقتصادي و معدلات نمو التجارة الدولية.

❖ و مع كل هذه الظروف كان الخلاف واضحا بين الدول المشاركة فيه، حيث أصبحت الميزة الغالبة

على المؤتمر هي تعارض المصالح، فكل دولة كانت تبحث عن مصلحتها الشخصية دون التفكير في

البقية، غير أنه لم ينجح بسبب العوامل التالية²:

أ. رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض رأيها فيما يخص المشروعات التي يجب مناقشتها دون أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات و مصالح الدول الأخرى.

المجدوب أسامة، الجات، مصر و البلدان العربية من هافانا الى مراكش، القاهرة الدار المغربية للنشر و التوزيع، 1997، ص126.
2 العيشاوي ابراهيم، الجات و أخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص201.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

ب. التهميش الكلي للدول النامية، بالرغم من أنها تمثل قرابة 80 % دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك من خلال عدم مراعاة أوضاعها أو عدم الأخذ بمطالبها بعين الإعتبار سواء خلال عملية المناقشات أو عند إصدار البيان الختامي.

ت. تضارب المصالح بين أكبر قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية، بالإضافة إلى اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان و أستراليا و مجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

4. المؤتمر الوزاري الرابع:

انعقد خلال الفترة الممتدة بين 9 إلى 14 نوفمبر 2001 م في عاصمة دولة قطر (الدوحة)، و بلغ عدد الدول المشاركة فيه نحو 142 دولة، هذا إضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية، بينما بلغ عدد الدول النامية المشاركة فيه 99 دولة تمثل حوالي 70 % من دول الأعضاء في المنظمة و 11 دولة عربية. لقد جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر سياتل الذي أصيب بفشل ذريع لذا كان لابد من العمل على إنجاحه، فالنظام التجاري متعدد الأطراف ليس باستطاعته تحمل فشل آخر.

و سعى هذا المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. تمهيد الطريق لجولة جديدة من المفاوضات يتم من خلالها التوصل إلى المزيد من التحرير في التجارة العالمية.

ب. تحديد مصير المنظمة العالمية للتجارة و الحفاظ عليها و تحسين آلياتها و مساعدتها على تحقيق أهدافها و القيام بمهامها.

تضمن البيان الختامي للمؤتمر الوزاري بالدوحة النقاط التالية:

- استكمال إجراءات انضمام كل من الصين وتايبيه الصينية إلى المنظمة العالمية للتجارة والترحيب بالأعضاء الجدد الذين انضموا لها وهم ألبانيا، كرواتيا، جورجيا، الأردن، ليتوانيا، مولدوفا وسلطنة عمان.
- الموافقة على الاستمرار في برنامج العمل للتجارة الالكترونية حيث تبين أن هذه الأخيرة تخلق تحديات جديدة للتجارة بين دول الأعضاء في كافة مراحل التنمية.
- التأكيد على الإعلان الصادر في مؤتمر سنغافورة و المتعلق بمعايير العمل المعترف بها دوليا.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

5. المؤتمر الوزاري الخامس¹:

عقد هذا المؤتمر في كانكون بالمكسيك في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 2003 م ولم تنجح المفاوضات بشأن مشروع الإعلان الوزاري وذلك بسبب خلاف حول ما إذا كان ينبغي بدء مفاوضات رسمية حول قضايا جديدة مثل الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية والتسهيلات التجارية، ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن تخفيض الدعم المالي للزراعة. كما وقف المؤتمر أيضا على ظهور تحالفات تفاوض جديدة وفعالة للبلدان النامية مثل مجموعة الحكومات العشرين بشأن الزراعة، و طالب الوزراء بعقد اجتماع للمجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة على مستوى كبار المسؤولين، على أن يعقد الاجتماع في تاريخ أقصاه 15 ديسمبر سنة 2003 م لتحديد كيفية الاستمرار في المفاوضات حول العناصر الموضوعية المتعلقة بالتجارة والبيئة في جدول أعمال الدوحة، وعارضت بعض البلدان الجهود التي تبذلها الجماعة الأوروبية خاصة في اتجاه تقوية صفة مراقب رسمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في المفاوضات بشأن العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة وتلك الاتفاقيات.

6. المؤتمر الوزاري السادس²:

لقد كانت التوقعات بخصوص المؤتمر الوزاري السادس للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في هونج كونج في 13 ديسمبر 2005 م متواضعة بشأن موضوع دخول الأسواق في المجالات الثلاثة : (الزراعة، البضائع الصناعية و الخدمات)، حيث اعترف أعضاء المنظمة التي بلغ عدد أعضائها 149 دولة في نوفمبر من نفس السنة أن مواقفهم التفاوضية ما تزال بعيدة جدا عن الوصول إلى اتفاق في هونج كونج يتضمن إطارا تفصيليا للاقتطاعات في التعريفية وفي الدعم الزراعي وفي دخول أسواق السلع غير الزراعية، لذلك فقد وجهت عدة حكومات اهتمامها للتوصل إلى (حزمة تنمية) تتضمن اتفاقيات حول مواضيع مثل المساعدات التجارية للدول الأقل نموا وإعفاء صادراتها من التعريفية والحصص وذلك كوسيلة للخروج بشيء ملموس من الملفات الهامة المتراكمة.

لقد برزت مفاوضات الدخول إلى الأسواق غير الزراعية (NAMA) أكثر القضايا إثارة للجدل خلال أعمال المؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2005 م، وكانت أهم المخرجات الرئيسية الواردة في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر هي:

¹ المهدي عادل، عولة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 2003، ص 136.

² السعدون حميد حمد، العولة و قضاياها، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للطباعة و النشر، 2000، ص 76.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

- وقف دعم الصادرات الزراعية بحلول سنة 2013م.
- إلغاء دعم صادرات القطن بحلول سنة 2006م.
- تخفيض التعريفات الصناعية على أساس "الصيغة السويسرية".
- ضمان وصول نحو 97 % من المنتجات القادمة من الدول الأقل نموا بصورة معفية من الرسوم و التعريفات بحلول سنة 2008 م.
- حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة و الصحة العامة (TRIPS).

7. المؤتمر الوزاري السابع:

انعقد المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة العالمية للتجارة تحت عنوان: "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، وذلك ما بين 29 نوفمبر و2 ديسمبر 2009 م، حيث تميز هذا المؤتمر في كونه غير تفاوضي، حيث اتخذ شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية للمنظمة العالمية للتجارة، و تخلل الاجتماع جلسات أدلت خلالها بعثات الدول الأعضاء بأرائها ومواقفها حول قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور المنظمة العالمية للتجارة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وأخرى تناولت قضايا مطروحة على أجندة الدوحة للمفاوضات.

لقد شهدت أيام الاجتماع الثلاث عدة جلسات عقدتها الولايات المتحدة على مستوى ثنائي مع العديد من أعضاء المنظمة، حيث أصرت على موقفها بأنها غير مستعدة لإنهاء جولة الدوحة بدون عروض جديدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، خاصة من قبل الدول الصاعدة مثل الصين، الأرجنتين، البرازيل، الهند، وإفريقيا الجنوبية.

أ.الصناعة¹:

شارك الأستاذ روب ديفيس الوزير الممثل لجنوب إفريقيا في نقاش حول المفاوضات المتعلقة بالسلع الزراعية، حيث أشار إلى أنها من أكثر القضايا خطورة على الدول النامية، و اعتبرها المجال الذي ستدفع فيه الدول النامية قسطها في إطار المعادلة التفاوضية، خاصة أن القطاع الصناعي هو القطاع الحيوي الذي يمكن أن يصل بالدول النامية لتحقيق قيمة مضافة متصاعدة في العملية الانتاجية، وقد أكد على أهمية الحفاظ على مساحة لتطوير السياسات المحلية ونمو القطاع الصناعي، و في هذا الإطار دعت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى مراجعة المقاربة الشاملة للمفاوضات حول قضايا السلع غير الزراعية.

¹ أبو حرب عثمان ، الاقتصادي الدولي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008، ص 97.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

ب. الزراعة:

في مجال السلع الزراعية، شكل موضوع آليات الحماية الخاصة بها موضوعاً أساسياً حاولت أن تركز عليه منظمات المجتمع المدني، غير أن الدول المفاوضة لم تعطى هذه القضية الاهتمام الكافي، وفي هذا الإطار أشارت مجموعة 33 على الدفع في مجال تطوير آلية الحماية خاصة يمكن استخدامها عملياً من قبل الدول النامية.

ت. الخدمات:

في مجال الخدمات، أكدت منظمات المجتمع المدني على أن مفاوضات اتفاقية التجارة في الخدمات، خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية، يتنافى مع الدروس المستخلصة الأزمة، بما في ذلك أهمية إعادة تفعيل الأنظمة الوطنية (national regulations) المتعلقة بقطاع الخدمات المالية، وقد أشارت جنوب إفريقيا وهي تتأسس المجموعة الخاصة بالخدمات المالية، إلى استعدادها لإعادة النظر بهذه المفاوضات وإعداد دراسات أعمق في هذا المجال، إلا أن المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة باسكال لامي، استمر في الإصرار على أن مفاوضات اتفاقية الخدمات ليس لها أي أثر سلبي على إمكانية الحفاظ على آليات وتشريعات تساعد على تنظيم قطاع الخدمات المالية بفعالية وبما يخدم الأهداف التنموية، إلا أن العديد من الخبراء والمنظمات عارضته في رأيه هذا.

8. المؤتمر الوزاري الثامن¹:

انعقد هذا المؤتمر أيام 15-17 ديسمبر سنة 2011 م بجنيف وركز في بيانه الختامي على عدة نقاط هي:

- العمل على الانتهاء والتوصل لاتفاق يخص مفاوضات جولة الدوحة.
 - أهمية فتح الأسواق و مكافحة ممارسات الحماية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية وتشديد الآلية الرقابية على الممارسات التجارية عبر عمليات المراجعة الدورية للسياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء.
 - ضرورة اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بمسألة التنمية.
- لقد أخفق مؤتمر جنيف في تجاوز التعثر الذي شهدته جولة الدوحة للتنمية، كما أخفق في التأكيد على الآليات الجديدة التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيقها من أجل التجارة والتنمية، حيث زاد

¹ أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات " الطبعة الأولى ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2007، ص 131.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

الاتجاه نحو الحماية بواسطة الدول الكبرى التي سعت إلى عقد اتفاقيات تجارية ثنائية بدلا عن تحرير التجارة على المستوى المتعدد الأطراف.

كما تميز هذا المؤتمر باستقبال المنظمة العالمية للتجارة أربعة أعضاء جدد هم روسيا وساموا و مونتينيغرو وفانواتو.

9. المؤتمر الوزاري التاسع:

خلال اجتماعها يومي 25-26 جويلية 2012 م، وافق المجلس العام بأن يعقد المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة العالمية للتجارة في بالي باندونيسيا في ديسمبر 2013.

المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة.

إن الهدف النهائي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير الاقتصاد العالمي أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات التي أدت إلى تغيير مفاهيم التنمية والثروة والموارد الإنتاجية والندرة ودور الدولة ومفاهيم السيادة الوطنية، كل ذلك أدى إلى وجود انتقادات كثيرة لهذه المنظمة من دول غنية وفقيرة، نامية ومتقدمة.

المطلب الأول: الانتقادات الاقتصادية والمالية.

من أهم الانتقادات الاقتصادية والمالية التي يوجهها بعض الاقتصاديين إلى المنظمة العالمية للتجارة: انتقادات تتمثل في اعتبار التجارة المحرك الأساسي للنمو و ذلك على حساب التنمية خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار الفرق الشاسع بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، وانتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية و في ما يلي تفصيل لهذه الانتقادات :

1. الإهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

يؤخذ على المنظمة العالمية للتجارة أنها لم تهتم بالتنمية الدولية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد في مقابل المصالح التجارية، بالإضافة إلى عدم الوضوح في أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية على رفع معدل النمو ودوره في تغيير هيكل الناتج الوطني، إذ من الممكن أن يكون لتحرير التجارة أثر إيجابي بالنسبة لمعدل النمو وأثر سلبي على التنمية، و على الرغم من ذلك فإن المنظمة العالمية للتجارة تدعو إلى حرية التبادل التجاري وبالتالي رفع الحماية مما يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع وتعريض الصناعات الناشئة إلى منافسة شرسة من قبل الشركات الكبيرة، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج الوطني نتيجة تحرير التجارة هي زيادة مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

لذلك فإن المطلب الذي تبناه الدول العربية ودول العالم الثالث هو لفت الانتباه إلى ضرورة تبادل تجاري يؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي ويحقق التنمية مما يعني ذلك زيادة في معدل التصنيع عموماً، لأن الصناعة في هذه الدول هي صناعات ناشئة ويجب عدم تعريضها للآثار السلبية التي قد تنجم عن تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية الخاصة الذي وصل إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف.

لذا يجب على المنظمة العالمية للتجارة في مراعاتها لظروف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً أن تكون جديّة وأن لا تكون البنود بشأنها حبراً على ورق، كما يجب التأكيد على ثلاثة عناصر أساسية هي¹:
أ. يتمثل العنصر الأول في ضرورة التمييز بين تحرير التجارة الدولية الذي يقتصر تأثيره على نمو الناتج الوطني فقط، وبين حرية التبادل التجاري الذي يرمي إلى التغيير الهيكلي في الإنتاج ويؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة مبنية على زيادة في معدل الإنتاج.

ب. أما العنصر الثاني فيتمثل في ضرورة عدم التسرع فيما يتعلق بالآثار المتوقعة من تحرير التجارة والاستثمارات الدولية دون تمييز كاف بين دولة وأخرى من الدول التي تقوم هذا التحرير، لأن النتيجة النهائية يجب أن لا تتوقف فقط على مرحلة النمو التي بلغتها الدولة ومدى توافر الظروف المواتية لدفع عجلة التصنيع فيها، بل يجب أن تتغير النتيجة بحسب مرحلة النمو التي بلغتها الأطراف الأكثر نمواً وطبيعة السلع والخدمات التي تحتاج إلى تصريفها.

ت. العنصر الثالث هو الاعتقاد بأن تحرير التجارة الدولية أو الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يحدث الآثار المرغوب فيها في الدولة الأقل نمواً دون تدخل إيجابي من هذه الدولة، ذلك أنه حتى في الحالات التي تؤدي فيها التجارة الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية إلى رفع معدل التصنيع وتغيير الهيكل الاقتصادي في الاتجاه

المطلوب، فإنه من الصعب أن نتصور تحقيق ذلك دون اتخاذ حد أدنى من التوجيه والتدخل الحكومي. وعلى الرغم من ذلك ترى المنظمة العالمية للتجارة أن قوانينها لحرية التبادل التجاري تهتم بالمصالح التنموية، وأن النظام التجاري قائم على التبادل الحر الذي يهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية، حيث أن الاتفاقيات تحتوي على الكثير من المعاملات التفضيلية للدول النامية بإعطائها فترات سماح انتقالية لهيئة أوضاعها الداخلية.

¹ أبو دوح محمد عمر حماد ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2003، ص 211.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

2. الأخذ بمبدأ التبادل الحرهما كان الثمن:

إن تحرير تجارة السلع مع إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه الدول المتقدمة للسلع الزراعية سياترتب عنه عواقب وخيمة بالنسبة للدول النامية التي تعتبر السلع الزراعية ذات أهمية في قائمة وارداتها نظرا لارتفاع أسعارها بعد إلغاء الدعم، بالإضافة إلى أن تحرير تجارة السلع سيؤدي إلى خفض الرسوم الجمركية بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على هذه الإيرادات التي تشكل نسبة كبيرة من حصيلة إيراداتها، كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية كسلع المنسوجات لا تزال الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

لقد أدى تحرير تبادل السلع إلى¹:

- إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، وقد نتج عن ذلك عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها.
- انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها.
- تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة.
- كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.
- أما على مستوى الخدمات فلم تراعى المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة، كما أنها لم تراعى أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية وقد نتج عن ذلك مجموعة من المخاوف أهمها:²
- اختلال التوازن بين حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية وحجم الخدمات في الدول النامية وتفاقم هذا الفارق لصالح الدول الصناعية.
- إن مزايا الحجم الكبير (Economies d'échelle) الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهود، فما

¹ أحمد عبد الخالق، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 2002، ص.110.

² العفوري عبد الواحد، العولمة و الجات، الفرص و التحديات، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000، ص.213.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

نلاحظه من اندماج في شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة خير دليل على أنها استراتيجيات للسيطرة على قطاع الخدمات على المستوى العالمي.

- من المخاوف أيضا أن تحرير بعض الخدمات قد يعرض بعض التوجهات والمصالح الإستراتيجية للبلدان النامية إلى خطر كبير.

إن اتفاقية تحرير الخدمات تقضي بمبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين، إلا أن ذلك يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية للخدمات.

3. تحرير الاستثمار لمصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية:

ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسيات بعدم فرض أسعار احتكارية أمر غير عادل في حقها، حيث أن المطلب الموجه إلى الدول النامية القاضي بإلغاء القيود على الاستثمارات صاحبه أزمات مالية مكلفة مثل (أزمة المكسيك سنة 1994 وأزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 م، وأزمة البرازيل وروسيا وآسيا سنة 1999 م) و ما نجم عنها من مخاطر كثيرة مثل¹:

- المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- تعرض البنوك للأزمات.
- التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
- هروب الأموال الوطنية للخارج.
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية.
- دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال) وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

المطلب الثاني: انتقادات سير عمل المنظمة.

إن القراءة التحليلية لمؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة مثل (مؤتمر سنغافورة سنة 1996 م، مؤتمر جنيف سنة 1998 م ومؤتمر سياتل الأميركية سنة 1999 م) تبين أهم الانتقادات الموجهة لسير عمل المنظمة، وفي ما يلي محاولة لعرض هذه الانتقادات²:

¹ أحمد يوسف الشحات ، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، دار النيل للطباعة و النشر، 2001 ، ص 314.

² العدلي أشرف أحمد ، التجارة الدولية ، الطبعة الأولى المعمورة ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2006 ، ص 33.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

1. الدول النامية مجبرة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد وقعت الدول النامية على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تحت التهديد بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة تحت مجموعة من المخاوف منها ما يتعلق بتحميلها مسؤولية الحروب الاقتصادية و أخرى تتعلق بنصوص الاتفاقية الخاصة بها و بتنفيذ البنود المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نمواً، بالإضافة إلى مخاوف تعلق بحرمان الدول النامية من المساعدات في حالة عدم التوقيع.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن كثيرا من الدول النامية ترى أنه من الأفضل لها أن تكون جزءا من المنظمة بدلا من أن تكون خارجها، و أن أسباب ذلك إيجابية أكثر منها سلبية، باعتبار أن بعض مبادئ المنظمة كمبدأ عدم التمييز ومبدأ الشفافية... إلخ سيعود عليها بالفائدة و تحقيق الكثير من المزايا، كما أن انضمام الدول النامية للمنظمة سيتيح لها تكوين التكتلات فيما بينها مما يقوي من قدرتها التفاوضية

2. عدم تأثير الدول الصغيرة في المنظمة العالمية للتجارة:

ترى المنظمة العالمية للتجارة أن الدول الصغيرة ستكون أضعف في ظل غياب المنظمة، كما أن المنظمة تقوي من قدرة الدول الصغيرة على التفاوض وإحراز المكاسب، بينما ترى الدول النامية أن آلية التفاوض في المنظمة تعتمد على القدرة الاقتصادية للدولة، حيث أن التفاوض يتوقف في الأساس على الكفاءات وعدد الخبراء، إذ نجد أن الدول المتقدمة ترسل عددا كبيرا من الخبراء لمؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة، فمثلا (أمريكا أرسلت 260 خبيرا في مؤتمر سياتل) بينما الدول النامية تعاني نقصا كبيرا في الخبراء وهي غير قادرة حتى على تحمل أعباء إقامتهم، وحتى في الحالات التي تملك فيها الدول النامية الخبراء الذين يدافعون عن مصالحها، فإن هذه الدول تتعرض لضغوط من جانب الدول المتقدمة من أجل تغيير هؤلاء الخبراء أو استبدالهم بحجج واهية مثل اتهامهم أنهم مشاكسون أو أنهم يعرقلون سير المفاوضات.

3. عدم الديمقراطية في اتخاذ القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة:

تصر الدول المتقدمة في المنظمة العالمية للتجارة على أن اتخاذ القرارات يتم بناء على إجماع الآراء، بينما ترى الدول النامية أن التصويت هو أفضل الطرق في اتخاذ القرارات، و استمر هذا الخلاف إلى أن تم التوصل إلى أنه في حالة عدم حصول الاتفاق بالإجماع، فسوف يتم الاعتماد على التصويت، وعلى الرغم من ذلك تصر الدول المتقدمة على عدم تنفيذ ذلك، و هذا ما يجعل الدول النامية تتخوف من عدم موافقة الدول المتقدمة كلما كانت القرارات في غير صالحها متحججة بعدم توافق الآراء.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

4. المنظمة العالمية للتجارة تعاني من أزمة في إدارتها:

تعاني المنظمة العالمية للتجارة من أزمة كبيرة في سير عملها، فعلى سبيل المثال لم تتمكن المنظمة أثناء التحضير لمؤتمر سياتل من وضع جدول الأعمال ولا يرجع ذلك بالضرورة إلى تباين المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية، وإنما يرجع إلى الآلية التي تم من خلالها دفع الأطراف إلى التوقيع في مراكش على ميثاق المنظمة العالمية للتجارة رغم اختلاف المواقف.

بحيث ترى البلدان النامية أن الآلية المعتمدة في اتخاذ القرارات على أساس الإجماع هي ذريعة لدى الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة على سبيل المثال لم تف بوعودها للدول النامية في الأوروغواي، كما أنها لم تستجب لمصالح الدول النامية تحت ذريعة عدم توافق الآراء، وحتى في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها واجهت مشاكل كبيرة في تنفيذها، ولهذا أدانت الدول النامية عملية تسيير مؤتمر سياتل والنهج غير الديمقراطي المتبع فيه وأعربت عن عدم موافقتها على ما سيتم فيه من نتائج يومها.

وكنتيجة لذلك ترى البلدان النامية أن المنظمة العالمية للتجارة إذا استمرت على هذا المنوال فإنها منظمة تخدم الكبار على حساب مصالحها، وأنها ستبقى دوماً مهمشة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة برسم مستقبلها وضمان مصالحها.

5. هيمنة الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى على المنظمة العالمية للتجارة:

يعاب على المنظمة العالمية للتجارة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على القرارات المهمة عالمياً، فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح كان ذلك على حساب مصالح الدول النامية¹.

و لتحليل مدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على المنظمة العالمية للتجارة يكفي أن نستدل بالمشهد الذي حدث في سياتل، إنه وبإجماع المراقبين فإن مؤتمر سياتل قد فشل فشلاً ذريعاً بسبب تعمد الأقطاب الاقتصادية العظمى لإفشاله.

أ. لقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى العرقلة عن طريق طرح مجموعة من القضايا المثيرة لكثير من الخلافات وخصوصاً مع الدول النامية مثل قضية معايير العمل، وهي قضية حساسة أيضاً على المستوى الانتخابي بالنسبة للمرشح الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية يومها، كما قامت مجموعة من المظاهرات كان من بين الناشطين فيها جماعات البيئة في الولايات المتحدة وهم يشكلون قاعدة انتخابية تقليدية لا يستهان بها

¹ المهدي عادل ، نفس المرجع السابق ، ص156.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

للحزب الديمقراطي، بالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي عموماً تعتبر أكثر حمائية منها عولمية، لذلك ركز الوفد الأمريكي في سياتل على موضوعات معايير العمل والبيئة وعلاقتها بالتجارة وقضايا مكافحة الإغراق وضمان الشفافية في المشتريات الحكومية، و كان واضحاً أنه أمام الرهانات الانتخابية فإن الإدارة الأمريكية غير متحمسة وغير مستعجلة للشروع في مفاوضات جديدة.

ب. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيمكن القول أن الشروع في جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف لا تعتبر أولوية مطلقة لديه بعد مرور سنة واحدة فقط على الدخول في عهد العملة الموحدة، فهو يشعر أكثر من أي وقت مضى بالبعد الإقليمي وبتحوله من سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، أي من مجرد فضاء تجاري إقليمي دولي إلى قوة نقدية ومالية اقتصادية قارية ذات بعد كوني، مما أدى به إلى طموحات جديدة في ما يتعلق بتوجهات مسار العولمة والتي كانت حكراً على الحكومة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات.

بناء على ما تقدم لم يكن الاتحاد الأوروبي متحمساً لجولة جديدة من المفاوضات التجارية على الطريقة الأمريكية، كما سعت المجموعة الأوروبية إلى محاولة توسيع جدول الأعمال ليشمل الكثير من القضايا التي لا تريد الإدارة الأمريكية في ذلك الطرف الخوض فيها.

ت. أما من جهة المجموعة الآسيوية فإن اليابان أثارت نقاشاً تعتبر حساسة بالنسبة للأميركيين مثل مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق.

وهكذا يتضح أن الأجندة الأمريكية والأجندة الأوروبية والأجندة الآسيوية لا يمكن التأسيس عليها كقاعدة عمل مشتركة للتحضير لمؤتمر سياتل.

المطلب الثالث: انتقادات اجتماعية وبيئية¹

1. الانتقادات الاجتماعية:

لقد عملت المنظمة العالمية للتجارة منذ تأسيسها على تركيز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادة الفقر والجهل والمرض والبطالة في أغلبية الدول النامية، حيث قامت بفتح أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب الاقتصاد الوطني للدول النامية.

إن الدول النامية تبيع ما بين 162 مليار دولار إلى 265 مليار دولار سنوياً من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات دورة الأورجواي، في حين أنها تدفع ما بين 145 مليار دولار و292 مليار دولار

¹ العيسوي ابراهيم ، نفس المرجع السابق ، ص 146.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

نتيجة الزيادة في تكلفة الغذاء بسبب رفع الدعم على المواد الغذائية والزراعية، وهو ما ينعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا.

2. الانتقادات البيئية:

لقد فتحت المنظمة العالمية للتجارة أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة، لكنها تنكر ذلك و تؤكد على الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والاهتمام بالتنمية المستدامة والبيئة، حيث تنص المادة 20 من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة بأن تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الضرورية لحماية وصحة وحياة الأفراد والحيوانات والنباتات، ولكن على الرغم من ذلك فإن الشركات الكبرى والدول المتقدمة تهتم بالمصالح الاقتصادية والتجارية على حساب البيئة معتمدة في ذلك على آلية حرية التبادل التجاري.

المبحث الثالث: آثار انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد أشارت الدراسات الاقتصادية المتخصصة، كما أثبت الواقع وجود مجموعة هامة من الحقائق تثبت الآثار السلبية التي تترتب على تطبيق اتفاقية الجات فيما يتعلق بالدول النامية على وجه الخصوص، لذلك يجب أن تكون مستعدة لمواجهة المتطلبات الجديدة التي تفرضها تلك الاتفاقيات.

المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " ودوافع انشائه¹.

لم تكن تلك المبادئ التي تحكم نظام الجات متفقة و المبادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات الدول النامية، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة، و من ثم انصرفت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى أكثر استجابة لمتطلبات التنمية بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس و مبادئ مختلفة تماما التي قامت عليها الجات، و أدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية المعروف بـ"UNCTA".

لقد تأسس هذا المؤتمر باعتباره جهازا داعما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1964 م على أساس توجيهات المؤتمر الأول للتجارة و التنمية الذي عقد في جنيف سنة 1964 م هدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قامت عليها الجات، و قد جاء الأونكتاد كنتيجة لانتكاس استراتيجيات التنمية التي سادت خلال الستينات و كرد فعل لمطالب الجنوب

¹<http://www.investinqatar.com.qa/Arabic/Departments/Internationaltradeagreements/Pages/UNCTAD-AR.aspx>

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

في مواجهة الشمال، و هذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للدول النامية و طالب بقيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للدول النامية دون غيرها. و يضم المؤتمر كل الأعضاء في الأمم المتحدة، وظل يعقد دوراته كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده الأول في جنيف سنة 1964 م، و الملاحظ حتى الآن أن موقف الدول الصناعية المتقدمة منه لا يزال جامدا فضلا عن قصوره لأسباب عديدة من أهمها:

- تعتبر نتائج المؤتمر من قبل التوصيات، فلا تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء فيه.
- موقف مجموعة الدول المتقدمة المتشدد وعدم السماح بزعزعة منظمة الجات في توليها مهام تنظيم التبادل التجاري الدولي.
- عدم موافقة الدول الاشتراكية في ذلك الوقت على بعض قضايا التجارة بحجة عدم اتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية.

أمام الظروف السالفة الذكر و التطورات الحاصلة في التبادلات الدولية لم يكن أمام اتفاقية الجات سوى تعديل الاتفاقية الأصلية، و نتج عن ذلك إضافة ما يعرف بالقسم الرابع الذي أصبح ساري المفعول منذ سنة 1966م، و بعد إضافة هذا القسم أصبح المظهر العام للجات متعاطفا مع الدول النامية، و قد نص هذا القسم صراحة على أن الدول النامية تتمتع من قبل الاتفاقية بمعاملة خاصة و تفضيلية، و قد شهدت الفترة التي أعقبت سنة 1966 م انضمام عدد كبير من الدول النامية إلى الجات بعد ما أصبحت الاتفاقية توفر لها نوعا من الحماية فضلا عن المعاملة التفضيلية التي تحقق عملية التنمية¹، كما يشمل القسم الجديد ثلاثة مواد هي: 36، 37، 38، و أهم ما يخدم الدول النامية ما جاء في المادة 37 و الذي يقضي بما يلي:

1. التزام الدول المتقدمة:

و يتضمن:

- إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية سواء كانت مواد أولية أو مصنعة.

¹ أحمد منير التجار، أثر منظمة التجارة العالمية كإحدى آليات العولمة على الأسواق المالية العربية، بحيث مقدم الى المؤتمر الدولي، تنمية القطاع المالية في الدول العربية، 31 مارس الى 02 افريل 2003.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

- الامتناع عن فرض رسوم أو زيادة عبء الرسوم و الحواجز القائمة على منتجات الدول النامية أطراف الاتفاقية.

- الامتناع عن فرض إجراءات مالية جديدة، و عند تعديل السياسة المالية تعطى الأولوية لتخفيض الإجراءات المالية أو تخفيفها حتى لا تعيق تجارة منتجات الدول النامية.

2. التزام الدول النامية الأخرى:

تلتزم الدول النامية خارج الاتفاقية بالالتزامات المنصوص عليها في القسم الرابع لمصلحة الدول النامية، مادامت تتفق مع نموها في الحاضر والمستقبل و حاجتها المالية و التجارية.

ومما لا شك فيه أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و ما نتج عنها من تحرير للتجارة الدولية أدى إلى الكثير من التغيرات في الهيكل الاقتصادي للدول النامية، كانساع دور القطاع الخاص وضعف القدرة على خطط تنمية حقيقية وعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، بالإضافة إلى تراجع حصيللة إيرادات وضع الرسوم الجمركية.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1. الآثار الإيجابية¹:

لقد اعترفت جميع الدول المشاركة في مفاوضات جولة الأوروغواي وكذا في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بأهمية التقارب في المصالح بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و بسبب ذلك و بالرغم من المخاوف تزايد عدد الدول النامية المنخرطة في نظام التجارة الدولي الجديد.

إن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة كنتاج لجولة الأوروغواي (1986 - 1994 م) قد توفر للدول النامية عدة فرص و مكاسب أهمها:

أ. زيادة فرص التصدير:

عن طريق:

- إصلاح أساسي لنظام التجارة في المنتجات الزراعية.
- اتخاذ قرارات خاصة بنظام الحصص التي تحول دون توسع صادرات الدول النامية
- خفض الرسوم الجمركية على صادراتها من السلع الصناعية و الزراعية.

¹محمد ناجي حسين خليفة، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اثرها على الدول النامية، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا، كلية الادارة و الاقتصاد، بدون سنة.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الاستفادة من الاندماج في التجمعات الإقليمية و التكتلات الاقتصادية.

ب. تراجع أهمية التفضيلات:

في ظل اتفاقية الجات و في ظل اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تضاءلت المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض الدول و أصبحت بعد تخفيض التعريفات الجمركية لا تمثل مزايا كبيرة، و بالتالي يمكن للدول النامية العمل في الاسواق الخارجية في ظل هذا الوضع الجديد.

ب. الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتجاري:

تستفيد الدول النامية من دعم المنظمة العالمية للتجارة و المؤسسات الدولية الأخرى من برامج الإصلاح الاقتصادي، برامج التكيف الهيكلي، برامج التدريب و المساعدات الفنية و التكنولوجية و رفع القدرة على تطوير البنية الأساسية و بناء مؤسساتها لمواجهة متطلبات تحرير التجارة الدولية.

ث. التدرج في التعريفات:

إذا كانت الدولة ترغب في حماية بعض منتجاتها الصناعية تلجأ إلى وضع تعريفات منخفضة على واردات المواد الخام الضرورية لإنتاجها بهدف خفض تكلفتها، وتضع تعريفات مرتفعة على الواردات منها، إن هذا أسلوب متبع من طرف الدول المتقدمة و النامية، غير أنه في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة سيتجه نحو الانخفاض.

و عموما يمكن للدول النامية أن تحقق عدة مكاسب من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة

أهمها¹:

- يتوقع الخبراء أن تنمو تجارة العالم بفضل بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وذلك بمعدل يصل إلى 5 % سنويا، سوف تتحقق المكاسب لبعض منتجات الدول النامية من الصناعات التقليدية نتيجة لزيادة صادراتها وخاصة من المنسوجات والملابس.
- يتيح فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية فرصا تصديرية بشكل أوسع نتيجة لإلغاء الحواجز ورفع الدعم عن المنتجات المحلية.
- تؤدي إزالة الحواجز والعوائق أمام التجارة إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم ومنها الدول النامية.
- تؤدي هذه الاتفاقية إلى تطوير الهياكل الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الدول النامية وتنمية الكوادر البشرية كي تستطيع هذه الدول المنافسة في الأسواق العالمية.

¹ السواعي خالد محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

- توفر الاتفاقية للدول النامية فترات انتقالية للتطبيق مما يمنحها فرصة لإعادة بناء القدرات والهياكل الإنتاجية والمعرفية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.
- يوفر التعاون والتكامل الإقليمي امتيازات وإمكانيات للتبادل التجاري والاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل و انتقال عناصر الإنتاج و انخفاض تكلفة الخدمات.
- يتوقع أن تزيد الصادرات الزراعية للدول النامية بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.
- إن رفع الدعم المباشر وغير المباشر عن المنتجات التصديرية قد يؤدي إلى حدوث فائض في الميزانية يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى.
- منح الأسبقية للدول النامية في المعاملة التفضيلية وخاصة الدول المستوردة للغذاء من حيث القروض والمعونات والهبات.
- الاستفادة من دعم المنظمة العالمية للتجارة والمؤسسات الدولية الأخرى الخاص بتنمية وزيادة استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، وبرامج التدريب والمساعدات الفنية والتكنولوجية.

2. الآثار السلبية:¹

- إنه بالرغم من الآثار الإيجابية التي تتوقع الدول النامية تحقيقها من خلال اندماجها في التجارة الدولية، فإن مخاوفها ستظل قائمة، إنها:
- أ. مخاوف من تحقيق خسائر:
- هناك فرضية تشير إلى أن إفريقيا وبعض الدول النامية سوف تحقق خسائر مهمة من تحرير تجارتها الخارجية ، غير أن هذه الفرضية لم يتم اختبارها حتى الآن.
- ب. مخاوف من انخفاض صادراتها نتيجة لتراجع أهمية التفضيلات:
- تتخوف بعض الدول النامية التي كانت تتمتع بتفضيلات تجارية أن تنخفض صادراتها بسبب تراجع أهمية انخفاض معدل التعريفة الجمركية، لكن المؤشرات لا تشير إلى حدوث خسائر هامة لمثل هذه الدول.

¹ عبد الواحد الغفوري، العولمة و الجات - الفرص و التحديات - مكتبة مدبولي ، مصر ، 2000 ، ص 37.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

ت. مخاوف ارتفاع أسعار الغذاء:

إن رفع الدعم عن السلع الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وإن ذلك سيعود بالخسارة على الدول المستوردة للغذاء خاصة الدول النامية.

ث. مخاوف ناتجة عن التجارة في الملكية الفكرية:

إن حماية حقوق الملكية الفكرية من طرف الشركات الدولية العملاقة خاصة شركات الأدوية و الشركات المنتجة للبذور و المنتجات الزراعية و الصناعية و التكنولوجية يعتبر حملا إضافيا على الدول النامية و الأقل نموا.

و بصفة عامة تمثل النقاط التالية أهم الآثار السلبية المتوقعة على الدول النامية نتيجة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- إن رفع الحماية عن الأسواق المحلية سوف يكون في صالح الدول المتقدمة وبالتالي سوف تتأثر المنتجات المحلية للدول النامية خاصة التي تتميز بتدني الجودة وارتفاع السعر.
- إن تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية سوف يؤدي إلى فقدان الدول النامية المعاملة التفضيلية التي بها في ظل الاتفاقيات السابقة.

■ يؤدي إدراج الحماية الفكرية ضمن مكونات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة إلى احتكارات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة وزيادة التكاليف على الدول النامية.

■ إن الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات الزراعية التصديرية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما يؤثر سلبا على الدول النامية المستوردة للغذاء¹.

■ قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد و المشروعات و هذا ينتج عنه ، آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.

■ لقد حاولت الدول النامية إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصرا من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا: الخدمات المصرفية و التأمين و سوق المال و النقل البري و البحري و الجوي و المقاولات و السياحة و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و غايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها

¹ إسماعيل شعباني، إمكانات الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، حوليات جامعة الجزائر، العدد 12، 1999، ص 242.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو الهجرة، إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع و التزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط و هذا يعد تقييدا لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كإحدى المصادر الرئيسية لزيادة دخلها الوطن.

■ على مستوى الخدمات لم تراخ المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة، كما أنها لم تراخ ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الاستراتيجية، و قد نتج عن ذلك مجموعة من المخاوف أهمها: إن مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهود، فما نلاحظه من اندماج في شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة خير دليل على أنها استراتيجيات للسيطرة على قطاع الخدمات على المستوى العالمي، كما أن اتفاقية تحرير الخدمات تقضي بمبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين إلا أن ذلك يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية للخدمات.

■ تعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات و عوامة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999...)، وأهم هذه المخاطر: مخاطر تعرض البنوك للأزمات ، مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، ومخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج، إضافة الى مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)، وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

■ كما أشرنا سابقا فإن بعض الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر فقرا في العالم تخسر ما بين 162 مليارا إلى 265 مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات جولة الأورغواي ككل، في حين أنها تدفع ما يتراوح بين 145 مليارا و 292 مليارا نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء، وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي وتعميق عدم العدالة مما سينعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية الضعيفة الدخل¹.

وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات إذ توجد 200 شركة عملاقة من هذا الصنف تتصدر قائمة هذه

¹ مو لحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، محمد خيثر، بسكرة، ص 222، 221.

الفصل الثاني.....قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الشركات تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى 0.075% من القوى العاملة مما يدل على أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام للتشغيل في فلسفته الاقتصادية.

- إن تزايد احتمالات استخدام الدول الصناعية المتقدمة العلاقة بين التجارة والبيئة كشرط جديد للضغط على اقتصاديات البلدان النامية سيضعف من خسائر الدول النامية.

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كان لقيام المنظمة العالمية للتجارة أثر كبير في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي من خلال إحداث علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين كل بلدان العالم، حيث كان ميلاد هذه المنظمة اكتمالاً لمؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته. ورغم ذلك تسعى الدول المنتمة إلى هذه المنظمة بما فيها الدول النامية للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، وقد برهنت المفاوضات العسيرة التي سبقت ميلاد هذه المنظمة على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة وتغذية خزنتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة إليها.

وتهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

وفي الوقت الحالي لم يعد السؤال المطروح بالنسبة للدول النامية حول فيما إذا كانت أي دولة ستتنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة أم لا، بل السؤال المنطقي هو كيف ستتكيف هذه الدول للدخول فيها، وما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومات للانتقال لنظام الأسواق الحرة والمفتوحة لأن هذا التوجه بات مفروضاً على كل دول العالم، فتحرير التجارة في السلع والخدمات، التوجه نحو إلغاء التعريفات الجمركية وكل الشروط التي وضعتها المنظمة العالمية للتجارة للانضمام إليها ستكون حتمية، خصوصاً مع عجز الدول النامية على وضع شروط كافية لحماية نفسها نتيجة ضعف موقفها التفاوضي، لذلك فإن تضييع الوقت في محاولة رفض أو مواجهة ما يرسم من قبل الدول المتقدمة لمستقبل التبادل الدولي والتجارة الدولية سيؤدي إلى أن تجد الدول النامية نفسها أمام واقع صعب يقوم على اضطرارها للسير في هذا النظام العالمي الجديد وفتح أسواقها أمام الشركات الدولية قبل أن تكون مستعدة في مختلف المجالات. إنه من الأفضل أن تحاول كل دولة الاستفادة من فترات السماح التي تعطيها المنظمة العالمية للتجارة قدر المستطاع في بناء نظام اقتصادي قادر على التعايش مع النظام العالمي الجديد وما سيجلبه من منافسة دولية في كل مجال لتحقيق فوائد تعود على الاقتصاديات المحلية نتيجة زيادة حجم التبادل التجاري الذي

الفصل الثاني..... قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

يشهده العالم، فإذا فتصرف كل حكومة في الفترة الحالية هو الذي سيحدد حجم الفائدة أو الضرر الذي سيلحق باقتصادها.

وفي الأخير يجب على الدول النامية أن لا تعتمد على ما ستتبرع به الدول المتقدمة في إطار التجارة الدولية، بل يجب عليها الاعتماد أولاً على بناء اقتصاديات قوية من خلال ما تملك كفاءات محلية تساعد في إدارة مواردها بالشكل الأمثل، عندها قد تملك هذه الدول بعض القوة لتدافع بها عن نفسها داخل المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث: إجراءات ومراحل انضمام
الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد:

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت من جهة أنه لا جدوى من البقاء على الهامش خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق ، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية والدافع لاكتساب العضوية فيها هو الاستفادة من المزايا و الفرص التي تتيحها من جهة أخرى.

إذا عبرت الجزائر عن رغبتها في الانضمام إلى هذه المنظمة ، إذ أنها تتوقع أن استكمال المفاوضات حول هذه الاتفاقيات و تنفيذها سيؤدي إلى تحقيق فرص لنفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية إلا أن ما يؤخذ على هذه الاتفاقيات أنها بدأت منذ وقت طويل و تسيير بشكل بطيء ، و ذلك لأن صانعي السياسة الاقتصادية قد أدركوا في مرحلة مبكرة ما ينطوي على هذا الانضمام من آثار من جراء إعادة تخصيص المواد و إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف مع النظام العالمي الجديد

و قد خصصنا هذا الفصل لتوضيح الكيفية التي يتم بها الحصول على عضوية المنظمة عن طريق المفاوضات ، و من خلال عدة إجراءات ، أو دون شروط محددة مسبقا ، فهذا عدة صعوبات تواجه الجزائر بسبب ما تفرضه دول الأعضاء من شروط خاصة من جانب الدول المتقدمة كما سنشير إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل انضمامها إلى المنظمة ، و كذلك إجراءات الانضمام و الخطوات التي تم تحقيقها حتى الآن .

و ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني : مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الإصلاحات التنظيمية والهيكلية للاقتصاد الجزائري

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية عرفت تحولات عميقة في سياساتها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا آخرها التوجه إلى اقتصاد السوق الذي يستدعي قطاع خاص قوي والتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالتنازل عن مؤسساتها العمومية التي عرفت أغلبيتها الإفلاس والديون المتراكمة، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي مورست على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خلال بداية التسعينات، الأمر الذي أدى بالدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وتبني نتائج وإصلاحات على المنظومة الاقتصادية من خلال برامج التعديل الهيكلي.¹

1. إعادة الهيكلة:

بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، بسبب الاختلالات المتعددة في الاستثمار والاستغلال وطبيعة التنظيم الذي عرفته المؤسسات العمومية التي أدت إلى عدم فعالية وكفاءة القطاع العمومي، فالتجتهت الدولة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج، ومن أهم العوامل التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية هي:²

- عدم تحسيس مشتركيها بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو.
- إهمال المخطط ومفهوم المردودية، واهتم بمراقبة التدفقات المالية العمومية بغض النظر عن نتائجها.
- الاختلال المزمن والدائم في ماليتها بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40% إلى 90% من نفقات الاستغلال، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إضافية للاستثمارات الناتجة من التأخر في الإنجاز.

¹ Sebtk, l'entreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau, experdata, édituie Rabat, 1997, p 58.

² عبد الله بعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلاد العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص 58.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.
- تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص تمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2,5 مليار دولار من أجل استيراد الموارد الغذائية فقط.
- مركزية القرار، حيث أن اتخاذ القرار داخل المؤسسة لا يعتمد على إستراتيجية مستمرة، مما يتسبب في وصول المعلومات بشكل متأخر وسوء الربط بين الهيئات المركزية وإدارة المؤسسات العمومية.
- ازدواجية مهام المؤسسة، فنجد مهام اقتصادية واجتماعية وظهورها في كيان واحد، فأصبحت المؤسسة تعاني من عدة تدخلات خارجية في حقل نشاطها مما أدى إلى ضعف مردودية المؤسسات، الشيء الذي أعد إلى التفكير في إعادة هيكلمها وجعلها مؤسسات صغيرة الحجم.

• إعادة الهيكلة العضوية:

- يقصد بإعادة الهيكلة العضوية تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها، وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية.
- لذا أقدمت السلطات العمومية بتكليف لجنة وطنية لإعادة الهيكلة وهذا بتنفيذ أربعة خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي¹:

- أ- الفصل بين المهام مما أدى إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية.
- ب- الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لا مركزية المهام على مستوى وحداتها.
- ج- التفكيك حسب الاختصاص المؤسسات مرتبطة بإدارات اقتصادية متخصصة.
- د إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

¹ Lakhlef B. « La bonne gouvernance » édition Dar El Khal dounia ,alger ,2006,p81.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

وتهدف إعادة الهيكلة العضوية إلى تحقيق زيادة استعمال طاقات الجهاز الإنتاجي، والعمل على إبعاد و رفع العراقيل و القيود التي عرقلت سيره الحسن، واستغلال كل الإمكانيات والطاقات و إدماجها في ديناميكية التطور، والعمل على تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة، وكذا الفصل بين وظائف الإنتاج التوزيع والتسويق.

• إعادة الهيكلة المالية:

حسب اللجنة المكلفة بإعادة الهيكلة فإن الهيكلة المالية في المؤسسات، كانت أحد أسباب اختلالها الاقتصادي، ذلك أن القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، يظهر أن القطاع الإنتاجي يعاني عجزا ماليا كبيرا، هذا ما جعل إعادة الهيكلة العضوية غير كافية لإعادة بعث هذه المؤسسات مما تطلب القيام بإعادة هيكلة مالية تهدف إلى¹:

أ- القيام بإصلاحات تنظيمية و إصلاحات التسيير للتحكم في الأعباء.

ب- إجراء تحسينات على مستوى إنتاجية العمل من خلال إعطاء الأولوية للمناصب المرتبطة بالإنتاج المباشر.

ج- القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات.

• استقلالية المؤسسات العمومية:

لم تنجح عملية إعادة الهيكلة في تحسين مردودية المؤسسات العمومية، إذ كانت عبارة عن مرحلة أولية لتحضير شروط الدخول إلى اقتصاد السوق، لذا تم الشروع في تحويل عدد من المؤسسات العمومية

¹ تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث و التطوير : واقعه وآفاقه في الجزائر، جامعة الجزائر 2007، ص 38.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إلى مؤسسات اقتصادية، وطبقت استقلالية المؤسسات العمومية بهدف الفصل بين وظيفة المؤسسة والدولة.

وتسعى السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

أ. وضع منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى المؤسسات، وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني، من خلال مخططات قصيرة المدى.

ب. تحسين فعالية المؤسسة العمومية الاقتصادية.

ج- التسيير الأحسن للموارد البشرية.

د- إحياء شخصية و هوية المؤسسة العمومية

هـ- رفع التدخل المباشر للدولة.

لقد واجهت عملية تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية عدة صعوبات وعراقيل أهمها:

أ- عراقيل مالية:

تمثلت في سوء التسيير المالي، بحيث أصبحت المؤسسة العمومية تلجأ إلى الاقتراض من الخارج

لتغطية العجز المالي.²

¹سليم سداوي، الجزائر و منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ص2008، 105.

² Ben nissad Hocine ,la réforme économique de Algérie ,OPU, pp81-82.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ب- عراقيل اجتماعية:

أصبحت المؤسسة العمومية مركزا لمعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال بدل من أن تكون مركز إنتاج وتوليد القيمة المضافة.

ج- عراقيل اقتصادية:

وهي مرتبطة بصفة خاصة بالجهاز الإنتاجي حيث أن هذا الأخير عديم المرونة.

د- عراقيل تكنولوجية:

لم تكن المؤسسة العمومية تتمتع بالحرية فيما يخص اختيار مصدر التكنولوجيا، وبالتالي لم تكن لها الحرية في ممارسة وظيفة البحث والتطوير

هـ - عراقيل تنظيمية:

بسبب نظام المراقبة الذي لم يكن فعالا.

• التطهير المالي :

عند تطبيق وتجسيد استقلالية المؤسسات وجب القيام بعملية التطهير المالي لأنه لا يمكن أن تتجه المؤسسة إلى الاستقلالية، وهي في حالة عجز مالي.

إن عملية التطهير المالي هي عملية القضاء على المديونية أو التقليل منها، القضاء على العجز المالي حتى تصبح المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن، وتسعى هذه العملية إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها :

أ- توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ب- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خائفة.

ج- تحسين الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك بتقليل اعتمادها على القروض المصرفية.

د- القيام بإجراءات تنظيمية، بغرض استغلال الطاقات البشرية والمالية بشكل ملائم، مما يسمح بتحقيق مستوى أمثل لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات في السوق في إطار المنافسة والتوازن المالي.

2. التعديل الهيكلي و الخصخصة:

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي لحماية اقتصادها من الانهيار، حيث وصل إلى وضع متدهور للغاية، وتميز بالإختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها فوصل معدل التضخم إلى 28.3 % سنة 1995، بينما معدل البطالة فقد بلغ 27% سنة 1993 من مجموع اليد العاملة، وبالنسبة للنشاط الإنتاجي فإن نمو معدل القيمة المضافة في القطاع الزراعي كان سالبا بـ (-4%)، كما كان الناتج الداخلي الخام هو الآخر سالبا بـ (2.5%) سنة 1994¹.

وفيما يتعلق بالديونية الخارجية، فقد بلغت 25.72 مليار دولار وبلغت الديون 82.2% من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993 لتصل إلى 100 % في بداية 1994. وهذا يعني أن الجزائر لم تعد قادرة على استيراد احتياجاتها.

وبسبب هذه الوضعية الخطيرة التي عرفتها الجزائر، فإنها لم تتردد في قبول شروط صندوق النقد الدولي للقيام ببرنامج التعديل الهيكلي، والإصلاحات الاقتصادية المرافقة، فشرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة إلى مراعاتها للهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات، وهو الانتقال من

¹ Brahim Abdelhamid, l'économie algérienne, Alger, OPU, 1991, P 321.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه باليات السوق، والمنافسة والانفتاح الاقتصادي، وتتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي:

• برنامج التعديل الهيكلي :

إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتكون إجراءات التعديل الهيكلي من العناصر التالية:¹

- إعادة التوازن في المالية العامة من خلال رفع الموارد العمومية والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، أو خلق أنواع أخرى من الرسوم مثل الرسم على الثروة. ومن جهة ثانية تخفيض النفقات العمومية عن طريق التخفيض من برنامج الاستثمار العمومي و نفقات التسيير، وتحسن نوعية الخدمات ورفع فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي بالتعاون مع البنك الدولي عادة.
- تعديل القطاع العمومي والخصوصية بمختلف أنواعها، والقضاء على حالات الاحتكار وتوسيع القطاع الخاص والتنافس.
- مراجعة سياسة الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية بتخفيضها، من أجل تقييم جيد للأسعار على أساس الأسعار الدولية.
- مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم وجعل معدلات الفائدة موجبة، بهدف خفض القرض الاقتصادي وتحفيز الادخار.

¹ Youcef Deboub :le nouveau mécanisme en Algérie , alger ,OPU ,2000 ,p 75.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- تحرير المبادلات التجارية بتحرير التجارة الخارجية، ويتم ذلك بتخفيض الحقوق الجمركية، وإلغاء الحواجز غير الجمركية.

• المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1994 / مارس 1995):

إن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يقتضي القيام بجملة من الإجراءات، منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة وتعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

- أهداف البرنامج:

لقد كانت المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي

نلخصها في:¹

أ. القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.

ب. التقليص من الكتلة النقدية، وهو شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.

ج. إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية

د. الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

إن هذه الأهداف تتماشى مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر

والمتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني والاستعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق، وبعث النمو الاقتصادي

الذي سادته الركود.

¹ شامي رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

- النتائج التي حققها البرنامج:

لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

لقد تم إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (0.2- %) في فترة البرنامج، بينما كان في سنة 1993 يقدر بـ (-2%)، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29 % عرض 40 % المتوقعة حسب البرنامج، وفيما يتعلق بعجز الميزانية العمومية فقد خفض من 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4% في 1994.

أما على المستوى الخارجي، فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في عام 1994، مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993، هذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية فهي:¹

- استقلالية 05 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23.

- عرض 05 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخصخصة.

- حل 88 مؤسسة عمومية محلية.

- تطهير البنوك التجارية، وذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993، وتحديد احتياجاتها من رأس المال.

- تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك من أجل تخفيف من الآثار السلبية التي تسببها عملية الإصلاحات.

¹ Lakhlef , B, op.,cit ,P95.

• المرحلة الثانية من برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 / مارس 1998):

بعدما حققت المرحلة الأولى لبرنامج التعديل الهيكلي مجموعة من النتائج الممكن اعتبارها إيجابية، باشرت السلطات الجزائرية تنفيذ المرحلة الثانية التي تمتد من سنة 1995 إلى 1998، وقد تم مطير مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها من خلال هذه المرحلة.

لقد جاءت إعادة الهيكلة لتحسين ظروف المؤسسة العمومية وضعيتها، فعرفت إعادة الهيكلة بأنها: "مجموعة من الإجراءات تقوم بها دولة من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني، واستعادة حركيته طبقا لقواعد دقيقة للمؤشرات المختلفة لأسعار عوامل الإنتاج، بتحسين عمل سوق الرأس المال، العمل والسلع و هذه العملية تستمر عبر القضاء أو التخفيف من الإختلالات الخارجية والداخلية".

وبصفة عامة فإن برنامج التعديل الهيكلي، يهدف إلى تخفيض نجز في الميزانية، وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي، كما يهدف إلى التضخم وضمان إعادة انتعاش النمو الاقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فإن البرنامج يستهدف أساسا القضاء على الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية.

ويمكن تصنيف الإجراءات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي فيما

يلي:¹

- إجراءات تتعلق بالاستقرار والتحكم في النمو الاقتصادي والكتلة النقدية.
- إجراءات تتعلق بسياسة الميزانية التي تسمح بتخفيض عجز الميزانية العمومية إلى مستوى مقبول.
- إجراءات تهدف إلى إصلاحات هيكلية، من شأنها تصحيح الاختلالات المتجذرة في الاقتصاد.

¹ Brahimi Abdelhamid op .cit ,p 38.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- إجراءات تتعلق بتشجيع المبادرات الهادفة إلى تعبئة التمويل الخارجي.

إن برنامج التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر، هو عبارة عن تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، والانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية ومواصلة التحرير الاقتصادي

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين: الأولى ظرفية، والثانية متوسطة المدى. حيث تتعلقان بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وبصفة عامة فقد تضمن برنامج التعديل الهيكلي عدة إجراءات نتطرق إليها فيما يلي:

• محتوى البرنامج : لقد جاء هذا البرنامج بعدة إجراءات أهمها:

أ- سياسة الأسعار: بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار، والقضاء على التشوهات في استعمال الموارد وجب العمل على الوصول إلى حقيقة الأسعار والاقتراب من نظام العرض والطلب، وتبني سياسة سريعة تقضي على ندرة السلع والخدمات.

لهذا نجد أن صندوق النقد الدولي، يوصي بضرورة تطبيق الإجراءات التالية :

- إلغاء الدعم عن الأسعار ذات الاستهلاكات الواسعة، ذلك أن المهربين يستغلون انخفاض أسعار المواد المدعمة لتهميها عبر الحدود إلى البلدان المجاورة، كما أن بعض أنشطة الإنتاج تستفيد من هذا الدعم بالإضافة إلى الطبقة الغنية.

- التخلص من الدعم المباشر لأسعار مختلف السلع والخدمات، من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الميزانية العمومية للدولة.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن التعديل في سياسة التسعير يجب أن يشمل على إجراءات مضادة للإحتكار من أجل ترقية سوق المنافسة، وهو ما يتطلب تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية في كل الفروع، بإلغاء العوائق والعراقيل التي تقف أمامها، كإلغاء التمييز بين القطاعات العمومية والقطاعات الخاصة في استعمال الموارد، بالإضافة إلى فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة التحفيز اللازمة.

ب - السياسة المالية :

تمثلت الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية في:

- تخفيض عجز الميزانية والوصول إلى فائض ابتداء من سنة 1996 عن طريق رفع الادخار المحلي وتخفيض النفقات الجارية.

- إدخال تحسينات على النظام الجبائي لرفع مردوديته، ليصل إلى 16% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بإلغاء الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي. إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي والخزينة العمومية، فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم

ج- تحرير المبادلات التجارية:

لقد نص برنامج التعديل الهيكلي على ضرورة التقليل من دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع قطاع الصادرات، حيث اشتمل برنامج الإصلاح الذي بدأ في سنة 1994، تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، ذلك أن هذا التحرير والانفتاح على الأسواق العالمية يمثل دعامة صلبة يستند إليها خبراء صندوق النقد الدولي لإعادة تكييف الاقتصاد والعمل على إدماجه في الاقتصاد العالمي

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

و استبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق وتوجيه نشاط الاقتصاد الوطني .

د- السياسة النقدية :

تتضمن الإجراءات المتعلقة بإصلاح المنظومة المصرفية التي تهدف إلى استخدام أفضل للموارد وتوجيه عقلاني للاستثمارات، و يتضمن البرنامج:

- الوصول إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب العمل على التحويل التدريجي للدينار في المعاملات الخارجية، طبقا للمادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي.

- فتح سوق صرف ،مرن بمعنى إنشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك، وفتح مكاتب الصرف تخفيض العملة الوطنية (الدينار)، ليكون في مستوى مقارب لسعر الصرف في السوق الموازية و هذه العملية لها أسباب ونتائج مهمة على الاقتصاد.

- تخفيض التضخم الذي إذا ارتفع يخفض إمكانية الإيداع، وبالتالي طاقات التمويل الذاتي للاقتصاد. القضاء على التمويل النقدي من طرف الدولة ، وتجسيد سياسة نقدية صارمة.

هـ- الإصلاحات الهيكلية¹:

تحتوي الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال مواصلة عملية إعادة الهيكلة المالية من أجل تحقيق استقلاليتها تصفية المؤسسات المفلسة، ويتعلق الأمر ب 88 مؤسسة اقتصادية محلية.

¹ أسامة المجذوب ، مرجع سبق ذكره ،ص. 159.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

استكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلية 23 مؤسسة اقتصادية. المصادقة على قانون الخصخصة،

والعمل على تجسيده ميدانيا

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، تضمن البرنامج إجراءات تتعلق بوضع نظام أسعار مرجعية للمنتجات

الزراعية، بالإعتماد على الأسعار العالمية وذلك من أجل القضاء على دعم الدولة للأسعار الفلاحية

و- التوازنات الخارجية :

تضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات فيما يخص التوازنات الخارجية، وهي تهدف إلى تخفيض عجز

الحساب الجاري من 6.9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 2.2% في سنة 1997 / 1998. - ارتفاع

في احتياطات الصرف بـ 4.7 مليار دولار خلال 1995 1996 و 6 مليار دولار سنة 1998 .

• نتائج البرنامج :

لقد حقق هذا البرنامج مجموعة من الأهداف أهمها:¹

- فيما يخص النمو الاقتصادي، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3% ، ويرجع هذا إلى

القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21 %، بينما القطاع الصناعي، فقد تراجعت قيمته

المضافة بـ (924)، حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8%.

- تمكن هذا البرنامج من تحقيق تمويلات استثنائية بلغت 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من

صندوق النقد الدولي بقيمة 2.6 مليار دولار لفترة 1994-1998

- انخفضت فوائد الديون الخارجية في عام 1995 إلى 42 % وإلى 29.2%، في عام 1996 و 29.8% في

عام 1997، بعدما كانت 100% في بداية 1994 .

¹Djefflat A . l'économie fondée sur la connaissance , éditais Dar El adib ,Oran , 2006 p 70.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار عام 1997، و 8.9 مليار في ماي 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993 .
- إن فائض الميزانية الإجمالية للخزينة العمومية ، بلغ 3% من ج الداخلي الخام في سنة 1996 ، مقابل عجز بلغ (-9.1%) في 1993 .
- انخفض معدل التضخم من 29 % في سنة 1994 إلى 5.7 % في 1 و 5% في نهاية ديسمبر 1998.

أهم النتائج التي حققها برنامج التعديل الهيكلي في مرحلته الثانية.

الخصوصية:

انطلقت فكرة الخصوصية في الجزائر في أواخر **بنات**، وجاءت مع فكرة التحول إلى اقتصاد السوق، التي تعتبر بمثابة الوحيد بسبب الوضعية المتدنية، التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري مختلف الميادين، وتندرج فكرة الخصوصية ضمن الإصلاحات **سادية** التي قامت بها الجزائر خاصة من خلال برنامج التعديل ي، الذي يؤكد على ضرورة الخصوصية في الجزائر، و الهدف منها تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني.

لقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ عملية **صبة** المؤسسات العمومية، لكونها مرتبطة بالتغيرات الجارية على العالم، فإذا اعتبرنا الخصوصية على أنها أداة حتمية لإصلاح حاد الوطني و عصرنته، يجب الأخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية، وكذلك مساعي أو إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسية الرامية إلى تصنيف الأمم على المستوى الدولي في إطار عولمة الاقتصاد و من هنا فالخصوصية قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أ- مفهوم الخصخصة:

تعرف الخصخصة حسب القرار 95 - 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على أنها عملية تحويل الملكية، ومعاملة ترمي إلى نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص".

ويعرفها نفس القرار على أنها " نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية، أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية، لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين".

إن الخصخصة تتمثل في وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العمومي و القطاع الخاص، فهي وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي، وتهدف إلى تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد و تخليها عن صلاحياتها التقليدية كدولة مالكة ومسيرة لأن الخصخصة تعتمد على آليات السوق، ومبادرة القطاع الخاص، حيث تعرف على أنها " مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.

وتتمثل أيضا في وضع إطار تأسيسي و تنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص و قوانين السوق ورفع الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية.

ب- أسباب الخصخصة:

إن عملية الخصخصة تندرج ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، فقد تم إدراجها في برنامج التعديل الهيكلي، الذي تم التفاوض حوله مع صندوق النقد الدولي، وترجع الأسباب الحقيقية التي مهدت إلى إجراء عمليات الخصخصة إلى ما يلي:

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1- التسيير غير الكفاء و غير الفعال للموارد البشرية والمادية للمؤسسة العمومية، حيث نجد المؤسسات العمومية تعيش اختلالات مالية خانقة، بالإضافة إلى ضعف في استخدام طاقاتها الإنتاجية، ويظهر التسيير غير الكفاء للمؤسسات العمومية مما يلي:

أ. وضعية وسائل الإنتاج، حيث أن توفر وسائل الإنتاج، وصلاحياتها للاستعمال في المؤسسة العمومية الاقتصادية، يمر حتما بالوضعية المالية التي تعيشها المؤسسة.

ب. طبيعة الآلات والوسائل المستعملة التي تميزت بقيمتها المالية المرتفعة، وما تسببه من ثقل على كاهل المؤسسة.

ج- عدم التحكم في التكنولوجيا المستعملة و انعدام سياسة صناعية حقيقية.

2. تحول القطاع الخاص الجزائري إلى رأسمال خاص، وهيمنة رأسمالية خاصة وطنية، وتبني الجزائر سياسة الانفتاح أمام الرأسمال الدولي، وجلب المصالح الأجنبية بتطوير مفهوم الشراكة في إطار عولمة الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك، وجود أزمة نظام الإنتاج الصناعي، التي تعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة بواسطة صناديق المساهمة، بحيث لم تتمكن من الفصل بين السيادة و التجارة، و هو ما دفع بها إلى التنازل عن السلطة القانونية و الاقتصادية لصالح شركات رؤوس الأموال، أو شركات مراقبة متمثلة في الشركات العمومية القابضة، و التي أنشأت بمقتضى الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، والمتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة التجارية.

ج - أهداف الخصوصية:

تسعى الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في بداية التسعينات إلى إقامة و تحديد نموذج لنظام اقتصاد السوق المتبع والتفتح على الاقتصاد العالمي، وهذا ما يطرح مسألة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية.

ويهدف مساهمة التطورات الاقتصادية العالمية باشرت السلطات الجزائرية في تطبيق عمليات الخصوصية، و التي كانت تهدف من وراءها إلى زيادة الفعالية الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.

وبصفة عامة، يمكن حصر الأهداف الاقتصادية للخصوصية في العناصر التالية:

أ- زيادة المنافسة و تحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية.

ب تنشيط و تطوير أسواق المال.

ج- توسيع قاعدة الملكية.

المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية منتهجة في ذلك خطا تنموية وبرامج اقتصادية، بما أتيج لها من موارد مادية وبشرية وطبيعية، وكان لقطاع التجارة الخارجية الحظ الأوفر من هذه المخططات لا تكتسيه من أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتعد وضعية التجارة الخارجية بمثابة المرآة العاكسة لدمى قدرة الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وإذا كان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة أصبح ضرورة حتمية، فإنه لا بد من تقدير مخاطر ، والفوائد المترتبة عن الانضمام.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

وفي هذا الصدد نتطرق إلى مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر وأثار عملية تحرير التجارة الخارجية على هيكل الصادرات والواردات، والسؤال المطروح هل عملية التحرير هذه تؤهل الجزائر لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ مع العلم أنها تعد إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، وعليه مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بثلاثة مراحل:

1. مرحلة تقييد التجارة الخارجية (1962 – 1989):

أغلب اقتصاديات الدول النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة اتخذت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من الإجراءات ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام الحصص الرفع من التعريفات الجمركية، الرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء¹.GPA.

- الرقابة على الصرف:

وتكن هذه الرقابة في وضع معدل وحيد للصرف للتحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية، وكانت الجزائر تود الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن تقلبات أسعار الصرف الدولية.²

- الحواجز الجمركية:

لقد ورثت الجزائر نظاما جمركيا فرنسيا لا يمكن أن يساهم في تطبيق السياسة الحمائية التي تبنتها الجزائر، لذلك تم وضع أو تعريف جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413، والتي تحدد الرسوم بالنسبة ل:

- السلع النهائية تتراوح نسبتها ما بين 15% إلى 20%.

- السلع النصف المصنعة تتراوح نسبتها ما بين 5% إلى 20%.

¹ Nachida Benzidi, de l'état sur le commerce extérieur, OPU, Alger, 1988, p 115.

² Houcine Benissad, Algérie restructurative et réformes ,OPU, Alger, 1994, p 176.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- السلع التجهيز والمواد الأولية نسبتها تقدر بـ 10%.

نلاحظ أن المشروع يهدف إلى تشجيع استيراد السلع التجهيز لكي يتم إنشاء مشاريع استثمارية داخل الوطن، وبالمقابل رسوم مرتفعة السلع الاستهلاكية من أجل حماية الإنتاج الوطني.¹

- نظام الحصص:

ينم تحديد نوعية وكمية الواردات، وكذلك مصدرها الجغرافي بواسطة تراخيص الاستيراد للحد من عملية الاستيراد للسلع الكمالية، وقد حرصت السياسة التجارية على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا، أي توجيه الاستيراد نحو البلدان التي بها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني.

حيث في شهر جويلية سنة 1971 منحت الدولة المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية، إذ تستطيع كل مؤسسة حسب نشاطها استيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لا، وذلك بهدف توجيه حسنة وعقلاني للتدفقات التجارية وربطها بالتخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

وفي هذا المجال نص الأمر رقم 74-72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد وإحداث لرخص الإجمالية الخاصة به والتفرقة بين أنواعها حسب الهيئات الممنوحة لها.³

وفي سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاقتصادي فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية وذلك بإصدار قانون 02-78 في 11 فبراير 1978، والذي ينص على أن تسر الواردات والصادرات من مهام الدولة، وذلك في نص المادة الأولى والثانية من هذا القانون، وفي ما يلي نص المادتين:

المادة الأولى: وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور فإن استيراد وتصدير السلع والبيضات والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها.

¹ Houcine Benissad, op. cit p 84.

² Houcine Benissad, op. cit p 85.

³ الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974م، ص 21.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المادة الثانية: لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة بالاستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى هيئات الدولة.

فلا يمكن لأي جهاز آخر مهما كانت صلاحيته القيام بأي نشاط تجاري خارجي، فقد تم إقصاء نشاط الوسطاء من تدخلهم في عمليات التجارة الخارجية (المادة 9 من قانون 87-02) نظرا لتشدد السلطات في احتكارها لنشاط التجارة الخارجية والتي لم تحقق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية والمتمثلة أساس في حماية المنتجات الوطنية والحد من الاستيراد، فالاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعقلانية لتوجيه الواردات والصادرات.¹

رغم النتائج لعكسية التي أسفرتها سياسة الاحتكار، إلا أن الدولة لم تتخلى عن الاحتكار كسياسة لتسيير الواردات والصادرات، وإنما أضفت عليه بعض الليونة في التعامل منذ بداية الثمانينات، ويظهر ذلك من خلال إصدار المرسوم 84-330 في 22 سبتمبر 1984 الذي يلتمس فيه بعض التسهيلات على عملية الاستيراد، حيث تم تصنيف السلع المستوردة في قائمتين:²

- القائمة الأولى: تتكون من السلع المحتركة التي يجب أن تستورد بعد موافقة الوزارة الوصية.
- القائمة الثانية: تتكون من السلع غير المحتركة والتي تستطيع أن تستوردها المؤسسات العمومية بغرض الحاجة الإنتاجية.

إذ حاولت الدولة خلال هذه الفترة تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني والتحكم في قطاع التجارة الخارجية، لكنها لم تصل إلى الأهداف المسطرة في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية، وفرض تعسفي لإجراءات عطلت برامج التنمية الأزمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

¹ Houcine Benissad, op. cit p 91.

²Bellal S. (2017) « la crise du régime rentier essai sur une Algérie qui stagne », édition Frantz fanon , tizi ousou, p 101.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

حيث كشفت الأزمة النفطية لسنة 1986 عن عيوب الأسلوب التنموي المتبع في الجزائر، وكانت نتائج ذلك جد وافية على المؤشرات الاقتصادية، فقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب ونفس الشيء بالنسبة للميزان التجاري والميزانية في حين ارتفعت المديونية بشكل سريع.

هذه الأسباب دفعت الجزائر إلى التفكير في مراجعة المنظومة الاقتصادية المطبقة، لذلك اتخذت عدة إجراءات وقوانين لإعادة تنظيمه، وكان الهدف من الإصلاحات الموجهة لقطاع التجارة الخارجية هذا إلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع الحيوي.

2. مرحلة التحرير التدريجي:

يعتبر قانون المالية لسنة 1990 نواة التغييرات في السياسة التجارية الجزائرية، حيث ألغى كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من قبل الدولة، إذ يكفل حرية الأجانب في الاستثمار بالجزائر باستثناء القطاعات التي ما زالت تحت احتكار الدولة، ولكن يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 7 أوت 1990 أول إجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، إذ وفقا للمادتين 40-41 من القانون المذكور يمنح المشرع الحق لتجار الجملة والوكلاء في استيراد البضائع وإعادة بيعها.

كما نص قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990 على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى الخارج الوطن، كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام القانون المعزز لإحتكار الدول للتجارة الخارجية، كما سمح هذا القانون بفتح حسابات بالعملة الأجنبية لممارسي هذا النشاط، حيث أصدر بنك الجزائر في 8 سبتمبر 1990م عدة قرارات لتوجيه هذه الممارسات، وهي شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين ويدخل تحت هذه الصفة:

- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة لانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.
- كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخيلهم من استغلال الأملاك والخدمات.

- كل جمعية أسست وفقا للقانون رقم 87-13 الخاص بالجمعيات.

كما ينص القرار رقم 90-03 على تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج.

ونتيجة للفوضى التي عمت من جراء تراخيص الاستيراد ويهدف ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار التعليمات الحكومية في 13 فبراير 1991 تؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية، وتكريس مبدأ التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية.¹

3. مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية:

نظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية من خلال الممارسة الاحتكارية، أصدرت السلطات العمومية المرسوم 91-37 في 13 فبراير 1991 الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية.

ويؤكد المرسوم المذكور على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية،² وفي هذا الإطار أصدر بنك الجزائر التعليمات 91-03 في 21 أبريل 1991 التي توضح شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وقد نصت هذه التعليمات على ما يلي:³

- إلغاء ميزانيات العملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.

¹ Bouyacoub , « l'entreprise et le finalement ternaire » , CASBAH éditions , Alger , p 19 ,2000.

² الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجزائر، بوزريعة الجزائر، 1996، ص 224.

³ Houcine Benissad, op. cit p 94.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- على المستوردين أن يتحصلوا على تمويل خارجي للعمليات التي تفوق مليوني دولار ووضع المقابل بالدينار في البنك المتعامل معه.

- التوطين Demiciliution أمر إجباري لدى البنك المعتمد، نلاحظ أن البنوك التجارية هي المراقب والمنظم الوحيد لعمليات التجارة الخارجية خاصة فيما يخص الواردات.

وقد نتج خلال فترة التحرير التام التي خاضت الجزائر غمارها منذ فيفري 1991 إلى غاية 1992 عدة تجاوزات

من بينها:¹

- القضاء على الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد منتجات منافسة للمنتجات الوطنية لهدف الربح السريع.

- اكتساب البنوك لكافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

- الاعتماد على استيراد المنتجات التامة الصنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية مما أدى إلى إغراق السوق بها.

هذه الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى كانت لشروط لتقديم صندوق النقد الدولي قروضا، بحيث حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديونها، لكن ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار عام 1994،² اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق Staud by مع صندوق النقد الدولي (FMI)، هذا الاتفاق يؤكد رغبة الجزائر في إحداث إصلاحات عميقة في الاقتصاد الوطني قصد تحقيق الأهداف الآتية:

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

¹Boulifa B: « organisation , gestim et finances de la immune » Berti éditions , Alger , 2018. p 29.

² La banque d'Algérie : media banque, interne n :° 46, 2000, p 08.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة.¹

ونظرا للفوضى التي عمت التجارة الخارجية ويهدف ضبط وتنظيم المعاملات التجارية تم إصدار التعليمات الحكومية رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، وهدفها تأطير عمليات التجارة الخارجية من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي ومحااربة كل أشكال التبذير وحماية الاقتصاد الوطني من المنتجات الأجنبية، ولكن هذا يتنافى مع شروط اتفاقيات الجات.²

لقد استطاعت اللجنة المكلفة بمنح العلاقات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع الخاص، والخاص بإعداد مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص استيرادها، وهذا تطبيقا للتعليمات التي جاءت لتضع جيدا للمعايير لسابقة بالحصول على التمويل.

قائمة خاصة بالمواد الممنوعة من الاستيراد إلا في حدود معينة، كالمشاحنات والآلات الكهربائية المنزلية.

قائمة المواد الإستراتيجية وتشمل المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات وقائمة المواد المتعلقة بإنتاج والاستثمار التي تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية.

هذه التعليمات تهدف في الأساس إلى:

- التسيير الصارم لوسائل الدفع الخارجية.
- تبقى الأولوية في الاستيراد لاحتياجات الشعب الأساسية.
- حماية القطاعات الاقتصادية.
- التقليص من اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل من أقل تمويل الواردات.

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² Deboub youcef : le nouveau mécanisme économique eu Algérie, op4, Alger, 1995, p 66.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

وتوجت في المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية بإصدار نصين تشريعيين الأول تحت رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، والثاني تحت رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري.

لكن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني لم تتحقق في معظمها جراء مرور الجزائر بأوضاع سياسية وأمنية خطيرة نتيجة إلغاء المسار الانتخابي.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي:¹

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى 2% .
- ارتفاع معدل التضخم إلى 30%.
- ارتفاع معدل البطالة 24%.
- استمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- الانخفاض الكبير في احتياطي الصرف.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- فشل نمط التنمية وهجرة الأدمغة.

وبالرغم ما ميز هذه المرحلة من انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات إلا أن الأوضاع بشكل عام بقيت على حالها بل ازدادت تأزما على خلفية حدوث تدهور مفاجئ لأسعار البترول.

ومن أجل مواجهة هذه الأزمة قامت السلطات بتصميم اقتصاديين ووضعها حيز التنفيذ، وذلك بالتنسيق والاتفاق مع صندوق النقد الدولي، سنتطرق بالتفصيل إلى هذه النقطة في المطلب الثالث.

الاقتصاد الخارجي في فترة 1991¹ <http://www-islamonline.net>

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ. تحليل تطور هيكل الصادرات والواردات:

إذا كان تحرير التجارة الخارجية ضرورة تملها الإصلاحات الاقتصادية والتحول العالمية، فإنه لا يعني أن حل لا يخلو من السلبيات، لذا سنحاول تقييم آثار هذه التجربة على الاقتصاد الوطني من خلال دراسة هيكل الصادرات والواردات.

* تحليل هيكل الصادرات:

حتى نستطيع أن نقوم بتحليل الصادرات الخارجية يجب أن نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم 4 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		مجموع الصادرات	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2005	97,61%	44902	2,38%	1099	100%	46001
2006	97,88%	53456	2,12%	1158	100%	54613
2007	97,78%	58831	2,21%	1332	100%	60163
2008	97,55%	77361	2,44%	1937	100%	79298
2009	97,64%	44128	2,35%	1066	100%	45194
2010	97,32%	55527	2,67%	1526	100%	57053
2011	97,19%	71427	2,80%	2062	100%	73489
2012	97,13%	69804	2,86%	2062	100%	71866
2013	98,11%	63752	3,33%	2165	100%	64974
2014	95,89%	60304	4,10%	2582	100%	62886

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية CNIS

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن انخفاض وارتفاع قيمة الصادرات الكلية مرهونة بانخفاض وارتفاع قيمة صادرات المحروقات وعليه فإننا نسجل ما يلي:

- ارتفاع قيمة الصادرات الكلية الذي بدأ في سنة 2005 بفعل ارتفاع أسعار البترول.
- تدهور قيمة الصادرات في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2010 و2014 بسبب تدهور البترول.
- ارتفاع مدهش في قيمة الصادرات بدأ في سنة 2005 واستمر إلى غاية 2008 بقيمة فاقت 77361 مليون دولار أمريكي، وبمعدل وصل إلى 97,55%، في حين نجد أن الصادرات خارج المحروقات لم تحقق إلا نسبة ضئيلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، هذه النسبة قدرت من ناحية القيمة حوالي 2582 مليون دولار أمريكي، لكن سنة 2014 كانت أفضل سنة مقارنة بالسنوات السابقة الذكر، بحيث تراوحت النسبة ما بين 2,38% في الفترة الممتدة بين سنة 2005 إلى غاية 2013.

من خلال هذا الجدول نلاحظ سيطرة صادرات المحروقات بنسبة 97 من حجم الصادرات الكلية، أما الصادرات خارج المحروقات فلم تتعدى 3% نتيجة ضعف الإنتاج الوطني وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية.

وللوقوف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها نستعرض أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2004-2013) والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الجدول رقم 5 : أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004-2013)

البيان	مواد غذائية		الطاقة مواد التشحيم		مواد خام		منتجات نصف مصنعة		معدات وتجهيزات زراعية		معدات وتجهيزات صناعية		السلع الغير زراعية	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2004	0,18	59	97,56	32302	0,28	90	1,77	571	-	-	0,14	47	14	04
2005	0,14	67	98,02	45094	0,29	134	1,41	651	-	-	0,07	36	19	04
2006	0,13	73	97,83	54429	0,35	195	1,51	828	0,001	1	0,08	44	43	07
2007	0,14	88	97,78	58831	0,28	169	1,65	993	0,001	1	0,07	46	35	05
2008	0,15	119	97,55	77361	0,42	334	1,74	1384	0,001	1	0,08	67	32	04
2009	0,25	113	97,64	44128	0,37	170	1,53	692	-	-	0,09	42	49	10
2010	0,55	315	97,32	55,527	0,16	94	1,85	1,056	0,001	1	0,05	30	30	05
2011	0,48	355	97,19	71427	0,21	161	2,03	1496	-	-	0,04	35	15	02
2012	0,43	315	97,13	69804	0,23	168	2,12	1527	0,001	1	0,04	32	19	02
2013	0,60	402	96,90	62960	0,16	109	2,24	1458	-	-	0,04	28	17	02

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تتركب من سبعة أصناف، تختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات من صنف لآخر، حيث تتكون من نفس التركيبة لعدة سنوات وتتصدر الطاقة ومواد التشحيم المرتبة الأولى.

يلاحظ أن المنتجات المصدرة على قلتها لا تتمتع بأي من المزايا التنافسية بقدر ما تتمتع بمزايا نسبية، وهذه الظاهرة مرتبطة أساسا بالتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية، بحيث تتجه غالبية المنتجات الوطنية إلى الدول التي تربطها علامات تجارية كالاتحاد الأوروبي والدول العربية وإفريقيا وباقي دول العالم، والجدول الآتي يوضح بالتفصيل التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2004-2013).

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

جدول رقم 6 : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2004-2013 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الاتحاد الأوروبي		باقي دول أوروبا		دول أمريكا الشمالية		دول أمريكا الجنوبية		المغرب العربي		الدول العربية		الدول الإفريقية		الدول الآسيوية		دول أخرى	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2004	54,70	1278,5	4,77	111,6	28,24	660,1	6,40	149,7	1,36	32	1,60	37,4	0,09	2,3	2,72	63,7	1,7	
2005	55,64	1903,5	4,32	148,1	27,95	956,5	6,96	238,3	0,90	31	1,34	46,1	0,10	3,6	2,65	90,9	3	
2006	52,52	2089,9	3,80	151,3	33,75	1343,1	4,47	178,1	0,94	37,5	1,80	43	0,02	1	3,38	134,6	-	-
2007	43,56	1835,5	3,56	150,4	37,82	1594	3,79	187,2	1,26	53,2	0,79	33,5	0,12	47,2	7,08	298,5	14,2	
2008	52,19	2659	3,96	202	30,64	1561,1	4,44	193,1	2,04	104,3	0,99	50,8	0,45	23,1	5,78	294,9	6,3	
2009	51,30	1717,2	4,97	166,6	28,31	947,9	4,10	137,3	1,89	63,5	1,24	41,7	0,20	6,8	7,84	262,7	3,6	
2010	49,09	2127,4	5,81	251,8	29,44	1275,9	4,62	200,6	2,24	97,3	1,21	52,8	0,13	5,8	7,37	319,6	2	
20011	50,76	2728,1	5,86	315,1	26,67	1433,3	2,15	313,6	2,15	115,9	1,14	59,2	0,19	10,6	7,35	295,1	2,9	
2012	55,30	2147,1	4,62	202,9	22,06	1255,1	5,91	336,5	2,88	164	1,33	75,8	0,08	4,8	7,70	438,2	2,6	
2013	63,55	3315,1	3,67	191,6	13,70	715	5	281,3	4,06	211,8	1,18	61,9	0,17	9,3	8,58	44,5	6	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات .ONS.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

من خلال هذا التوزيع الغير المتكافئ للمصادرات الجزائرية نلاحظ تبعية شبه كلية للمنتجات الوطنية نحو السوق ا أوروبي مقارنة بالدول الأخرى، فالاتحاد الأوروبي استحوذ على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية، فقد بلغت الصادرات نحو هذه السوق ما قيمته 1278,5 مليون دولار سنة 2004 أي بنسبة 54,70 في المائة لتصل في سنة 2013 تحقيق ما قيمته 3315,1 مليون دولار أي بزيادة قدرها 8,85 في المائة.

هذه الوضعية لها ما يفسرها من أسباب والتي تكمن أساسا في القرب الجغرافي من أوروبا إضافة إلى الروابط التاريخية كون أن الجزائر مستعمرة فرنسية والسوق الأوروبي كان وجهة مفضلة للمنتجات الجزائرية.

أما بالنسبة للدول الأخرى فتبقى سوق أقل أهمية بالنسبة للسوق ا أوروبي الذي يعد الشريك التجاري الأول في التعامل مع الجزائر.

ومن بين أهم المتعاملين الاقتصاديين المهنيين للجزائر والذين ساهموا في امتصاص جزء كبير من المنتجات الوطنية خارج نطاق المحروقات يمكن ذكر بالترتيب الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، هولندا، كندا، البرازيل، بريطانيا، تركيا، الصين، هؤلاء استوردوا ما قيمته 4350,044,4 في سنة 2011 لينتقل هذا الرقم إلى 4653010 مليون دولار في سنة 2012.¹

الدول العربية هي الأخرى ساهمت في نمو حجم المبادلات التجارية مع الجزائر، ولكن بقيت ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى سألقة الذكر وهذا من خلال معطيات الجدول الآتي:

¹ الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

جدول رقم 7 : أهم الدول العربية المستوردة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال (2011-2013)

2013			2012			2011			
النسبة%	القيمة	الدول	النسبة%	القيمة	الدول	النسبة%	القيمة	الدول	
49,60	131797,9	تونس	34,99	80617,6	تونس	40,16	674777,7	المغرب	1
28,58	75938,4	المغرب	34,12	78605,8	المغرب	28,35	47634,8	مصر	2
17,45	46379,9	مصر	26,27	60530,9	مصر	28,32	47591,7	تونس	3
1,34	3567,0	لبنان	1,86	4300,9	موريطانيا	0,90	1522,1	السعودية	4
0,88	2341,7	موريطانيا	1,23	2851,0	لبنان	0,73	1234,7	السودان	5
0,78	2092,6	السودان	0,52	1206,1	السعودية	0,54	923,0	لبنان	6
0,67	1799,1	ليبيا	0,51	1188,9	السودان	0,49	832,6	ليبيا	7
0,36	970,8	السعودية	0,22	518,3	ليبيا	0,40	681,4	الأردن	8
0,24	655,6	الأردن	0,19	449,7	الأردن	0,03	60,7	السينغال	9
0,04	126,6	السينغال	0,02	68,4	السينغال	0,02	48,3	موريطانيا	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الدول المغاربية تمثل أهم الأسواق التي تتعامل معها الجزائر، حيث تمثل المغرب وتونس المرتبة الأولى وتليها جمهورية مصر العربية ثم ليبيا ولبنان والأردن.

من حيث قيمة الصادرات المغرب الذي يمثل أول زبون استورد ما قيمته 67477,7 مليون دولار أي حوالي 40,16 في المائة من مجموع الصادرات الجزائرية إلا أنها سجلت انخفاضا سنة 2012 و2013 لتترك المجال لتونس تحتل الصدارة بانتقالها من المرتبة الثالثة سنة 2011 إلى المرتبة الأولى في الفترة 2012 و2013 مسجلة في ذلك نسبة 34,99 في المائة و49,60 في المائة، جمهورية مصر العربية هي الأخرى أخذت مركزا متميزا كأهم زبون للجزائر بنسبة 46,27 في المائة سنة 2012 تلتها لبنان بنسبة 1,34 في المائة سنة 2013.

* تحليل هيكل الواردات:

يتجلى تحليل هيكل الواردات من خلال الجداول التالية:

جدول رقم 8 : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1994) الوحدة: مليار دولار

بيانات	سنوات ونسبة التطور	1990	1991	نسبة التطور	1992	نسبة التطور	1993	نسبة التطور	1994	نسبة التطور
الصادرات	11,304	12,101	7,05	10,837	-10,45	10,091	-6,88	8,340	-17,35	
الواردات	9,534	7,681	-20,68	8,406	9,44	8,788	4,54	9,365	6,56	
الميزان التجاري	1,620	4,420	172,83	2,431	-45	1,303	-46,40	-1,025	-178,66	
معدل التغطية للتجارة الخارجية %	117,95	157,54	/	128,91	/	114,82	/	89,05	/	

المصدر: المركز الوطني والإحصائيات CNI.

جدول رقم 9 : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2001)

الوحدة: مليار دولار

معدل التغطية %	الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	
95,16	-0,521	10,761	10,240	1995
/	/	14,90	22,78	نسبة التطور %
147,01	4,277	9,089	13,375	1996
/	/	15,45	30,61	نسبة التطور %
159,88	5,202	8,687	13,889	1997
/	/	-4,51	3,84	نسبة التطور %
108,64	0,810	9,403	10,213	1998
/	/	8,24	-26,46	نسبة التطور %
136,64	3,358	9,164	12,522	1999
/	/	2,54	22,60	نسبة التطور %
212,74	10,374	9,201	19,575	2000
/	/	0,40	56,32	نسبة التطور %
205,33	10,28	9,76	20,04	2001
/	/	6,07	2,38	نسبة التطور %

المصدر: المركز الوطني للأعلام والإحصائيات للجمارك الجزائرية.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتضح من خلال الجدولين 8 ، 9 ارتفاع الواردات في سنة 1990، 9,5843 مليار دولار، وهذا ما يفسر أن سنة 1990 هي سنة بداية تحرير التجارة الخارجية، كما تم في هذه السنة إلغاء التراخيص العامة للاستيراد.

ورغم صدور التعليمات 625 السابقة الذكر المتعلقة باستيراد المواد الضرورية، والتحديد من استيراد الكماليات، فقد وصلت الواردات في الارتفاع منذ سنة 1990 إلى سنة 1993 مع انخفاض في سنة 1991، ومن أسباب هذا الارتفاع أيضا ندرة المواد الضرورية في السوق الوطنية، كالأدوية وقطع الغيار للسيارات...الخ.

وابتداء من سنة 1994 عرفت الواردات انتعاشا نتيجة سياسة التحرير المتبعة تبعاً لشروط صندوق النقد الدولي، لاسيما إلغاء تراخيص الاستيراد واستمرت في الارتفاع إلى غاية 1995 حيث بلغت 10,761 مليار دولار.

إلا أنه ابتداء من 1996 عرفت الواردات انخفاضا استمر إلى غاية 1997، يمكن إرجاعه إلى سياسة الضغط الممارس على الطلب تبعا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي نقص استيراد المواد التجهيزية والوسطية، حيث تقلصت حصة الواردات من الإنتاج الداخلي الخام لانتهاؤ عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي استوردت الكثير دون أن تكون فعالة¹.

وقد ارتفعت الواردات من جديد ابتداء من سنة 1998 في سنة 2001 إلى 9,76 مليار دولار، وتتكون واردات الجزائر أساسا من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية و الفلاحية والأدوية.

* تحليل الميزان التجاري:

سننظر من خلال هذا العنصر إلى تحليل الميزان التجاري الإجمالي بالنسبة للصادرات الإجمالية، وكذا وضعية الميزان التجاري بالنسبة للصادرات خارج المحروقات بالنسبة للفترة (2005-2014)، وذلك من خلال

الجدول الموالي:

¹ Benachcénhou A. (2015) , « l'algerie : sortir de la crise » , casbah édition , alger , p 83.

جدول رقم 10 : الميزان التجاري الإجمالي ومعدل التغطية خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	الواردات	الميزان التجاري الإجمالي	معدل التغطية %
2005	46001	20357	25644	225,97
2006	54613	21456	33157	254,53
2007	60163	27631	32532	217,73
2008	79298	39479	39819	200,86
2009	45194	39294	5900	115,01
2010	57053	40473	16580	140,96
2011	73489	47247	26242	155,54
2012	71866	50376	21490	142,65
2013	64974	55028	9946	118,07
2014	62886	58580	4306	107,35

المصدر: المركز لوطني للإعلام والإحصاء بالجمارك الجزائرية CNIS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائض خلال الفترة الممتدة (2005-2014)،

إلا أن هذه النتائج الإيجابية قد عرفت تقلبات من حيث القيمة المحققة، فقد سجل أعلى فائض في سنة 2008

برصيد قدره 39819 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ليبلغ أدنى مستوياته في 2014 برصيد قدره 4626 مليون

دولار ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الشديدا لأسعار النفط، التي عرفتها الأسواق العالمية، وذلك بسبب الأزمة

المالية العالمية لسنة 2008.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

أما فيما يخص معدل التغطية الصادرات للواردات، فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الذي يبين أن معدل تغطية الصادرات الإجمالية للواردات قد سجل خلال الفترة (2005-2014) معدلات كبيرة، حيث تراوحت نسبة التغطية ما بين (107,35 في المائة) و (254,53 في المائة) وهي في الأساس معدلات تغطية مرتفعة جدا ساعدت على تغطية الواردات، وهذا دون الحاجة إلى الموارد المالية.

أما بالنسبة لوضعية الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2014) فسيتم استعراضه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 11 : تطور الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات ومعدل التغطية خلال الفترة

(2014-2005)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات	معدل التغطية %
2005	1099	20 357	-19258	5.39
2006	1158	21456	-20298	5.39
2007	1332	27631	-26299	4.82
2008	1937	39479	-37542	4.90
2009	1066	39294	-38228	2.71
2010	1526	40473	-38947	3.77
2011	2062	47247	-45185	4.36
2012	1062	50376	-48314	4.09
2013	2165	55028	-52863	3.93
2014	25832	58580	-55998	4.40

المصدر: المركز لوطني للإعلام والإحصاء بالجمارك الجزائرية CNIS

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الأرقام المسجلة في رصيد الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات تؤسس لعدم قدرة الاقتصاد الوطني تنويع صادراته، بحيث أسميت الفترة الممتدة من 2005-2014 بالسلب، وهذا بالرغم من الارتفاع الملموس في قيمة الصادرات خارج المحروقات ولو كان ضعيف، إذ يتضح لنا الفرق الشاسع بين قيمة الواردات والصادرات خارج المحروقات التي تتسم بالضعف والنمو البطيء الذي لا يتماشى مع النمو المتسارع للواردات، أما فيما يخص معدل تغطية الصادرات خارج المحروقات هو الآخر لم يعرف تحسنا فكانت نسبة التغطية خلال هذه السنوات لم تتعدى 5,39%، كأقصى حد وهذا إلى سنة 2005-2006، أما الفترة المتبقية ظل معدل تغطية الواردات يشهد انخفاضا بلغ أدنى معدل له ب 2,71 في المائة سنة 2009.

على العموم نجد أن صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة خصوصا إذا ما تم مقارنتها بالواردات المرتفعة، مما ينعكس سلبا على وضعية الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي تعتبر النتائج الإيجابية للميزان التجاري الإجمالي نتيجة للصادرات النفطية التي ساهمت مساهمة كبيرة في الإيرادات الوطنية بالعملية الصعبة عكس القطاعات الأخرى التي حققت مردودا ضعيفا على مستوى الحركة الإنتاجية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية الولوج إلى الأسواق الدولية.

المبحث الثاني : مسارانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: أهداف ومزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :¹

1- أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

لم تبد الجزائر بينها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب الخير التجارة الخارجية، وتسعى الجزائر من خلال رغبتها في الانضمام لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

• إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ينتظر ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفية الجمركية بحد أقصى و بحد أدى و الامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط الإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين الجودة وزيادة الفعالية والكفاءة و التسيير الجيد من أجل البقاء في السوق. وهو ما يساهم في إنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني.

• تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث تضمن قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر في سنة 1990 م عدة تحفيزات كالمساواة بين

¹ ناصر دادى عدوى ، متناوي محمد ، أهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد رقم 03 ، 2004 ، ص 70 – 71.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المرجو، إذ أنه من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 م حتى سنة 2001م تم تجسيد 10% منها فقط، و بالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي قد تعود باستثمارات مهمة عليها، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي و الدولي، و ما ممثله من وسائل هامة في تبادل السلع و الخدمات و التكنولوجيا و في استغلال الهوامش المتوفرة في الرعاية و مردودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات

• مسايرة التجارة الدولية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية المخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي تمثل حوالي 95% من الصادرات الجزائرية من جهة أخرى فإن النظام الإنتاجي الجزائري يتميز بتضعفه و عدم قدرته على المنافسة حادة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة و المعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، بالإضافة إلى عدم مسيرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة من خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة من وارداتها، وعليه فإنه نظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تسير التطورات الحديثة.

• الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة :

إن المزايا التي تمسحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء، تعتبر بمثابة دوافع و محضرات للانضمام إليها، و الجزائر تسعى للانضمام هدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة و بصفتها كدولة نامية من جهة أخرى.

• تمتين العلاقة التجارية مع الدول العربية:

ربما تكون إزالة الحواجز الجمركية دافعا رئيسيا لزيادة معدلات التبادل بين الدول العربية (و لا يتحقق ذلك إلا بإيجاد عملة خاصة بالمغرب العربي، وذلك من أجل القضاء على كل السلبيات التي يمكن أن نتج عن ذلك في مقدمتها اختلاف أسعار الصرف الذي نتج عنه عمليات التهريب).

2- مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمنع لها عدة مزايا تذكرها في النقاط التالية:

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي ممس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى تدابير الصحة و إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة و بأحكام ميزان المتفرعات إلى 05 سنوات و يمكن أن تصل إلى 07 سنوات وذلك بطلب من البلد المعني.

- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات الفترة تصل إلى 8 سنوات.

- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية الإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية

لمدة تصل إلى 8 سنوات.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

و حتى تستفيد الجزائر و مثيلاتها من الدول النامية من هذه المزايا يجب عليها إتباع الخطوات و

الإجراءات التالية :

- وضع سياسة اقتصادية و تجارية في إطار إستراتيجية تنمية بعيدة المدى ، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- الاهتمام بالموارد البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية وتكوين السيرين على الطرق الحديثة للتسيير .
- إعطاء عناية أكبر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية و العمل على تنمية طاقة التصدير .
- التريث في تقديم التنازلات من أجل الانضمام بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى و قدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين، لأن الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به هو حماية المنتج الوطني .
- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.

المطلب الثاني : طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1- خلفية طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الجات عن طريق الالتزامات المتحددة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، غير أنها انسحبت من هذه الاتفاقية في نوفمبر 1960.

في مارس 1965م تم السماح للجزائر وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية و لكن بصفة مؤقتة في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها، فأصبحت ملزمة باحترام القواعد و المبادئ العامة لها، لكنها غير بحيرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل لها أو تستعملها، وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات التي تمنحها الاتفاقية. لهذا كان عليها أن تلتزم بمبدأ تميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية. في جولة الأورغواي سنة 1986م قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ أن تشارك في بحريات جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل 1987م، و فعلا قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 .

مقررًا تبين فيه لبيتها في الانخراط النهائي، و في جويلية 1987م تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف و طلب الجزائر للانضمام إلى اتفاقية الجات. غير أن الجزائر ظلت دولة ملاحظة في الحات منذ 1965م إلى غاية شهر ماي 1996م عندما قدمت طلبا رسميا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها.

2- مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

• المفاوضات متعددة الأطراف:

لقد شارك في المفاوضات المتعددة الأطراف 131 دولة من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار والتوضيح، تم خلالها طرح 174 سؤالاً من الدول التالية:¹

الاتحاد الأوروبي: 123 سؤالاً، سويسرا: 33 سؤالاً، أستراليا 08 أسئلة اليابان 09 أسئلة وإسرائيل:

سؤال واحد.

ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة والاستفسارات كان عددها 170 سؤالاً، حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات و آفاق هذا الانضمام.

لم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالاً، وكانت صادرة أساساً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

أجابت على كل هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يرأسها وزير التجارة وتتكون من 22 عضواً من الوزارات والمؤسسات التالية:

○ الوزارات:

العدل المالية ،الصناعة وإعادة الهيكلة ، الزراعة ، الصيد ، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، السياحة و الحرف التقليدية، النقل و التخطيط

¹ Bouechelaghem khaled ,adhésion de l'algérie à L'OMC :réalités et perspectives CASABLANCA du 8 juillet au 27 septembre ,2002, p 07.

○ المؤسسات :

بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس و الحماية الصناعية (INAPI) والشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).

لقد انعقد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة 22\23 أبريل 1998م برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذا الاجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا¹.

● المفاوضات الثنائية الأطراف:

يتم خلال المفاوضات الثنائية التفاوض حول سلسلة من التنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و في تقديم قوائم على شكل جداول تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى.

بعد إتمام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة، وتتم المصادقة عليه بأغلبية تلي الأعضاء ويدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوما من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

و بالتالي يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية نتائجها، و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق ذلك ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني.

¹ محمد قويدري، انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي أبريل 2002، عناية ص 341.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

و تجدر الملاحظة إلى أن المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا، وأن تعطلها يزيد من تعقيدها، حيث أن الجزائر لم تطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عندما كانت تبحث عن تعزيز سلطتها وإنما نظرت حتى أصبحت ذات قوة ناجمة عن زيادة عدد المنضمين إليها و عن تعقد العلاقات التجارية الدولية و ظهور التكتلات الاقتصادية القوية أو بصفة عامة العولمة الاقتصادية.

وبذلك تشكل الجزائر رغم كونها دولة مراقبة منذ سنة 1965 م في اتفاقية "الجات" ثم المنظمة العالمية للتجارة الاستثناء الكبير، حيث ارتأت أن تضع نفسها خارج دائرة عضوية أكبر هيئة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، و لقد شكل انضمام المملكة السعودية ثم الصين فروسيا مؤشرا على غياب أية رؤية واضحة لدى المفاوضين الجزائريين الذين تداولوا تباعا طيلة 25 سنة وعلى امتداد 11 حولة من المفاوضات كان آخرها في أبريل 2013 م.

ويشير الخبير الاقتصادي أرسلان شيخاوي أن غياب رؤية واضحة لدى الجانب الجزائري أدى إلى إطالة أمد التفاوض، خاصة مع تردد الجانب الجزائري كثيرا في تفصيل الملف وتغيير الوفد المكلف بالمفاوضات طوال السنوات العشر الماضية بالخصوص، وساهم هذا التعبير في عدم تجانس المسار من الجانب الجزائري، وعليه فإن الجزائر لم تستغل الفرص المتاحة وحتى المزايا التي كانت متوفرة للانضمام بأقل تكلفة وظل التردد بطبع السلوك الجزائري، خاصة منذ تشكيل العمل المكلفة بتقديم وبمتابعة ملف طلب الانضمام في جوال سنة 1987 م، ولكن بعد 11 جولة ما بين 1998 م و 2013 م لم يتم الحسم في كافة الملفات المطروحة بخاصة بعد أن وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة ! سنة 2002 م ودخوله حيز التنفيذ في سنة 2005 م حيث اعتبرت بأنه لا يمكن الخوض في مسارين معا.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

و عموما يمكن أن تلخص مسار طلب الانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كما يلي:

- قبول طلب انضمام الجوائز من طرف مجلس ممثلي أعضا أبحاث في 17 جوال 1987 م والتنصيب فوج عمل خاص بها.
- في 01 جانفي 1995 م تم تحويل جميع أفواج السجل الانضمام إلى أفواج مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. كلفت الجزائر اللجنة وزارية مشتركة سنة 1995 م بصباغة مذكرة حول التجارة الخارجية، حيث على إثرها طرح عليها حوالي 500 سؤال من طرف الدول الأعضاء.
- صياغة مشاريع الأجوبة وتقديمها لمجلس الحكومة الذي صادق عليها سنة 1997.
- عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في 22 و 23 أبريل 1998م، حيث طلب الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريف وتجارة الخدمات.
- تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001م وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة، حيث تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 07 فيفري 2002 تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة العالمية للتجارة في 28 فيفري 2002م والمعلومات الإضافية في مارس 2002.
- تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحويلات القانونية والتنظيمية يمس حقوق الملكية والإتاوات الحمركية والحواجز التقنية للتجارة والوسائل القانونية للحماية التجارية، إضافة إلى محاربة الغش والقرصنة.
- قدمت الجزائر برنامجا إضافيا في نوفمبر 2004 م يتشكل من 36 نصا قانونيا، 17 منه يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- ما بين 2005 و 2009 م تم عقد عدة جولات جديدة للمفاوضات في إطار مجموعة العمل وإجابة الجزائر على حوالي 1640 سؤال، وبقي 96 سؤالا في طور التسوية بعد توقف اللقاءات في سني 2010 و 2011.
- في سنة 2013. تقدمت الجزائر باثنتي عشرة وثيقة تستجيب لأغلب متطلبات الانضمام، كما حصلت على دعم 34 دولة من بينها البرازيل وفيترويل والهند والصين، بهدف تسهيل التحاقها بالمنظمة العالمية للتجارة، كما طرحت عليها مجموعة من الأسئلة الشفوية من الدول الأعضاء في انتظار الإجابة عليها.

3- الصعوبات والعراقيل التي تواجه الجزائر في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة: ¹

- رغم المحاولات الحثيثة التي قامت بها الجزائر هدف انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها فشلت في التحقيق ذلك بسبب مجموعة من العراقيل هي:
- عدم وضوح شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتم التفاوض مع أعضائها وفق المادة 12 التي لا تحتوي على شروط محددة، مما فتح المجال لفرض شروط مختلفة بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فالدولة الراغبة في الانضمام حاليا لتتحمل التزامات لفوق تلك الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورجواي.
 - حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة، وبالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، وعليه فهي بحيرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

¹ ناصر داداي عدون، منتاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية التي أصبحت لا تمنح بسهولة حتى لو كانت الدولة نامية، حيث يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام من أجل أن تتخلى على وضعها كدولة نامية، مثل ما طلب من العنبر والسعودية فرفضنا وتمسكنا هذه الصفة.
- لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة، لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا، المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.
- ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء الآخرين في المنظمة يضغطون على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995م على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي.
- لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا.

الفصل الثالث..... إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

- لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، وتجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:
- تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية هذه الدول، مع تلك التي تتميز بما الدول الأعضاء في المنظمة.
- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.
- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها مرحلة انتقالية بإجراءات جبائية اتجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.
- عدم وجود خطة واضحة تسير الجزائر وفقها للتفاوض، وإتباعها لنفس أسلوب مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.
- تضيق الخناق على المفاوضات الجزائري وتقليص صلاحياته، بحيث غلب الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في كل المفاوضات، و هو نفس الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة، وعليه يمكن تحقيق نتائج ايجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي.
- عدم قدرة الجزائر على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها في عشرية التسعينات من القرن العشرين، والتي أدت إلى

الفصل الثالث.....إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

التغيير المستمر للحكومات وعدم استقرار القوانين فضلا عن اختلاف المعطيات و
البيانات المقدمة إلى المنظمة مما كبح من مسار الانضمام.

خلاصة الفصل :

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن الجزائر تأخرت في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ذلك أنها قدمت طلب الانضمام إلى هذه المنظمة سنة 1996 م ، إلا أنه حتى نهاية سنة 2002 م لم يتم التوصل إلى الانضمام ، وقد يكون السبب الرئيسي لهذا التأخر هو الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر و التي أدت إلى حالة عدم الاستقرار في جميع المجالات .

ان هذا الانضمام الذي تسعى الجزائر إلى تحقيقه قد يعود عليها بعدة آثار ايجابية من خلال إصلاح الاقتصاد الجزائري ، و إدماجه في الاقتصاد العالمي و ذلك لاحتقاره من الفرص التي قد تحصل عليها الجزائر بصفتها كدولة نامية و عضو بالمنظمة العالمية للتجارة ، لكن هذا لا يمنع وجود آثار و انعكاسات سلبية قد تمس الاقتصاد الوطني و هو ما سنتطرق إليه في الفصل الخامس.

الفصل الرابع: تحليل وضعية الاقتصاد
الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى
(OMC).

تمهيد :

بعد حصول الجزائر على استقلالها، تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على تدخل الدولة في جميع الميادين الاقتصادية، حيث اعتمدت على التخطيط المركزي والتركيز على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية بالاتفاق المؤسسات الدولية بتطبيق سياسة مالية انكماشية، ومع انتعاش أسواق النفط بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية شملت مختلف القطاعات بتسطيرها لعدة برامج تنموية بداية من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2019، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الأول عن الإطالة على وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) بمختلف صيغها الضريبية والاتفاقية إلى جانب الموازنة العامة، ولمعرفة آثار تلك السياسة على النمو الاقتصادي إرتئينا تحليل الأداء الاقتصادي خلال نفس الفترة مع التطلع على نتائجه من خلال عكسها على مربع كالدور في المبحث الثالث..

وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1962-2020)

المبحث الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي وتحليل النمو خلال الفترة (1990-2018)

المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ استقلال الدولة إلى يومنا هذا، اتسمت بداياته بالتخريب والدمار على وقع مخلفات الاستعمار الفرنسي، ما دفعت الدولة إلى اتخاذ عدة تدابير للخروج من تلك الوضعية، وذلك بانتهاجها للمذهب الاشتراكي المبني أساساً على التخطيط المركزي لتحقيق الأهداف التنموية والقضاء على التخلف، من خلال وضع مخططات اقتصادية خلال الفترة (1967-1979)، غير أن نتائجها لم تكن في مستوى الجهود المبذولة، وفي مستوى المخصصات المالية المعتمدة لها، وبذلك لجأت الدولة إلى تغيير إستراتيجيتها والقيام بسلسلة من الإصلاحات والتعديل الهيكلي للاقتصاد خلال الفترة (1990-1999)، وعلى إثر تحسن مؤشرات أسعار النفط العالمي بداية من الألفية الثالثة، حفز هذا على تسطير الدولة لعدة برامج استثمارية تنموية طويلة المدى خلال الفترة ما بين (2001-2019).

المطلب الأول : مرحلة الانتظار والمخططات الاقتصادية (1962-2020)

خلف الاستعمار الفرنسي وراءه اقتصاداً جزائرياً هشاً جراء الحرب والتخريب الاستعماري، الذي طال ودمر الهياكل الاقتصادية في مختلف قطاعاته الفلاحية والصناعية والتجارية، ما حث الدولة إلى مواجهة وتحدي تلك الوضعية بقيامها بإجراءات منها عملية التسيير الذاتي للأموال وتبني الاختيار الاشتراكي، واعتماد أسلوب التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم توضيحه في مرحلتي الانتظار والمخططات الاقتصادية التالية.

1- مرحلة الانتظار (1962-1966)

تميزت الفترة الأولى (1962-1966) التي تلت استقلال البلاد بفرغ النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، كما تم تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية و الحملات الصعبة، إضافة إلى شغور الأراضي الفلاحية التي قدرت مساحتها بـ 900.000 هكتار، وتفريغ الجهاز الإداري من موظفيه، وأمام تلك الوضعية كان على الدولة اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها ضمان التمويل المالي وتأطير سير التنمية الوطنية، حيث وكل للعمال تسيير القطاعات الزراعية والوحدات الصناعية التي تركها المعمرون (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، كما تبنت الدولة النظام الاشتراكي الموثق في الجزائر سنة 1964، وقد تم تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

من طرف السلطات الجزائرية، ورغم قصر مدة هذه المرحلة إلا أنها قد مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ضعف المقومات المالية وغياب البنى التحتية.¹

2- مرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1979)

يعبر عن النموذج المتبع خلال الفترة ما بين 1967 و 1979 بإستراتيجية النمو غير المتوازن²، حيث أعطيت الأهمية الكبرى لقطاع الصناعة القاعدية لقيادة النمو، واعتباره محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى، وهذا بتسطير عدة مخططات نذكرها كالآتي:

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969): تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي للمعامل المتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال، والجدول التالي يعكس الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية.

جدول رقم (12): حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة: مليار (دج))

المخطط الرباعي الثاني	المخطط الرباعي الأول	المخطط الثلاثي	قطاعات النشاط
19.5	4.6	2.3	صناعة المحروقات
18.5	5.5	1.4	صناعة إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)
9.6	2.3	1.0	صناعة إنتاج سلع الإستهلاك
16.6	4.1	1.9	الزراعة والري
15.5	3.1	1.1	البنية التحتية
8.3	0.9	0.4	السكن
10.0	3.3	1.0	التكوين
5.7	1.5	0.3	الصحة
5.4	1.3	0.9	أخرى

المصدر: O.P.U, P29, 2ème ed, TEMMAR(H): la réforme économique en algérie

¹ شروق سمير، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 38 (1)، جوان 2016، ص 361.

² سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1986-1990-2005) دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، مصر، 2013، ص 149.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

كما كانت بنية الإستثمار الصناعي في المخططات على النحو التالي:

جدول رقم(13): بنية الاستثمار الصناعي للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة: %)

توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي			القطاعات
المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني	
49	36	40	صناعة المحروقات
27	40	37	صناعة وسائل الإنتاج
20	18	20	صناعة سلع الاستهلاك
04	06	03	المناجم
100	100	100	الإجمالي

المصدر: TEMMAR(H):la réforme économique en algérie^{2ème} Op.Cit,P29-30

تكملة للمخطط السابق، واختلف عنه في تقييمه للاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج الاستثمارات العمومية، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط في:

-رفع الناتج الداخلي الخام عند حلول الأجل الحقيقية بـ 46 مليار دج على الأقل، أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.

-تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة، ووضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

وقد اتجهت الجهود في هذا المخطط في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، والصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، لكن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

د- المرحلة التكميلية (1978-1979) : تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من الاستثمارات للمخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190.07 مليار دج، وقد أعيد تقييم أغلب البرامج (5.63 مليار دج سنة 1978) بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنتيجة عن الأزمة الدولية¹.

هـ - المخطط الخماسي الأول (1980-1984) : بدأت عملية إعادة الهيكلة بصورة محتشمة مع بداية سنة 1980، بلغت تكاليف البرنامج 560 مليار دج، حسب ما يوضحه الجدول رقم (3-3):

الجدول رقم (14) : حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1980-1989) (الوحدة : مليار دج)

القطاعات	البرنامج الخماسي الأول	البرنامج الخماسي الثاني
الفلاحة والري	59.40	115.42
الصناعة	213.21	251.60
مؤسسة أشغال البناء و الأشغال العمومية	25.00	33.20
القطاع شبه المنتج	46.20	66.03
الهيكل الأساسية	216.69	362.13
مجموع الإستثمارات	560.50	828.38

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ، ص 97-223.

ومن أهم المحاور التي تضمنها المخطط هي:

-تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في أفق 1990.

-استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات.

-توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية.

-بناء سوق داخلية نشطة قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلد بصورة متواصلة ودائمة.

دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 345¹.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

-القضاء على البيروقراطية، ومكافحة التضخم وندرة المواد والحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية.

-التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الاقتصادي والاجتماعي.

-إعطاء القطاع الخاص حق المساهمة في البرامج التنموية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

-و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) : حدد للبرنامج استثمارات قدرت تكاليفها بـ 828.38 مليار

دج، بهدف:

-التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.

-التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

-توسيع القاعدة المادية للاقتصاد وذلك بتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة والري وتطويرها، تطوير الصناعات التكميلية بتفضيل حاجيات الفروع ذات الأولوية والنشاطات التي تعوض الواردات.

-مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية من خلال التوزيع الملتزم للوسائل البشرية والمادية وتحسين التخطيط المحلي.

رغم تسطير تلك المخططات سالفة الذكر، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الطموحات المتوقعة، حيث كان المتوسط السنوي للنمو في حدود 0.4%، بعيد عن التقدير الذي حدد بـ 6.6%، وهو أقل من معدل النمو السكاني المحقق آنذاك 3.2%، أي أن الاقتصاد كان في حالة انكماش حقيقية، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة، يمكن سردها في النقطة الموالية.

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق (1990-1999) إن الإختلالات الاقتصادية إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، وانخفاض إيرادات الدولة من المحروقات دفعت بالدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في سياستها، تحت ضغوطات داخلية وخارجية، حيث انتقلت من الاقتصاد المخطط (سياسة التوجيه) إلى اقتصاد السوق (سياسة الانفتاح) لتجاوز الأزمة.

1- مرحلة الإختلالات الاقتصادية (1990-1994) :

أطلقت على هذه المرحلة بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح، ظهر جليا تناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف، حيث زادت نسبة الاستهلاك العمومي بـ 2% من إجمالي الناتج الإجمالي، وارتفع الاستثمار الحكومي إلى 6% سنة 1994، كما انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار

الحكومي بأكثر من من الناتج الإجمالي، إضافة إلى ذلك وبسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي أثر على الصادرات البترولية تعرضت الميزانية العامة لعجز قدره 10% سنة 1993.

2- مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998) :

أطلق عليها بمرحلة الإصلاحات المتسارعة ، حيث أجبرت الجزائر على إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد 1994 و 1995، تتمثلان في البرنامج الأول قصير المدى يمتد من أبريل إلى غاية مارس 1995 لهدف إعادة التوازنات الداخلية والخارجية من خلال القروض المتأتية من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى فرض إجراءات أخرى منها تقليص العجز الميزاني، ورفع الدعم على أسعار مواد الاستهلاك الواسع، وتخفيض الدينار وتحرير معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم، والبرنامج الثاني للتعديل الهيكلي بداية من سنة 1995 إلى مارس 1998¹، بهدف تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية، والإصلاحات الجبائية، ورفع من نسب الفائدة لتشجيع الادخار وبالتالي تقليص الكتلة النقدية، إضافة إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات، ورفع القيود على القطاع الخاص وجلب تحرير حركية رؤوس الأموال الخارجية.

وبذلك فإن هدف هذه المرحلة هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، مع تطبيق عمليات الخصخصة، وبالرغم من الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس علاقات التشغيل، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة،

ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998، أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف معدلات سالبة (-1% سنة 1988، 1.2%- سنة 1991)، إلى جانب ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة إذ بلغ نسبة 98.9% الناتج المحلي الخام سنة 1995.

المطلب الثالث : مرحلة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019)

انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي، والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما

¹سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2017، ص61.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية نعرضها على النحو التالي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تم إرساء برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والذي وجه لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، البنى التحتية، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

أ- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من خلال البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.

ب- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري البناء والأشغال العمومية وغيرها الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (15) مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة : مليار دج)

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية بشرية ومحلية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري
.8	45.7	/	/	15.0	30.0	دعم الاصلاحات
100	525.8	20.5	113.9	178.3	213.1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001، جوان 2002 ، ص 87.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني

2001 ، جوان 2002 ، ص 87.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعاً وزعت على النحو التالي :

الجدول رقم (16) : التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة، والصيد البحري	6312
السكن ، العمران والاشغال العمومية	4316
التربية، التكوين مهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية ، شبابية و ثقافية	1296
أشكال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة ، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني 2001، جوان 2002، ص 122.

من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أنه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع المخطط بمبلغ قدره 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، كما وجه القسط الأكبر الثاني بعد ذلك إلى التنمية المحلية بنسبة 38.8% بينما سجلت أدنى نسبة وهي 8.6% أي ما يعادل 45 مليار دج لعملية دعم الإصلاحات المتعلقة بتحديث القطاع الجبائي وكذا قطاع الصناعة.

ج- تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تمثلت النتائج الأساسية التي توصلت إليها الجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في التوازنات الاقتصادية التالية¹:

- تحقيق نمو اقتصادي سنة 2003 قدره 6.8% ونمو متوسط 3.8% طوال فترة البرنامج.

- تراجع معدل البطالة إلى 24%

- تكوين احتياطي صرف قدره 32.9 مليار دولار في زيادة مستمر.

- انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار دولار.

- تقلص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة فهي²:

11811 مشروع منجز (73)%.

409 مشروع في طور الإنجاز (26)%.

159 مشروع في طور الانطلاق (1)%.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009 – 2005) :

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار في نهاية السنة ذاتها.

ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

¹ بوعبشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ، يومي 11 و 12 مارس 2013 ، ص 12.

² زرنوخ يسمينة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006 ، ص 187.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

أ- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

سطر هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها¹:

-تحسين ظروف معيشة السكان ومنها توفير السكنات والاهتمام بالجامعة والتربية الوطنية والصحة العمومية والثقافية، وكذا إيصال الغاز والكهرباء والمياه وتنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتهيئة الإقليم.

-تطوير البنى التحتية ومنها قطاع النقل والأشغال العمومية وإنشاء السدود والتحويلات.

-دعم التنمية الاقتصادية ومنها: دعم الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وكذا تنمية السياحة.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ومنها: قطاع العدالة والداخلية والمالية والتجارة والبريد والتكنولوجيا الجديدة والإعلام والاتصال.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ب-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لتحقيق أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد رصد له مبلغ 4202.7 مليار دج و قسمت ضمن خمسة محاور كما التالي :

جدول رقم (17) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة : مليار دج

النسبة المئوية (%)	حجم الاعتمادات	القطاعات
45.42	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان.
40.52	1703.1	تطوير البنى التحتية
8.02	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.19	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، بوابة الوزير الأول ، ص 2 على الموقع

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texter_essentiels/progpilar

[/pprogeroissance.pdf](http://pprogeroissance.pdf).

¹ Achour TaniYamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie , thèse de doctorat on sciences économique ,université de tlemcen 2013/2014.p33.

إلى جانب هذا البرنامج أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب خصص له مبلغ 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا خصص له مبلغ 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه قدر المجموع النهائي بـ 8705 مليار دج¹.

كما يلاحظ من هذا البرنامج أن القيمة المخصصة له تفوق القيمة البرنامج السابق بأكثر من 7 أضعاف ذلك من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة، وقد حظيت البنى التحتية وتطويرها حيزا هاما ضمن هذا البرنامج بتخصيص نسبة 40.5% من مجموع البرنامج وذلك لاعتباره عنصرا ارتكازيا لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

ج- تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو:

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بما يلي:

- إتسم معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات لنقص الطلب عليها نتيجة الأزمة العالمية أواخر 2008 حيث انتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.3% سنة 2009.

- انخفاض نسبة البطالة من 15.3% سنة 2004 إلى 10.2% سنة 2009.

- ازدياد احتياطي الصرف من 56.18 مليار دولار سنة 2005 إلى 146.7 مليار دولار سنة 2009.

- شهدت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا منذ سنة 2004 والتي قدرت بـ 21.4 مليار دولار لتقلص سنة 2009 إلى 5.86 مليار دولار.

- عدم استكمال كافة مشاريع البرنامج المسطرة حيث أجلت 40% من المشاريع وارتفاع تكاليف إنجازها إلى ما بين 25% و 30% على التكلفة الأصلية.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يعرف أيضا ببرنامج الاستثمارات العمومية أو ببرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال ولم يتم تخصيصه من أي دولة سائرة في طريق النمو حتى الآن باعتبار أن الجزائر انتهزت ارتفاع مداخيل المحروقات وتسييرها الجيد لها إضافة إلى تحكمها في معدلات

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وأفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، ديسمبر 2012، ص 06.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

التضخم والتي تراوحت ما بين 3% و 4% لتحقق معدل نمو مرتفع نسبيا ما بين 4% و 5% سنويا رغم الأزمة المالية العالمية التي شهدتها آنذاك.

أ- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في¹:

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع

الزراعي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة وإحداث التنمية الصناعية.

-تهيئة وانجاز بنى تحتية تسمح بإعادة بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية

للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

-المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري.

-تطوير الوسائل الوطنية في مجال الانجاز والدراسات وتطوير اقتصاد المعرفة.

تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي.

ب- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

جاءت اعتمادات هذا البرنامج في محورين أساسيين وهما:

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يقارب 156 مليار دولار

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها سيما في مجالات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ

9680 مليار دج أي ما يقارب 130 مليار دج.

و بهذا وصل المبلغ الإجمالي الى 21214 مليار دج و قسم على ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها في

الجدول التالي :

¹ الهاشمي بن واضح. حاجي كريمة، دور الدولة في ظل اقتصاد السوق مع إشارة للتجربة الجزائرية 2001-2014 ، مداخلة

مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسة الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات

البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة 28 أكتوبر 2014.. ص120.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

الجدول رقم (18): مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) الوحدة (مليار دج.)

البرنامج	الاعتمادات المخصصة	النسبة (%)
- برامج تحسين ظروف المعيشة السكان.	9903	45.42
- السكن.	3700	
- التربية ، التعليم العالي والتكوين المهني .	1898	
- الصحة .	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية .	1800	
- باقي القطاعات .	1886	
- برامج تطوير هياكل البنى التحتية .	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية .	500	
- برامج دعم التنمية الاقتصادية .	3500	16.06
- الفلاحة والتنمية الريفية .	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي .	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

تماشيا مع النظرية الاقتصادية الحديثة التي توصي بالاعتناء باقتصاد المعرفة سعت الجزائر ومن خلال هذا البرنامج إلى ترقية وتحسين ظروف معيشة السكان والتركيز على تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وتحفيز التعليم في جميع أطواره من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية وذلك بتخصيص 45.42% من مخصصات البرنامج، كما أنها أولت أهمية مميزة لهياكل البنى التحتية برصد لها ميزانية قدرها 8400 مليار دج لتطوير تلك المنشآت وتحسين الخدمة العمومية بنسبة 38.52% ويبقى

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

لقطاعي الفلاحة والصناعة دور مهم في تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي.¹

إضافة إلى تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة بتخصيص لها غلاف مالي معتبر يقدر بـ 3500 مليار دج أي بنسبة 16.06% من مجموع مخصصات البرنامج.

ج- تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

عرف هذا البرنامج:

- نمو اقتصاديا مذبذبا حيث قدر بـ 3.3% سنة 2010 لينخفض إلى 2.8% سنة 2011 ثم ارتفع بعد ذلك إلى 3.3% من جديد سنة 2012 لينخفض من جديد إلى 2.8% سنة 2013 وعاود الارتفاع من 0 جديد إلى 4% سنة 2014.

- ارتفاع احتياطي الصرف إلى 194 مليار دج.

- صندوق ضبط الإيرادات قدر بـ 5600 مليار دج سنة 2014.

- تراجع معدل التضخم إلى 2.9% نهاية سنة 2014 بعدما كان يفوق 8.9% سنة 2012.

- انخفاض المديونية الخارجية إلى 4 مليار دولار سنة 2014 أين كانت تتعدى 5.7 مليار دولار سنة 2010 وكلها مؤشرات جيد .

كما وصلت نسبة الانجاز سنة 2014 في مختلف القطاعات إلى 80% وتم ترحيل النسبة المتبقية من المشاريع إلى البرنامج الخماسي الموالي 2015-2019.

4- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019) :

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الجزائر إلى تنفيذها مطلع 2001، بثت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت قيد الإنجاز، والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا بتسطير برنامج خماسي مزود بغلاف مالي يقدر بـ 22100 مليار دج، أي ما يعادل مبلغ 280 مليار دولار، وهذا في ظل ارتفاع أسعار البترول التي كانت تعدت 110 دولار للبرميل آنذاك، مع رصد احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا.

¹ ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية 2012/2013 جامعة الجزائر 03 ، ص 149.

أ- أهداف البرنامج الخماسي للنمو:

- تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق معدل نمو سنوي قدره 7%.
- ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة، وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل جديدة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- تعزيز وتحديث الجهاز المصرفي والمالي.
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

- عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.¹

ولتحقيق تلك الأهداف تم فتح حساب رقم 143-302 برسم صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليمات رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015.

ب- مضمون البرنامج الخماسي للنمو:

- تطوير الاقتصاد الوطني وعصنة القطاع الصناعي : وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي، حيث يتم :
 - ترقية الإنتاج الوطني وحمائته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
 - تخصيص 2500 مليار دج لدعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن.
 - تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة، وتنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
 - فتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، البارييت والذهب في 06 ولايات من الوطن.

¹ عقون شراف، وبوقجان وسام وبوفنغور خديجة، التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-

2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد رقم 02، أبريل 2018، ص 206.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

- انجاز 1000 منشأة تجارية و08 أسواق للجملية جهوية ووطنية ودخول 30 مخبرا لمراقبة النوعية حيز الخدمة.

-إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كفاءات التمويل.

• النشاطات الفلاحية والسياحية والبيئة:

-توسيع المساحات المسقية في حدود مليون هكتار.

-تنفيذ مخطط للتهيئة الغابية على مستوى 172,000 هكتار، وإعادة التشجير على مستوى 340.000 هكتار منها 100.000 هكتار من الأشجار المثمرة.

-تعزيز تطوير الصناعة الزراعية-الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك وترقية التصدير.

-تنمية الصناعة السياحية وتعزيز عمليات التهيئة السياحية.

-تجسيد برنامج خاص بحماية البيئة من مخاطر التلوث، وتشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

• تسيير وتوسيع المنشآت القاعدية:

- توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا، واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.

-تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة بمناطق الجنوب والهضاب.

-إنجاز 04 محطات بحرية جديدة، وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

-تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.

- عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري.

-إنجاز 14 أنبوب جديد لنقل المحروقات منها أنابيب الغاز المخصصة لتموين منطقتي تمنراست وجانت.

-ربط 1.5 مليون مشترك جديد بشبكة الكهرباء و2 مليون بشبكة الغاز الطبيعي.

• تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

• عصرنة المنظومة المصرفية والمالية:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
 - الاستمرار في تحديث منظومة الدفع، وتدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك.
 - تحسين حكامه البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها، وتفعيل سوق القرض.
- ج- تقييم البرنامج الخماسي للنمو:

تبقى الحصيلة المسجلة بعيدة عن التوقعات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الخماسية، والتي عجزت عن بلوغ الكثير من الأهداف المعلنة، بداية من تحقيق معدلات نمو قدرت ب 3.7% سنة 2015، 3.2% سنة 2016، 1.4% سنة 2017، كما ارتفع معدل البطالة إلى 11.7% سنة 2018، و يرجع ذلك إلى التدهور الكبير في أسعار المحروقات والتي تعتبر الممول الأكبر للاقتصاد الوطني، وعلى إثره تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق من طرف وزارة المالية، والالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وتم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019).

5- مخطط عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية اقتصادية (2020)

بعد الهبة السلمية التي قام بها الشعب الجزائري يوم 22 فبراير 2019، بغية المطالبة بالتغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق دولة القانون، ووضع حد لتمادى أخطاء السلطة الحاكمة آنذاك، أسفرت عن ولادة حكومة جديدة تحمل في طياتها تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية، اجتماعية وكذا ثقافية، وسيتم التركيز هنا على خطة عمل الحكومة في المجال الاقتصادي من خلال:

أ – الإصلاح المالي :تطمح الحكومة من خلال مخطط عملها إلى الإصلاح العميق للمنظومة المالية الوطنية في ظرف يتميز ب:

تراجع توازنات الميزانية والخزينة، وذلك بسبب تراجع محسوس للإيرادات الجبائية جراء التراجع المستمر لأسعار النفط، وضعف مستوى الجباية العادية التي بالكاد تحقق تغطية ميزانية تسيير الدولة (نسبة التغطية 64% سنة 2019).

- تراجع إيرادات الجباية البترولية من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 2669 مليار دج سنة 2019.
- شبكة مصرفية عمومية ضعيفة الأداء تمثل 90% من الأصول البنكية موجهة لتمويل الهياكل الأساسية.
وانطلاقا من ذلك فإن الإصلاح المالي الوطني المزمع سيخص¹:

ب- **مراجعة النظام الجبائي** : ستلتزم الحكومة بمحاربة التهرب الجبائي، وتحسين فعالية تحصيل الضرائب، تعزيز الرقابة الداخلية للإدارة الجبائية والجمركية، الإعفاء الضريبي لذوي الدخل الضعيفة (أقل من 30.000 دج) منح مزايا جبائية للنشاطات الحرفية، عصرنه النظام الجبائي للملكية الفكرية، تنوع الإيرادات الجبائية المحلية من أجل تزويد الجماعات المحلية بموارد معتبرة من أجل تعزيز المدنية بين المواطنين والجماعات المحلية.

● **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية** : ويتم خلال إنشاء آليات للمتابعة والتقييم الاقتصادي لكل تدبير يلمس ميزانية الدولة، في إطار تعميم النظام المعلوماتي والتسيير المالي على جميع الدوائر الوزارية، مما سيعزز إنشاء إطار الإنفاق متوسط المدى، وإطار الميزانية متوسطة المدى اللذين يشكلان أداتين أساسيتين لتطوير مسار ميزانية متعدد السنوات.

● **عصرنه النظام البنكي والمالي** : سيتم التركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على عملاء البنوك، وتنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات، وتشجيع الادخار، كما سيتم تشجيع الابتكار المالي وتنوع المنتجات المالية المبتكرة بما في ذلك طرح الأوراق المالية في السوق في إطار التمويل البديل مثل الصكوك و تطوير شبكات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى تطوير سوق البورصة.

● **تطوير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية ووظيفة الاستشراف** : تعمد الدولة على تطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية والاجتماعية يدمج معايير الشفافية والتحيين، وتوثيق البيانات وسيولتها لفائدة الأعوان الاقتصاديين والدولة، كما ستقوم باستكمال الدراسة

¹ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16/02/2020، ص 20-22، على موقع بوابة الوزير

الأول <http://www.premier-ministre.gov.dz/> تاريخ الإطلاع (2022/02/12)

الإستراتيجية بعنوان "رؤية الجزائر 2035 الموجهة إلى أن تستعمل إطار مرجعي أساسي لمختلف القطاعات، وتطوير نظام وطني.

ب - التجديد الاقتصادي : إن عملية التجديد الاقتصادي تتطلب تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية وتمثل في:

• تعزيز إطار تطوير المؤسسة : وهذا من خلال تشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة في إطار منظم يهدف إلى تعزيز التنافسية وزيادة استخدام القدرات الإنتاجية المتاحة في مختلف قاعات النشاط، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع المستثمر الأجنبي، كما ستهتم بتطوير مختبرات الرقابة الصناعية .

• التحسين الجوهرى لمناخ الأعمال : تسعى الدولة إلى تجديد واستقرار الإطار القانوني من أجل تشجيع النشاطات الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ستعمل على إزالة العراقيل البيروقراطية من خلال تطوير عمليات الرقابة البعدية ، و الإبقاء على الأنظمة التفاضلية التحفيزية على الإستثمار المقررة لفائدة المشاريع التي سيتم إنجازها في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

• ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي : سيتم فتح فضاءات جديدة لإنتاج العقار الاقتصادي في الهضاب العليا وولايات الجنوب، وتحسين تسيير العقار الصناعي من خلال مكافحة ظاهرة عدم استغلال الأراضي الممنوحة للاستثمار.

• التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية : من خلال تشجيع الصناعات الزراعية، الصيدلانية ، الكيمائية والنسيج ومواد البناء، كما ستراجع الحكومة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام CKD من أجل رفع معدل الاندماج الوطني ضمن أنشطة التركيب والتجميع في الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، إلى جانب تنفيذ برامج استكشاف ودراسات القدرات المنجمية، إضافة إلى تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي.

• تثمين الإنتاج الوطني : سيتم إعادة استعادة توازن ميزان المدفوعات، عن طريق ضبط وتقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، والقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد، أيضا ستنجز مناطق تطهير المجال التجاري.

حرة على مستوى ولايات الحدود الجنوبية، وتنشئ منصات لوجستكية مخصصة للتصدير.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

- تطوير المجال التجاري : عن طريق محاربة التجارة الموازية، ورقمنة القطاع التجاري، وتطوير التجارة الالكترونية، عصنة أداة الرقابة وتعزيزها لقمع الغش وحماية مصالح المستهلك، كذلك سيتم استحداث وكالة وطنية للأمن الصحي للأغذية ووضع شبكة للمخابر في الموانئ والمطارات لمراقبة نوعية المواد الواردة والصادرة.
- الانتقال الطاقوي : عبر تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية، بوضع برنامج لتطوير الطاقات المتجددة بقدرة 15.000 ميغاواط، في آفاق سنة 2035، منها 4.000 ميغاواط بحلول سنة 2024.
- الفلاحة والصيد البحري : تسعى الدولة إلى رفع الإنتاج والإنتاجية وذلك من خلال استعمال التقنيات العصرية في ميدان الفلاحة، ترقية وتنمية صادرات المنتجات الفلاحية والغابية، وترشيد استيراد المنتجات الغذائية المدعمة، الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي، إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية، وضع نظام جديد لتمويل الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، دعم قدرات التخزين، كذلك الاهتمام بالفلاحة الصحراوية، وتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.
- من أجل صناعة سياحية وسينماتوغرافية حقيقية : تعزم الحكومة ترقية السياحة من خلال تشجيع منتجات الصناعة التقليدية، وتعزيز الجاذبية السياحية الوطنية، وكذا دعم قدرات المهن السينمائية بتشجيع الاستثمار في الميدان السينماتوغرافي، من خلال إقرار تحفيزات جبائية ومزايا بنكية لفائدة المنتجين والمستثمرين.
- تطوير منشآت لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال : وذلك قصد بروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي، عبر تسيير وحوكمة الإنترنت وتطوير خدمات المصالح البريدية وتشجيع بروز التجارة الإلكترونية.
- اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع : سيتم إنشاء دائرة وزارية جديدة تعنى بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، إضافة إلى دعم تمويل المؤسسات المبتكرة الصغيرة والناشئة في مجال اقتصاد المعرفة، إنشاء وتعزيز الضرورية بين الحاضنات والمسرعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء، واستحداث صندوق موجه خصيصا لدعم تحويل التكنولوجيا.

ج- مكافحة البطالة وترقية التشغيل : إن اختلال توازن الكفاءات بين نتاج المنظومة التربوية والتكوينية واحتياجات السوق يعد العامل الأساسي الذي يسبب ويزيد من حدة البطالة الهيكلية لدى الشباب بوجه خاص وتنامي النشاط الموازي في الاقتصاد، إلى جانب ضعف النمو الاقتصادي الذي يصعب في ظلّه استحداث مناصب شغل تسمح بامتصاص نسبة البطالة، وعلى إثر ذلك تسعى الحكومة إلى تقليص نسبة هاته الأخيرة إلى أدنى من 10% خلال الفترة 2020-2024 وذلك عن طريق:

- تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل : بتحسين الأداء النوعي للمنظومة التربوية والتعليم التقني والتكوين المهني من أجل الملائمة بين المورد البشري واحتياجات سوق العمل.
- ترقية التشغيل : بوضع آليات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني ولحاملي الشهادات نحو القطاعات الاقتصادية خاصة، مع استفادة أرباب العمل من الإعفاءات الجبائية.
- دعم استحداث النشاطات : سيتم تحفيز الاستثمار واستحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات الموفرة لذلك، كالزراعة والصناعة والرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية، وكذا التشجيع على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

د – التنمية البشرية : في إطار تنمية الموارد البشرية سيتم دعم مختلف القطاعات التربوية والتعليمية والتكوينية وكذا قطاعي الصحة والرياضة كالتالي:

• التربية : يقدر حاليا عدد المنشآت التربوية بـ 27,634 مؤسسة تستقبل 9.597.267 تلميذ، و479.081 أستاذ، وهناك جملة من الأعمال تخص مجال الإصلاح البيداغوجي وإجبارية التمدرس، وتعزيز التعليم والتكوين عن بعد، وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال التعليمية، وتحسين حوكمة المنظومة التربوية وترقية تكوين المستخدمين، وتوفير النقل المدرسي وتطوير التربية الصحية.

• التعليم العالي : بتحسين نجاعة حوكمة الجامعات وتفتحها على المحيط الوطني والدولي، وتعزيز اختصاصات البيداغوجية وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، وتشجيع حملة الشهادات على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

• التكوين المهني : بتوسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين، وإنشاء فروع الامتياز ضمن الشعب ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الشراكة وتفعيل مؤسسات الهندسة البيداغوجية، وتطوير التكوين عن بعد، وعصرنة ورقمنة النشاطات.

الصحة : تطوير قدرات الهياكل الجوارية والمنشآت الأساسية الإستشفائية والصحة الجوارية، وتعزيز البرامج الصحية الخاصة بولايات الجنوب والهضاب العليا، مع إتاحة جميع الظروف التي تسمح بضمان الوفرة الدائمة للمنتجات الصيدلانية، ووضع برنامج خاص لتكوين مهني

•الرياضة : بترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة، مع تسليم مختلف البرامج الاستثمارية عند نهاية هذه السنة، لاسيما منها المشاريع الكبرى للملاعب التي من شأنها أن تحتضن التظاهرات الدولية على المدى القصير (ألعاب البحر الأبيض المتوسط في سنة 2021 بوهران، والبطولة الإفريقية لكرة القدم للاعبين المحليين في سنة 2022 على مستوى 04 مدن)، الرفع من قدرات وتأهيل أزيد من 6000 منشأة رياضية.

هـ - السياسة الاجتماعية : سيتم ضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 ما يلي:

- رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها : وذلك برفع الأجر الوطني القاعدي الأدنى المضمون إلى 20.000 دج، وإعفاء ذوي الدخل الضعيف من الضريبة على الدخل الإجمالي، كذلك حماية وترقية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم في الحياة العملية.
- الإسكان : ستعمل الحكومة على القضاء الكلي على البيوت القصدية المحصاة، وتنفيذ برامج إسكان جديدة قوامها 1.000.000 سكن بكل الأصناف خلال المخطط الخماسي 2020-2024.
- التزويد بالماء والطاقة : سيتم توصيل قنوات المياه الشروب إلى كافة المناطق المعزولة، أيضا إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر، وبناء السدود لرفع القدرات الوطنية لتخزين المياه السطحية إلى 10 ملايين م، أما في مجال الطاقة فسيتم استكمال البرامج العمومية الجاري إنجازها بربط 398.000 بيت بالغاز و 112.000 بيت بالكهرباء، وكذا تزويد المناطق النائية والمدن الجديدة والأقطاب الحضرية بالكهرباء.
- النقل : ستستفيد الشبكات المختلفة عبر التراب الوطني من ربط شبكات الطرق والسكك الحديدية لفك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، كما سيشرع في أشغال تمديد خطوط مترو.

المبحث الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

سنركز في هذا الجزء من البحث على تحليل واقع الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال مراحلها الاقتصادية التي شهدت عبره عدة اختلالات ضمن مؤشراتهما الاقتصادية الكلية، وتغير السياسة المالية المنتهجة من

الانكماشية فترة التسعينات إلى التوسعية فترة بداية الألفية الثالثة، وكذا مدى توافق تلك المؤشرات مع النتائج المحققة من خلال المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)

لتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر سنعرض تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة مع نمو القطاعات المختلفة من قطاع المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات.

1- تطور النمو الاقتصادي (1990-2018) :

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول منها الجزائر، والذي عرف تغيرات عدة على طول الفترة 1990-2018، فحسب ما يوضحه الجدول (3-32) والشكل (3-24) يمكن تقسيم تطور معدل النمو الاقتصادي إلى أربع مراحل كالآتي:

• المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1994) : سجلت معدلات منخفضة وسالبة للنمو الاقتصادي في ذلك إلى تداعيات آثار الأزمة النفطية سنة 1986، بداية فترة التسعينات ما بين 1990 و1994، ويرجع ذلك إلى تداعيات آثار الأزمة النفطية سنة 1986، إضافة إلى كون هذه الفترة هي بداية مرحلة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق في ظل عدم وجود الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كما عرف معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كذلك معدلات سالبة خلال هذه الفترة بأدنى قيمة له -4.4% سنة 1993، ولا يختلف عنه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات أين عرف انخفاضا محسوسا من 61.1% سنة 1991 إلى 22.7% سنة 1994. وما ميز هذه الفترة أيضا ارتفاع معدل النمو الديمغرافي عن معدل النمو الاقتصادي، مسجلا بذلك أعلى مستويات له، بمعدل متوسط 2.41% للنمو الديمغرافي مقابل معدل متوسط للنمو الاقتصادي بـ -0.32%.

• المرحلة الثانية خلال الفترة (1995-2000) : عرفت هذه الفترة تباينا في معدل النمو الاقتصادي، حيث 3.8% سنة 1995 إلى 4.1% سنة 1996، لينخفض سنة 1997 إلى 1.1% ارتفاع معدل النمو من ثم ارتفع إلى 5.1% سنة 1998، ثم عاد للانخفاض مجددا سنة 1999 إلى 3.2%، وسنة 2000 ارتفع إلى 3.8%، و يعود ذلك إلى تعدد الشروط المملية على الجزائر من خلال اتفاقياتها مع المؤسسات الدولية.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

وبالمثل شهدت معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذبا حيث انتقل من 1.7% سنة 1995 لينخفض تدريجيا إلى -0.6% سنة 1997، ثم ارتفع بعدها إلى 3.5% سنة 1998، ليعود وينخفض إلى 1.6% سنة 1999، أما بخصوص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فقد سجل أعلى مستوى، له سنة 1995 بـ 30.2% ثم انخفض إلى 6.8% سنة 2000، وعن معدل النمو الديمغرافي 2.05% سنة 1995 إلى 1.51% سنة 2000. فقد حقق انخفاضا محسوسا من 2.05% سنة 1995 إلى 1.51% سنة 2000.

● **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2001-2005):** انطلاقا من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، حيث ارتفع من 3% سنة 2001 إلى أعلى معدل مسجل له خلال الفترة 7.2% سنة 2003، ويرجع ذلك إلى تحسن وارتفاع أسعار النفط، والتي أطلق العنان على إثرها لبداية تسطير البرامج التنموية وتطبيقها.

انعكس ذلك على تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات و التي شهدت تحسنا هي الأخرى على طول الفترة، أما عن معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فقد ارتفع من -1.5% سنة 2001 إلى 5.5% سنة 2003، و 4.2% سنة 2005 وبخصوص معدل النمو الديمغرافي فقد عرف استقرار على طول الفترة بمعدل متوسط قدره 1.58%.

● **المرحلة الرابعة خلال الفترة (2006-2014):** شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا على طول الفترة محققة أعلى معدل نمو 3.8% سنة 2014 وأدنى معدل نمو سنة 2009 بـ 1.6%، لكن تبقى تلك المعدلات منخفضة مقارنة بالفترة التي سبقتها، رغم انتعاش أسعار النفط التي وصلت إلى أعلى مستوى لها بسعر متوسط 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ثم تراجع إلى 96.29 دولار للبرميل سنة 2014، وهذا لركود قطاع المحروقات وتسجيله لمعدلات نمو منخفضة وسلبية خلال الفترة.

بينما عرفت معدلات النمو للناتج الحقيقي خارج المحروقات تحسنا ملحوظا أين وصل إلى 19.7% سنة 2011، في حين انخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مسجلا معدلات سلبية سنتي 2006 و2009، وبمعدل متوسط قدره 0.89% خلال هذه الفترة، أما معدل النمو الديمغرافي فقد ارتفع من 1.75% سنة 2006 إلى 2.13% سنة 2014.

● **المرحلة الخامسة خلال الفترة (2015-2018):** عرفت هذه الفترة انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي 3.7% سنة 2015 إلى 1.4% سنة 2018، وهذا لتراجع نمو قطاع المحروقات بفعل تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014، كما تراجعت على إثرها معدلات نمو نصيب الفرد من

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

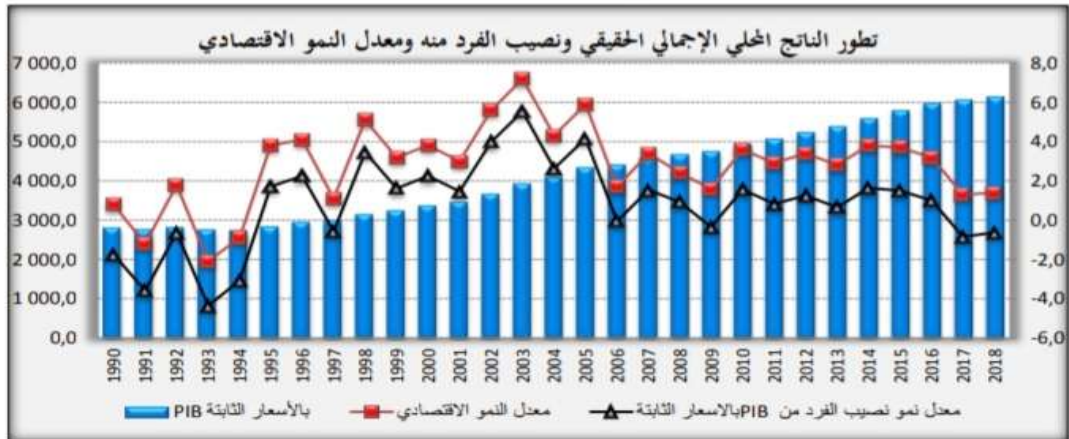
إجمالي الناتج المحلي وكذا معدلات نمو الناتج خارج المحروقات، بينما ظلت معدلات النمو الديمغرافي مستقرة عند مستوى 2%.

الجدول (19) تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من PIB الوحدة مليار دج

السنة	PIB بالأسعار الجارية	PIB بالأسعار الثابتة	معدل النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية	معدل نمو نصيب الفرد من PIB بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من PIB بالأسعار الثابتة	معدل نمو نصيب الفرد من PIB بالأسعار الثابتة	معدل نمو PIB خارج المحروقات	معدل النمو الديمغرافي
1990	554,4	2 800,6	0,8	22 156,0	-	111 924,7	-1,75	454,4	2,51
1991	862,1	2 767,0	-1,2	33 620,6	51,7	107 903,5	-3,6	732,1	2,48
1992	1 074,7	2 816,8	1,8	40 908,1	21,7	107 219,7	-0,6	894,7	2,45
1993	1 189,7	2 757,6	-2,1	44 237,6	8,1	102 536,6	-4,4	939,6	2,37
1994	1 487,4	2 732,8	-0,9	54 095,3	22,3	99 389,0	-3,1	1 153,2	2,24
1995	2 005,0	2 836,7	3,8	71 453,8	32,1	101 092,3	1,7	1 501,6	2,05
1996	2 570,0	2 953,0	4,1	89 968,1	25,9	103 372,9	2,3	1 842,3	1,80
1997	2 780,2	2 985,4	1,1	95 719,3	6,4	102 786,7	-0,6	1 941,2	1,68
1998	2 830,5	3 137,7	5,1	95 926,1	0,2	106 337,1	3,5	2 192,3	1,59
1999	3 238,2	3 238,1	3,2	108 066,0	12,7	108 062,7	1,6	2 347,3	1,55
2000	4 123,5	3 361,2	3,8	135 570,6	25,5	110 506,0	2,3	2 507,2	1,51
2001	4 227,1	3 462,0	3,0	136 892,8	1,0	112 114,4	1,5	2 783,2	1,52
2002	4 522,8	3 655,9	5,6	144 234,9	5,4	116 588,0	4,0	3 045,7	1,55
2003	5 252,3	3 919,1	7,2	164 918,4	14,3	123 055,5	5,5	3 383,4	1,57
2004	6 149,1	4 087,6	4,3	189 998,7	15,2	126 300,5	2,6	3 829,3	1,62
2005	7 562,0	4 328,8	5,9	229 805,6	21,0	131 549,3	4,2	4 209,1	1,67
2006	8 501,6	4 402,4	1,7	253 924,2	10,5	131 488,0	-0,05	4 619,4	1,75
2007	9 352,9	4 552,0	3,4	274 310,4	8,0	133 506,3	1,5	5 263,6	1,84
2008	11 043,7	4 661,3	2,4	319 265,2	16,4	134 754,1	0,9	6 042,2	1,45
2009	9 968,0	4 735,9	1,6	282 636,5	-11,5	134 282,1	-0,4	6 858,9	1,96
2010	11 991,6	4 906,4	3,6	333 302,7	17,9	136 370,8	1,6	7 811,2	2,01
2011	14 589,0	5 048,6	2,9	397 323,6	19,2	137 501,4	0,8	9 346,5	2,05
2012	16 209,6	5 220,3	3,4	432 289,6	8,8	139 226,3	1,3	10 673,2	2,12
2013	16 647,9	5 366,5	2,8	434 598,9	0,5	140 127,4	0,6	11 679,9	2,14
2014	17 228,6	5 570,4	3,8	439 870,8	1,2	142 414,0	1,6	12 570,8	2,13
2015	16 712,7	5 776,5	3,7	418 203,7	-4,9	144 546,0	1,5	13 578,5	2,17
2016	17 514,6	5 961,3	3,2	428 901,8	2,6	145 982,5	1,0	14 489,0	2,18
2017	18 575,8	6 038,8	1,3	445 237,7	3,8	144 743,2	-0,8	14 876,1	2,17
2018	20 259,0	6 123,4	1,4	475 810,1	6,9	143 815,6	-0,6	15 711,3	2,05

المصدر: سانا- البنك الدولي. على المدقع <https://data.worldbank.org/indicator> تاريخ الاطلاع: 2020/08/01

الشكل 1 : تطور الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه ومعدل النمو الاقتصادي



من اعداد الطالب

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

تطور النمو القطاعي (1990-2018):

يظل قطاع المحروقات مهما على الاقتصاد الجزائري مقارنة مع غيره من القطاعات و التي سنعرضها بالتفصيل كما يلي :

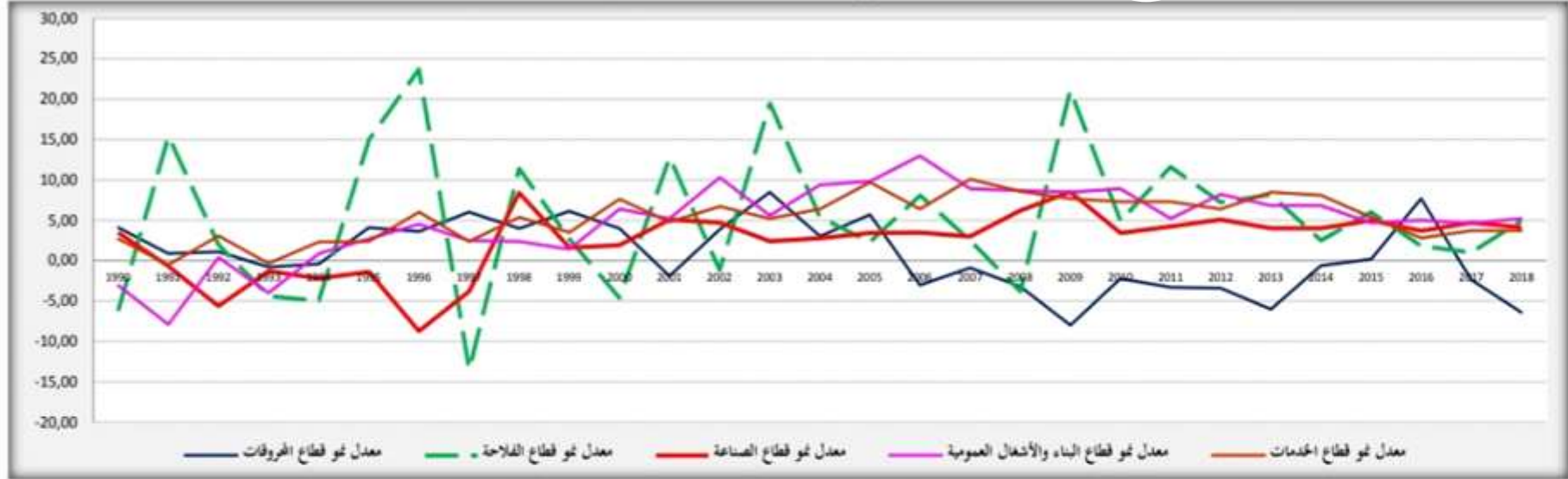
الجدول 20 تطو القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الوحدة : مليار دج

السنة	قطاع المحروقات			قطاع الفلاحة			قطاع الصناعة			قطاع البناء والأشغال العمومية			قطاع الخدمات		
	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو	القيمة المضافة	نسبته من PIB	معدل النمو
1990	125,2	22,58	4,10	62,7	11,31	-6,20	66,9	12,07	3,50	61,8	11,15	-3,10	112,7	20,33	2,70
1991	236,2	27,40	0,90	87,3	10,13	15,40	99,5	11,54	-0,70	85	9,86	-7,90	171,8	19,93	-0,50
1992	250,4	23,30	1,10	128,4	11,95	2,00	127,1	11,83	-5,60	112,2	10,44	0,40	220,4	20,51	3,10
1993	247,4	20,79	-0,80	131,1	11,02	-4,40	130,8	10,99	-1,30	134,8	11,33	-4,00	275,2	23,13	-0,35
1994	327,3	22,00	-0,40	145,6	9,79	-5,00	161,7	10,87	-2,20	169,5	11,40	0,90	351,6	23,64	2,30
1995	505,6	25,22	4,10	196,6	9,81	15,00	193,9	9,67	-1,40	213,1	10,63	2,70	459,6	22,92	2,40
1996	750,4	29,20	3,60	277,8	10,81	23,70	213,4	8,30	-8,70	245,7	9,56	4,50	560,3	21,80	6,00
1997	839	30,18	6,00	240,4	8,65	-13,50	222,1	7,99	-3,80	276,6	9,95	2,50	633,8	22,80	2,40
1998	638,2	22,55	4,00	324,8	11,48	11,40	256,8	9,07	8,40	300,9	10,63	2,40	696,7	24,61	5,40
1999	890,9	27,51	6,10	359,7	11,11	2,70	270,4	8,35	1,60	307,7	9,50	1,40	770,3	23,79	3,50
2000	1616,3	39,20	4,00	346,2	8,40	-4,60	290,7	7,05	1,90	335	8,12	6,40	842,7	20,44	7,60
2001	1443,9	34,16	-1,90	412,1	9,75	12,80	315,2	7,46	5,10	358,9	8,49	5,20	921,8	21,81	4,80
2002	1477	32,66	3,90	417,2	9,22	-1,20	337,6	7,46	4,70	409,9	9,06	10,30	1004,2	22,20	6,70
2003	1868,9	35,58	8,50	515,3	9,81	19,50	355,4	6,77	2,40	445,2	8,48	5,60	1112,2	21,18	5,20
2004	2319,8	37,73	3,00	580,5	9,44	5,40	388,2	6,31	2,80	508	8,26	9,40	1138	18,51	6,40
2005	3352,9	44,34	5,70	581,6	7,69	2,30	418,3	5,53	3,40	564,4	7,46	9,80	1518,9	20,09	9,70
2006	3882,2	45,66	-3,00	641,3	7,54	8,10	449,5	5,29	3,50	674,3	7,93	13,00	1698,1	19,97	6,40
2007	4089,3	43,72	-0,90	708,1	7,57	2,50	479,8	5,13	3,00	825,1	8,82	8,90	1919,6	20,52	10,10
2008	4997,6	45,25	-3,20	727,4	6,59	-3,80	519,6	4,70	6,20	956,7	8,66	8,70	2113,7	19,14	8,60
2009	3109,1	31,19	-8,00	931,3	9,34	21,10	570,7	5,73	8,50	1094,8	10,98	8,50	2349,1	23,57	7,70
2010	4180,4	34,86	-2,20	1015,2	8,47	4,90	617,4	5,15	3,40	1257,4	10,49	8,90	2586,3	21,57	7,30
2011	5242,5	35,93	-3,30	1183,2	8,11	11,60	664,2	4,55	4,20	1333,3	9,14	5,20	2933,2	20,11	7,30
2012	5536,4	34,16	-3,40	1421,7	8,77	7,20	729,5	4,50	5,10	1491,2	9,20	8,20	3305,1	20,39	6,40
2013	4968	29,84	-6,00	1640	9,85	8,20	771,8	4,64	4,00	1627,4	9,78	6,80	3849,8	23,12	8,50
2014	4657,8	27,04	-0,60	1772,2	10,29	2,50	837,7	4,86	4,00	1794	10,41	6,80	4186,4	24,30	8,10
2015	3134,2	18,75	0,20	1935,1	11,58	6,00	919,3	5,50	5,00	1917,2	11,47	4,70	4553,1	27,24	5,40
2016	3025,6	17,27	7,70	2140,3	12,22	1,80	979,3	5,59	3,70	2072,9	11,84	5,00	4841,3	27,64	2,80
2017	3699,7	19,92	-2,40	2219,1	11,95	1,00	1044,9	5,63	4,70	2203,7	11,86	4,60	4858,9	26,16	3,70
2018	4547,8	22,45	-6,40	2426,9	11,98	5,00	1128,0	5,57	4,10	2346,4	11,58	5,20	5305,4	26,19	3,70

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <http://www.ons.dz> تاريخ الاطلاع (2020/08/05)

الفصل الرابع تحليل وضعيّة الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

الشكل 2 : تطور معدلات النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) الوحدة : %



الشكل 3 : متوسط نسبة القيمة المضافة للقطاعات من PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من اعداد الطالب

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

أ- نمو قطاع المحروقات : كما ذكرنا سابقا فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في موارد ميزانيته على الإيرادات النفطية، وخلال الفترة ما بين 1990 و 2018 فقد عرف قطاع المحروقات تغيرات في قيمته المضافة ما بين الانتعاش والارتفاع سنوات (1991، 2000 و2005) والركود بتسجيل معدلات نمو سلبية سنوات (1993 ، 1998 ، 2001 و 2009) متأثرا بتذبذب أسعار النفط والأزمات الاقتصادية منها والسياسية حسب ما يوضحه الشكل (2)، وقد تعرضنا إلى أهم النقاط التي أدت إلى تلك التغيرات من خلال تطور الجباية البترولية خلال الفترة ما بين (1990-2018) ⁽¹⁾.

ويحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى في نسبة قيمته المضافة من إجمالي الناتج المحلي، بمعدل تراوح بين أدنى بـ 22% سنوات التسعينات وكأقصى بـ 45.66% بداية الألفية الثالثة، لكنه سجل أدنى مستوى له سنة 2016 بنسبة 17.27% لمزاحمته من طرف قطاعي الفلاحة والخدمات وكذا انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز، وتراجع الطلب على المحروقات لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وبرز العروض الجديدة الناتجة عن استغلال الغاز الصخري.

4.27% وهو معدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، غير أنه يظل الأخير في ترتيب القطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط معدل 9.81% على طول الفترة (1990-2018) حسب الشكل (2) ، وكذا الحال بالنسبة لقيمه المضافة ونسبتها من الناتج المحلي التي تبقى ضعيفة مقارنة مع غيرها من القطاعات ، ويرجع ذلك إلى ضعف العمالة الصناعية التي لا تتجاوز متوسط 13% من إجمالي اليد العاملة النشطة، وكذا التفاوت الكبير في الأجور بين القطاع العام والخاص، وهيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية، كما توقفت عدة مؤسسات عن النشاط الصناعي من ضمن 97803 مؤسسة صناعية إلى غاية سنة 2018.

ويشمل النشاط الصناعي عشرة (10) فروع هي الطاقة والمياه، الصناعة الميكانيكية والكهرباء، مواد البناء، الصناعات الكيماوية البلاستيك والمطاط، الصناعات الغذائية، الصناعات الاستخراجية (المناجم والمحاجر)، النسيج والملابس الجاهزة، الجلود والفرو والأحذية، الخشب والورق والفلين، وصناعات أخرى مختلفة، وتعد الفروع الخمسة الأولى من الأنشطة المساهمة في نمو النشاط الصناعي، فيما تبقى بقية الفروع ضعيفة الإنتاج، ولذلك تدعو الحاجة الملحة لرفع مستوى الاستثمار في كل فروع الصناعة خاصة ذات النمو الضعيف وذلك لتكثيف النسيج الصناعي وبناء اقتصاد إنتاجي مولد للشغل في صالح مختلف فئات المجتمع والرفع من العرض الداخلي.

ارجع إلى المطلب الثاني من المبحث الثاني.¹

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

د- نمو قطاع البناء والأشغال العمومية : كغيرها من القطاعات عرف البناء والأشغال العمومية معدلات نمو منخفضة وسالبة بداية سنوات التسعينات قدرت أدنى مستوى لها سنة 1991 بـ 7.9% للزعزعة الأمنية التي عاشتها البلاد، وبداية من سنة 2000 إلى 2012 حققت معدلات مرتفعة بمتوسط نمو 8.32% بسبب تولى الحكومة الاهتمام البالغ والأكبر لهذا القطاع في مشاريعها التنموية التي سطرتهها بداية من سنة 2001، والتي خصصت للسكن ولتطوير البنية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات، بعدها بدأ معدل نمو القطاع في التناقص من 8.2% سنة 2012 إلى 4.6% سنة 2017 و 5.2% سنة 2018، ويعود ذلك لإتمام معظم المشاريع الكبرى للبنية التحتية والسكن بمختلف صيغه، حيث تم تسليم 300800 وحدة سكنية سنة 2017 منها 30% خصت السكن الاجتماعي و56.6% خصت السكن المدعم.

ويحتل هذا القطاع المركز الثالث بعد قطاعي المحروقات والخدمات بمتوسط نسبة 9.88% كمساهمته في القيمة المضافة لإجمالي الناتج المحلي، يشغل حوالي مليون عامل بنسبة 17% من القوى المشتغلة.

هـ - نمو قطاع الخدمات : لهذا القطاع دور كبير فتحريك الاقتصاد الوطني وينقسم إلى قسمين هما:

- خدمات مسوقة (خدمات خارج الإدارات العمومية) : تشمل التجارة، الفنادق، النقل والاتصالات، الخدمات المقدمة للمؤسسات والخدمات المقدمة للأسر.

- خدمات غير مسوقة (خدمات الإدارات العمومية): تشمل خدمات الإدارات العمومية، خدمات مصرفية والأعمال العقارية.

بلغت القيمة المضافة للخدمات المسوقة وغير المسوقة 5305.4 مليار دج سنة 2018 بعدما كانت تقدر بـ 112.7 مليار دج 1990 ، أي تضاعفت خلال هذه الفترة بأكثر من 47 مرة، ويبقى قطاع الخدمات ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات بعد قطاع المحروقات والأول في الإنتاج خارج المحروقات، حيث سجل معدل 22.33% كمتوسط لنسبة القيمة المضافة من إجمالي الناتج الخام على طول الفترة (1990-2018) ، كما يضم الخدمات أكثر من نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يشغل ما يقارب 6.4 مليون شخص (59.1% من التشغيل الإجمالي)، ويعود الأداء الجيد للخدمات المسوقة إلى النمو القوي للإنتاج الفلاحي وارتفاع الواردات بصفة معتبرة الذي يسمح بتسجيل مستوى عال لنشاط النقل والتوزيع.

وقد تأثر معدل نمو القيمة المضافة للخدمات بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية، حيث نرى أدنى مستويات له سجلت خلال السنوات 1998 بـ 9.92% و 2008 بـ 10.11% وظهرت جليا خاصة في

2014 أين ساهم القطاع بـ 8.74% من القيمة المضافة للناتج، 0.36% سنة 2017، من جهة أخرى انخفض معدل النمو الحقيقي للقطاع من 8.5% سنة 2013 إلى 2.8% سنة 2016 و 3.7% سنتي 2017

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

و2018، وهذا ما يعكس تباطؤ نمو كل من الواردات من السلع وتراجع قطاع التجارة والتي تعد هي وقطاع النقل والاتصالات عصب الخدمات المسوقة المنتجة للقيمة المضافة للخدمات والتي تساهم بنسبة أكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني : تحليل تطور التضخم في الجزائر (1990-2018).

يعتبر التضخم المؤشر العاكس للاستقرار في المستوى العام للأسعار ، حيث يمثل احصائيا عن التغير النسبي لأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية (IPC) ، أي :

$$\text{التضخم} = \frac{IPC_T - IPC_{T-1}}{IPC_{T-1}} \cdot 100\%$$

و هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال الإجراءات لكبح التضخم لآثاره السلبية على النمو الاقتصادي ، وكذا المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين ، وقد عرف الاقتصاد الوطني ضغوطات تضخمية خلال الفترة (1990-2018) نوضحها في الجدول (21)

الجدول (21) : تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)

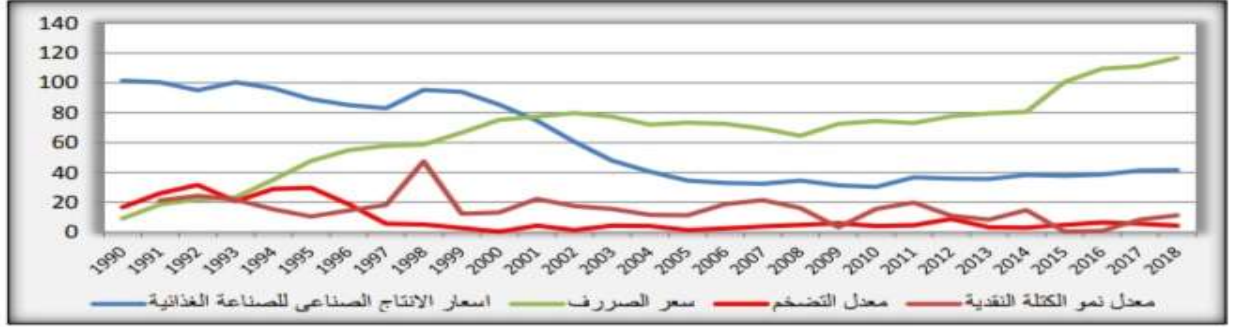
السنة	المؤشر العام للأسعار	معدل التضخم	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية	سعر الصرف دج/دولار	أسعار الإنتاج الصناعي للصناعة الغذائية
1990	21,16	16,65	343	-	8,96	101,5
1991	26,64	25,90	415,3	21,08	18,47	100,30
1992	35,08	31,68	515,9	24,22	21,84	95,10
1993	42,28	20,52	627,4	21,61	23,35	100,50
1994	54,54	29,00	723,5	15,32	35,06	96,40
1995	70,79	29,79	799,5	10,50	47,66	89,00
1996	84,03	18,70	915,1	14,46	54,75	85,00
1997	88,82	5,70	1081,5	18,18	57,71	83,10
1998	93,26	5,00	1592,5	47,25	58,74	95,40
1999	95,68	2,59	1789,4	12,36	66,57	93,90
2000	95,99	0,35	2022,5	13,03	75,26	85,50
2001	100	4,18	2473,5	22,30	77,22	74,80
2002	101,41	1,41	2901,5	17,30	79,68	60,60
2003	105,76	4,28	3354,4	15,61	77,39	48,00
2004	109,95	3,96	3738	11,44	72,06	40,50
2005	111,47	1,38	4157,6	11,23	73,28	34,60
2006	114,05	2,31	4933,7	18,67	72,65	33,00
2007	118,24	3,68	5994,6	21,50	69,29	32,30
2008	123,99	4,86	6956	16,04	64,58	34,50
2009	131,1	5,74	7173,1	3,12	72,65	31,30
2010	136,23	3,91	8280,6	15,44	74,39	30,30
2011	142,39	4,52	9929,2	19,91	72,94	36,60
2012	155,05	8,89	11015,1	10,94	77,54	35,90
2013	160,1	3,25	11941,5	8,41	79,37	35,60
2014	164,77	2,92	13686,7	14,61	80,58	38,20
2015	172,65	4,78	13704,5	0,13	100,69	37,80

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

38,60	109,44	0,82	13816,3	6,40	183,7	2016
41,30	110,97	8,38	14974,6	5,59	193,97	2017
41,50	116,59	11,10	16636,7	4,27	202,25	2018

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع : <http://www.ons.dz/> تاريخ الاطلاع (2020/08/10)

الشكل 4 : تطور معدل التضخم وأسعار الإنتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من اعداد الطالب

شهد التضخم عد تغيرات يمكن ذكرها عبر المراحل التالية :

- المرحلة الأولى خلال الفترة (1995-1990) : عرفت هذه الفترة بمعدلات التضخم المرتفعة جدا وصلت من 16.65% سنة 1990 إلى أقصاها 29.79% سنة 1995، ويرجع ذلك إلى زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أفريل 1994 بنسبة 40.17%، وهذا جراء بداية تطبيق الاتفاقية المبرمة من طرف الدولة مع مؤسسات النقد الدولية.
- المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-1996) : خلال هذه الفترة انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ حيث بلغت أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.35%، وتعود هذه النتائج بفضل تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي والداعي إلى تخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم.
- المرحلة الثالثة خلال الفترة (2018-2001) : يتجلى خلال هذه المرحلة عودة ظهور الموجات التضخمية ولكن بأقل حدة من المرحلة الأولى فترة بداية التسعينات بسبب تنفيذ البرامج التنموية وزيادة الإنفاق العمومي، حيث سجل سنة 2001 معدل 4.18% وسنة 2003 معدل 4.28% و سنة 2008 معدل 4.86%، لتصل سنة 2012 إلى أكبر معدل خلال هذه الفترة قدر بـ 8.89%، ذاك الارتفاع إلى عدة عوامل نذكرها:

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

- النمو القوي للكتلة النقدية الذي وصل إلى 19.21% سنة 2011 و10.94% سنة 2012، والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%¹.

- الزيادة المعتبرة للأجور أحيانا برقمين، ذات التأثير المضخم بأثر الصدى وبالترايط المتزايد المعتبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل.

- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة².

- ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية التي ساهمت في نسبة التضخم بـ 14% سنة 2012، وبـ 30% سنة 2011³.

- ارتفاع أسعار الصرف التي ساهمت في نسبة التضخم بـ 2% سنة 2012، و7% سنة 2011³.
وقد تراجع معدل التضخم سنة 2018 إلى 4.27% بعدما انخفض من 6.40% سنة 2016 إلى 5.59% سنة 2017، رغم الارتفاع النسبي للتوسع النقدي في السنوات الأخيرة، وتفسر هذه التطورات غير النمطية، إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة، في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية⁴، إلى جانب الاستقرار النسبي لأسعار الصرف التي ساهمت في انخفاض التضخم حسب ما يوضحه الجدول (21).

المطلب الثالث : تحليل تطور وضعية التوازن والمالية الخارجية في الجزائر للفترة (1990-2018)

إن الوضعية الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر فترة الثمانينات دفعت بها إلى اتخاذ تدابير إصلاحية لاسترجاع الاستقرار الاقتصادي خاصة الوضعية الخارجية منها، فتبنت بداية سنوات التسعينات التوجه نحو اقتصاد السوق وانفتاح التجارة الخارجية، وقد قيس ذلك بحساب ميزان المدفوعات وما يحويه وما مدى لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية في حالة اختلاله وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في هذا المطلب.

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، نوفمبر 2013، ص52.

² بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص46.

³ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011، نفس المرجع ، ص52.

⁴ بنك الجزائر ، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018، ديسمبر ، 2018 ص5-6.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

1- تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

يعرف ميزان المدفوعات على أنه "سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها في فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة"¹، ويتكون رصيد ميزان المدفوعات من رصدين هما:

-رصيد الحساب الجاري.

-رصيد رأس المال.

ويمكن كتابة علاقات الأرصدة كالتالي :

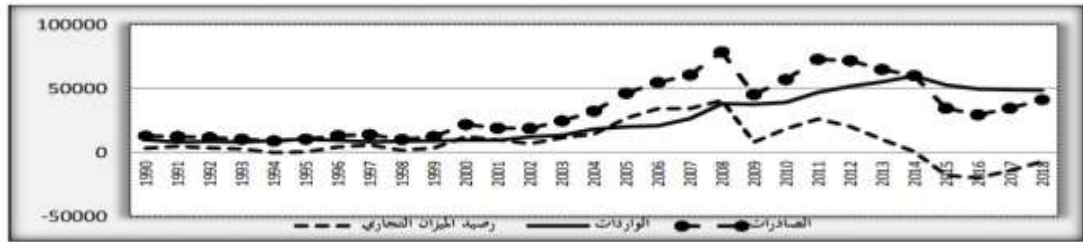
رصيد ميزان المدفوعات = رصيد الحساب الجاري + رصيد رأس المال

رصيد الحساب الجاري = رصيد الميزان التجاري صافي الخدمات + صافي الدخل + صافي التحويلات

رصيد الميزان التجاري = الصادرات - الواردات

رصيد رأس المال = صافي حساب رأس المال + صافي رؤوس الأموال الرسمية + صافي الأخطاء والسهو

الشكل 5 : تطور رصيد الميزان التجاري وهيكله في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من اعداد الطالب

الشكل 6 : تطور أرصدة الحساب الجاري ورأس المال وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر : من اعداد الطالب

نلاحظ من خلال الشكلين (5) و (6) أن الاتجاه العام لتطور أرصدة ميزان المدفوعات

¹ زينب عوض الله ، العلاقات الدولية ، الفتح للطباعة و النشر ، ط1، الإسكندرية ، مصر 2003 ، ص100.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

والحساب الجاري والميزان التجاري وكذا الاتجاه العام للصادرات متوافقة، أما رصيد حساب رأس المال فتطوراته مغايرة تماما عن اتجاه رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على علاقة تغير رصيد ميزان المدفوعات حسب تغير رصيد الميزان التجاري، ويمكن تقسيم تغيرات تطور رصيد ميزان المدفوعات إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1999): تميزت هذه الفترة بأرصدة سلبية لميزان المدفوعات وذلك لانخفاض أسعار البترول ما عدا سنتي 1991 و1992 التي سجل فيها رصيد موجب لميزان المدفوعات 530 مليون دولار و230 مليون دولار على التوالي، نتيجة انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات، وقد سجل أسوأ عجز لميزان المدفوعات سنتي 1994 و1995 بقيمة -4380 مليون دولار و-6320 مليون دولار على التوالي مقابل تراجع أسعار النفط إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1994 و16.86 دولار للبرميل سنة 1995.

● **المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2013):** بداية من الألفية الثالثة سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة، حيث انتقل من 7570 مليون دولار سنة 2000 إلى أعلى رصيد حققه على طول الفترة سنة 2008 بقدر 36990 مليون دولار، مع استمرار العجز المسجل في رصيد حساب المال الذي وصل إلى أكبر عجز له سنة 2006 به -11220 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفاض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3859 مليون دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي تراجعت على إثرها أسعار النفط 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009، ما أدى إلى تراجع صادرات المحروقات من 77194 مليون دولار سنة 2008 إلى 44415 مليون دولار سنة 2009، وما يجب أن ننوه إليه أنه رغم الأزمة المالية العالمية إلا أن ميزان المدفوعات قد حقق رصيد موجب (فائض) وهذا ما يعكس الإدارة الرشيدة للحكومة إزاء الصدمة الخارجية مع تقليل حجم الواردات التي انخفضت آنذاك بمعدل 1.56%، كل هذا ساعد في صلابتها مؤشراتهما الاقتصادية خصوصا بعد تطبيقها لإستراتيجية التحرر من الدين الخارجي الذي سمح بالتقليل القوي للمديونية الخارجية أساسا من سنة 2006 وعموما ترجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة أساسا إلى تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

● **المرحلة الثالثة خلال الفترة (2010-2013):** خلال هذه الفترة وفي ظل السلامة الجيدة للدين الخارجي، فقد تحسن وضع رصيد ميزان المدفوعات، أين بدأت ترتفع أسعار المحروقات حيث وصلت إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 و مع ذلك قل أداء ميزان المدفوعات في سنة 2013

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

مقارنة مع سنوات 2010، 2011 و2012، حيث سجل رصيد قدره 133 مليون دولار، وكذا انخفاض رصيد الحساب الجاري إلى 1153 مليون دولار، ويرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع بمعدل نمو 6.63% (خاصة مواد التجهيز الصناعية ومنتجات شبه تامة الصنع)، المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات بمعدل -9.57% بعد انخفاض سعر النفط إلى 105.87 دولار للبرميل.

● **المرحلة الرابعة خلال الفترة (2014-2018):** شهد رصيد ميزان المدفوعات المدعم بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة 14 سنة متتالية، مع تسجيل تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194.0 مليار دولار في نهاية سنة 2013، ليشهد ميزان المدفوعات في 2014 أول عجز له منذ 1999، تحت الارتفاع القوي للواردات 59670 مليون دولار التي أدت إلى عجز الحساب الجاري، وكذا على وقع الأزمة النفطية العالمية التي زادت من تفاقم العجز سنة 2015 برصيد 27538- مليون دولار نتيجة لانخفاض أسعار البترول، ما أدى إلى تراجع الصادرات بنسبة 42.52% وكذا تسجيل أدنى مستوى رصيد للحساب الجاري خلال الفترة قدر بـ 27290 مليون دولار، كما سجل حساب رأس المال والمعاملات المالية عجزا بـ 248 مليون دولار سنة 2015 مقابل فائضا قدره 3396 مليون دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لخصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري¹.

في سنة 2016 ومع الانخفاض المستمر لأسعار البترول التي وصلت لأدنى مستوى لها بمتوسط 40.68 دولار للبرميل، أدى إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6%، ما نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري للمرة الثانية على التوالي برصيد -20128 مليون دولار بعد أكثر من 20 سنة من الفوائض المتتالية، و مع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع خاصة منتجات التجهيز الصناعية والمنتجات الغذائية والطاقة بنسبة 6.1%، في الحد من العجز في الحساب الجاري والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار².

من جهة أخرى تبقى الصادرات خارج المحروقات منخفضة جدا مقارنة بصادرات المحروقات التي تمثل أكثر من 95% إجمالي الصادرات، ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 64.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 46.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

وسمح الانتعاش في أسعار البترول سنتي 2017 و2018 بعد سنتين من الانخفاض المتواصل إلى زيادة قيمة الصادرات من المحروقات بواقع 18.9% سنة 2017 و 17.16% سنة 2018، وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات تقلص العجز التجاري بمقدار 5.72 مليار دولار سنة 2017 و6.96 مليار دولار سنة 2018، منتقلا إلى 14412 مليون دولار و7450 مليون دولار على التوالي، وعليه تقلص كذلك عجز الحساب الجاري بمعدل 15.72% سنة 2017 و24.46% سنة 2018، وهو ما يعكس فائضا في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح، أو عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار¹.

كما أظهر رصيد حساب رأس المال فائضا في 2017 و2018 قدره 333 مليون دولار و880 مليون دولار على التوالي، ويعود ذلك إلى التراجع الحاد في تدفقات الديون الخارجية وتدفقات الاستثمار المباشر مقابل ارتفاع حساب صافي الأخطاء والسهو، وعموما سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 21763 مليون دولار و15820 مليون دولار سنتي 2017 و2018 على التوالي وهما أقل حدة من عجز سنتي 2016. 2015 ولا يمكن تحليل تطور ميزان المدفوعات دون التطرق إلى الوضعية المالية الخارجية التي تتغير مع تواجد المشاكل الاقتصادية منها اختلال ميزان المدفوعات.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 45.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

2- تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) :

الى جانب ميزان المدفوعات تعتبر المديونية الخارجية من أهم مؤشرات المالية الخارجية لاستقرار الاقتصاد الوطني ، و قد مرت هاته الأخيرة بعدة تطورات يمكن تقسيمها إلى مراحل حسب الجدول الموالي (22).

الجدول 22 : تطور المديونية واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

السنة	المديونية الخارجية مليار دولار	نسبة المديونية إلى PIB (%)	احتياطي الصرف مليار دولار
1990	27,85	45,04	0,7
1991	28,20	60,41	1,6
1992	27,10	55,15	1,5
1993	26,10	51,23	1,5
1994	29,50	69,53	2,6
1995	31,50	74,86	2,11
1996	33,60	71,58	4,23
1997	31,20	64,73	8,05
1998	30,26	62,79	6,84
1999	28,14	57,85	4,4
2000	25,26	46,10	11,9
2001	22,70	41,49	17,96
2002	22,64	39,89	23,11
2003	23,35	34,41	32,94
2004	21,82	25,57	43,11
2005	17,19	16,68	56,18
2006	5,60	4,79	77,78
2007	5,47	4,06	110,18
2008	5,58	3,26	143,1
2009	5,81	4,23	148,91
2010	5,54	3,44	162,22
2011	4,40	2,20	182,22
2012	3,68	1,76	190,7
2013	3,40	1,62	194,0
2014	3,73	1,75	178,9
2015	3,02	1,81	144,1
2016	3,85	2,41	114,1
2017	3,99	2,38	97,3
2018	4,04	2,33	79,9

المصدر : بالاعتماد على المصادر التالية:

Ministere des finances, sur le site <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le 15/08/2020.

- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives statistiques Monétaires 1964-2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2011, Juin 2012, PP 85-88, sur le site :

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

- المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1996) : خلال هذه الفترة وصل رصيد المديونية الخارجية إلى 33.6 مليار دولار كأقصى حد سنة 1996، بعدما كان 27.85 مليار دولار سنة 1990، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى طلبات المساعدة من صندوق النقد الدولي ، حيث قدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، مما أدى إلى ارتفاع الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.90% من سنة 1994 إلى سنة 1996، كما أن نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي قد تراوحت ما بين 45.04% و 74.86% وهي نسب عالية جدا، تدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وفي علاج المشكلات الاقتصادية التي تواجهها وتمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تؤدي بأية زيادة في الطاقات الإنتاجية للاقتصاد بقدر ما تزيد من مشاكل التسديد مستقبلا
- إضافة لعدم مراعاة الجزائر للقاعدة العامة لعمليات الاقتراض، حيث يفترض على الدولة أن تقتصر بعملة التصدير، وأن تحتفظ باحتياطياتها بالعملة التي تثنى بها وارداتها، غير أنها لم توفق بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي حسب الجدول (23) وبين نمط التجارة الخارجية، مما أدى إلى تضخم المديونية الخارجية وزيادة تكاليف الاقتراض الخارجي.¹

الجدول (23) تركيبة الدين الخارجي في الجزائر بالعملات الأجنبية خلال الفترة (1990-1996) الوحدة %

العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الدولار الأمريكي.	40,2	40,3	46,2	49	51,3	47,7	42,1
البن الياباني.	15,8	16,2	15,6	15,7	15,6	13,6	12,7
المارك الألماني	11	10,5	8,6	6,5	6,8	5,5	6,4
الفرنك الفرنسي	17,7	16,3	13,1	11,8	15,3	15,8	15,9
عملات أخرى	15,4	16,7	16,5	17	11	16,4	22,9

المصدر: بنك الجزائر على الموقع : <https://www.bank-of-algerie.dz/html/evoldette.htm> تاريخ

الاطلاع 2020/08/18.

¹ روايح عبد الباقي، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2005/2006، ص 105.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

يتضح من الجدول أن العملات الأجنبية غير الدولار الأمريكي المشكلة للدين الخارجي تمثل في المتوسط الغالبة بـ 52%، في حين أن فاتورة الصادرات الوطنية تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي. كل هذا دفع بالجزائر إلى اللجوء لإعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس و نادي لندن، والتي اندرجت في إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994 إلى 1998) لتخفيض مستوى المديونية.

وبالنسبة لاحتياطي الصرف كان ضعيفا جدا مقارنة بحجم المديونية الخارجية، حيث لم يتجاوز 4.2 مليار دولار كأقصى احتياطي له خلال تلك الفترة.

● المرحلة الثانية خلال الفترة (1997-2004) : بدأت المديونية الخارجية بالانخفاض تدريجيا

منلا 31.2 مليار دولار سنة 1997 إلى 23.35 مليار دولار سنة 2003 ثم إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004، بفضل الارتفاع المحسوس في أسعار البترول التي وصل سعر البرميل فيها 27.6 دولار سنة 2000 و 36.05 دولار سنة 2004، والذي دفع بالجزائر إلى تقليص التدريجي للتراكم في المديونية الخارجية للفترة السابقة، كما أن نسبة المديونية الخارجية من إجمالي الناتج المحلي قد تناقصت بصورة ملموسة خلال هذه الفترة من 64.73% سنة 1997 إلى 25.57% سنة 2005. وقد شهد احتياطي الصرف تقلبات هو الآخر، حيث قدر 8.05 مليار دولار سنة 1997، أي حوالي 9.39 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات، وتناقص سنة 1998 إلى 6.84 مليار دولار أي ما 7.56 بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات، وسنة 1999 إلى 4.4 مليار دولار، وذلك بسبب تقلبات سعر البرميل وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها بـ 12.28 دولار للبرميل سنة 1998، تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة، ارتفع احتياطي الصرف من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 43.11 مليار دولار سنة 2004.

● المرحلة الثالثة خلال الفترة (2005-2013) : أدى التسديد المسبق للديون الخارجية الذي

باشرته الجزائر نهاية سنة 2004 وتواصل سنة 2008، بعد أن سجل وتيرة سريعة سنة 2006 عند تسديد 10.9 مليار دولار إلى انخفاض كبير في رصيد المديونية، حيث انتقل من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 بانخفاض قوي قدر بمعدل 42%، ثم تناقص إلى 5.47 مليار دولار سنة 2007، لكنه ارتفع بمعدل ضئيل 2.01% سنة 2008 ثم بـ 4.12% سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية الدولية، ليعود ويتناقص الدين الخارجي من جديد ابتداء سنة 2010 حيث سجل وقتها 5.54 مليار دولار، و 3.4 مليار دولار سنة 2013، بفعل انتعاش أسعار

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

البتروول، والتي ساهمت هاته الأخيرة بالرفع من احتياطي الصرف من 56.2 مليار دولار إلى ذروته 194 مليار دولار سنة 2013، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تناقص في نسبة المديونية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2005 و 2013، أين انخفض من 16.68% سنة 2005 إلى 1.62% سنة 2013، وهذا ما يدل على الإجراءات الرشيدة التي انتهجتها الحكومة من خلال التسديدات المسبقة للديون الخارجية.

• المرحلة الرابعة خلال الفترة (2014-2018) : شهدت سنة 2014 عودة ارتفاع رصيد المديونية

الخارجية بمعدل 9.71% على إثر الأزمة البترولية التي نتج عنها عجز في ميزان المدفوعات بـ 5.88 مليار دولار، وتراجع احتياطي الصرف بمعدل 7.78%، وفي سنة 2015 عاد الدين الخارجي ليتناقص إلى 3.02 مليار دولار نتيجة لانخفاض الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل الذي بلغ مستواه 1.197 مليار دولار، جراء التعبئة المنخفضة في 2015 (58 مليون دولار) وبسداد أصل قدره 582 مليون دولار، وبتأثير التقييم لصالح الجزائر (-94 مليون دولار) على الديون في نهاية 2014، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار بمعدل 10.24%، منتقلا من 1.21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1.09 دولار لكل أورو في نهاية 2015.

وخلال الفترة (2016-2018) ارتفع مستوى الدين الخارجي إلى 3.85 مليار دولار سنة 2016، 3.99 مليار دولار سنة 2017، 4.04 مليار دولار سنة 2018، ويعود سبب هذا إلى ارتفاع مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وهذا بالاستدانة من البنك الإفريقي للتنمية سنة 2016 وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في 2016.

فيما عادت لترتفع نسب المديونية الخارجية من إجمالي الناتج المحلي من 1.75% سنة 2014 إلى

2.41% سنة 2016 ثم تناقصت بشكل ضئيل جدا إلى 2.38% سنة 2017، و 2.33% سنة 2018. كما سمح احتياطي الصرف بتخفيف آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الوطني لكنه انخفض إلى مستويات دنيا بواقع 79.9 مليار دولار سنة 2018، بعدما كان يقدر بـ 178.9 مليار دولار سنة 2014، أي تم تآكل نصف الاحتياطي في ظرف 04 سنوات فقط على وقع تسجيل العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2014-2018)، وهذه الوضعية لا تخدم صلابة المالية الخارجية للاقتصاد الوطني، خصوصا أن مستويات الواردات لا تزال عالية، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية، ولهذا فمن الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف نحو تمويل

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات¹.

المطلب الرابع : تحليل تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر للفترة (1990-2018)

تعد سياسة التشغيل الكامل ومكافحة البطالة من الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية، والجزائر من الدول التي لا زالت تسعى إلى إيجاد الحلول والتدابير المختلفة للحد من انتشار البطالة وسط المجتمعات، وقبل التطرق إلى تحليل تطور ظاهرة البطالة وأسبابها في الجزائر يجب أن ننوه إلى أن فئة السكان تنقسم إلى قسمين:

-فئة السكان غير النشطين : وهم الأفراد غير المعنيين بسوق العمل بسبب سنهم (أقل من 15 سنة أو أكبر من 65 سنة) والمتمدربين أو لظروف واهتمامات أخرى.

-فئة السكان النشطين : وهم القوى العاملة الراغبين والقادرين على العمل، وتنقسم بدورها إلى فئتين هما : فئة عاملة وفئة عاطلة عن العمل

ومنه يمكن كتابة ما سبق كالتالي:

عدد السكان = سكان نشطون + سكان غير نشطون

عدد السكان النشيطون = عدد السكان العاملين (المشغلين) + عدد السكان العاطلين (البطالين)

و يعتبر السكان البطالين من الفئة النشطة في سوق العمل رغم أنهم لا يزالون أي وظيفة لأنهم يبحثون عن العمل ولم يجدوه و لهذا فهم نشطين لا يعملون ، من جهة أخرى يمكن تعريف البطالة أنها الفرق بين حجم المعروض عند المستويات السائدة لأجور و في ظل ظروف معينة للعمل ، و حجم العمل المستخدم عند هذه المستويات ، و ذلك خلال فترة زمنية معينة ، و يقاس معدل البطالة حسب العلاقة الآتية² :
لقد عرفت معدلات البطالة والتشغيل تطورات مختلفة خلال الفترة (1990-2018)، يمكن إبرازها من خلال ما يلي عبر تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1999) : شهدت هذه المرحلة منحنى تصاعدي في معدلات البطالة، وكذا عدد العاطلين عن العمل والقوى العاملة حسب ما يوضحه الجدول (24).

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق ، ص48.

² البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر 2009 ، ص 177-179.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

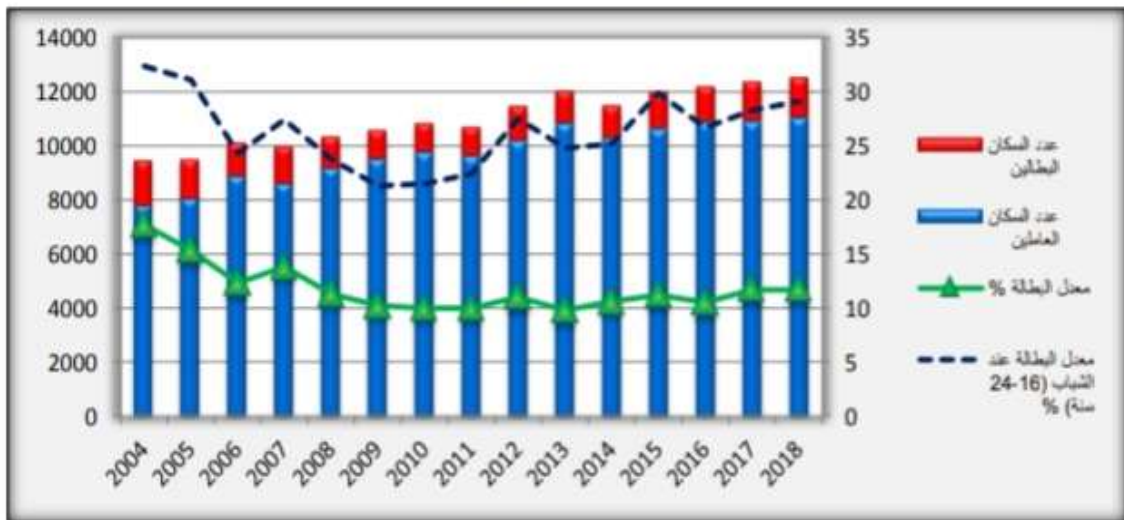
عرفت البطالة خلال الفترة (2000-2018) انخفاضا بحيث انتقلت من معدل 28.9% إلى 9.8% سنة 2013، لترتفع قليلا سنة 2018 إلى 11.7%، وتميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل خلال نفس الفترة بارتفاع السكان النشطين من 8.69 مليون نسمة سنة 2000 إلى 12.46 مليون نسمة سنة 2018 حسب ما يوضحه الجدول (25).

كما شهدت الفترة (2000-2018) تراجعاً في عدد البطالين من 2.5 مليون نسمة سنة 2000 إلى 1.4 مليون نسمة سنة 2018، مقابل تزايد في عدد العاملين من 6.1 مليون نسمة سنة 2000 إلى أكثر من 11 مليون نسمة سنة 2018 حسب الشكل (7).

إن تفاقم ظاهرة البطالة مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 16 و24 سنة، حتى وإن تراجعت قليلا من 32.4% سنة 2004 إلى 21.3% سنة 2009، لترتفع تدريجيا إلى 29.1% سنة 2018، إلا أنها تبقى عالية جدا مقارنة بمعدل البطالة حسب ما يظهره الشكل (3-30)، وتبقى النسبة العالية من البطالة تمس الشباب دون شهادات (مؤهلات) بمعدل 45.7%، ثم خريجي التعليم العالي بنسبة 27.9%، وخريجي التكوين المهني بمعدل 26.4% حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018.

كما يلاحظ تفاوت كبير في معدل البطالة حسب نوع الجنس، حيث تسجل الإناث معدلات بطالة مرتفعة خاصة في الأونة الأخيرة من نفس الفترة، أين نجد معدل البطالة بالنسبة للإناث تقدر بـ 20.7% و 19.4% سنّي، 2017 و2018 على التوالي مقابل 9.4% و 9.9% بالنسبة للذكور سنّي 2017

الشكل 7 : مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)

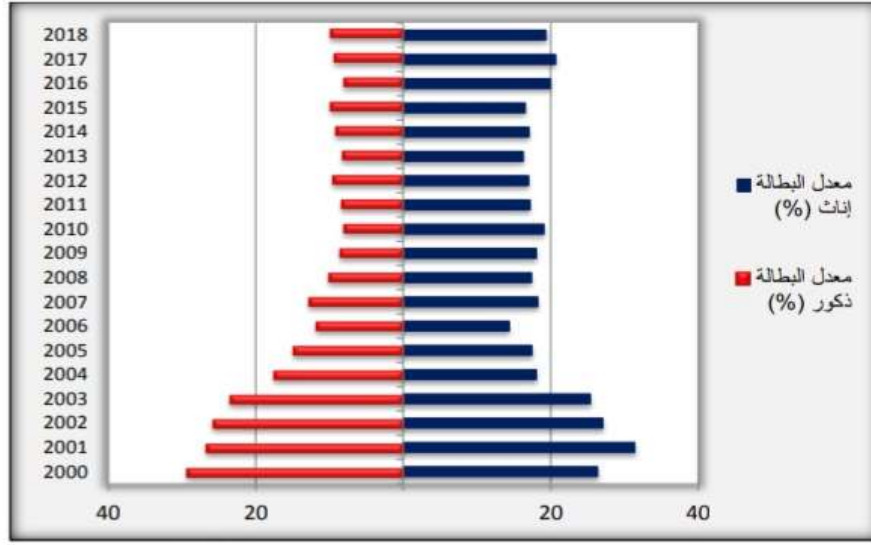


المصدر : من اعداد الطالب

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

و2018 على التوالي، والشكل رقم 8 يوضح بيانيا أكثر نسب التفاوت بين الجنسين في معدل البطالة.

الشكل 8 : معدل البطال حسب نوع الجنس في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)



المصدر : من اعداد الطالب

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي، هيمنة قطاع الخدمات الذي يشمل على قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والخدمات الإدارية وغير الإدارية، بتسجيله أعلى نسبة قدرها 57.37% كمتوسط من إجمالي عدد العاملين خلال الفترة (2018-2000)، والتي تمثل عمالة الإناث فيها أكثر من 75%¹، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة بنسبتين متقاربتين قدرهما 15.63% و14.02% على التوالي، ليأتي قطاع الصناعة كآخر قطاع جالب للقوة العاملة بمتوسط معدل 12.98% حسب الشكل (9).

¹ ONS ,activité ,Emploi et chômage en septembre 2018,Publication N 840,P02,sur le site :<http://www.ons.dz/spip.php.rubrique.204>,consulté le 25/08/2020.

الشكل 9 : متوسط عدد العمال حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من اعداد الطالب

ويظهر الجدول (26) أن القطاع الخاص يستوعب متوسط نسبة 62.3% من القوى العاملة مقارنة بـ 37.7% للقطاع العام، ويعد هذا التفاوت الكبير بينهما لتواجد أغلب المهن والمؤسسات (عروض العمل) ضمن مختلف القطاعات للخواص، أبرزها في قطاع الخدمات الذي يشمل النقل والتجارة وكذا قطاعي الصناعة والفلاحة، كما يلاحظ تذبذب في عدد العمال بالقطاع العام (الذي يمثل 59.1% من الإناث) نظرا للتسريحات أو الإحالة على التقاعد المسبق مثلما حصل سنة 2016 بطلب إحالة مستخدمي الإدارات والمؤسسات العمومية على التقاعد النسبي والمسبق قبل تطبيق قانون التقاعد الأخير الذي ينص على استيفاء شرطين للاستفادة من معاش التقاعد وهما: بلوغ سن 60 سنة بالنسبة للرجال و55 سنة بالنسبة للنساء، وقضاء مدة 15 سنة على الأقل في العمل¹، لأجل إعادة التوازن لصندوق الوطني للتقاعد، لكن هذا معدلات البطالة سنّي الإجراء زاد من معضلة البطالة لدى الشباب مؤخرا وهو ما يظهر جليا من 2017 و2018، في حين يفرض القطاع العام الاحتفاظ بالعمال إلى سن الشيخوخة.

¹ القانون رقم 15-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل و المتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتقاعد ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 78 ، ص 03.

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

الجدول 26 . توزيع القانوني لعدد العمال في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) الوحدة : ألف نسمة

السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001
القطاع العام	4090	4001	4355	4455	4100	4440	4354	3843	3346	3234	3149	2987	2746	2964	2678	2658	2560
النسبة %	37,2	36,8	40,2	42,0	40,0	41,1	42,8	40,0	34,4	34,1	34,4	34,8	31	36,8	34,3	39,8	41,1
القطاع الخاص	6911	6857	6490	6139	6139	6349	5816	5756	6390	6238	5997	5607	6123	5080	5121	4026	3669
النسبة %	62,8	63,2	59,8	58,0	60,0	58,9	57,2	60,0	65,6	65,9	65,6	65,2	69,0	63,2	65,7	60,2	58,9

Source: Ministère de finance, sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/>, consulté le 26/08/2020

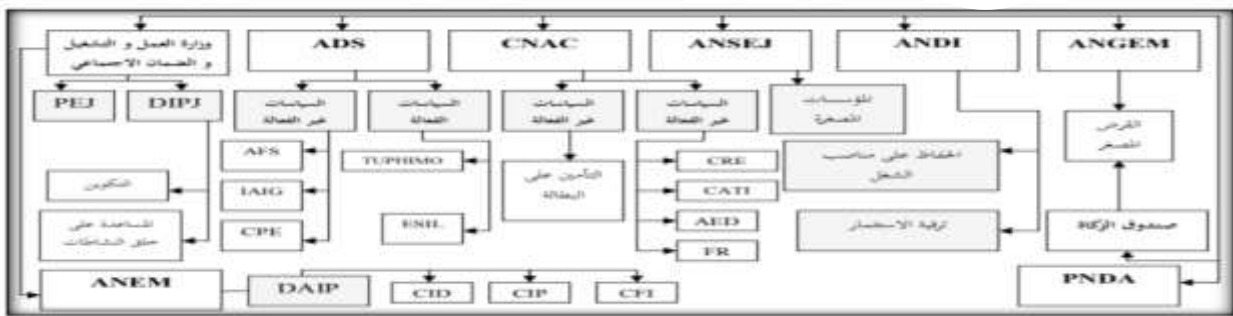
وعموما فقد عرفت فترة بداية الألفية الثالثة تحسنا ملحوظا في مؤشرات سوق العمل مقارنة بفترة التسعينات، ويرجع ذلك التحسن للأسباب التالية:

- تسليط الدولة وتطبيقها لبرامج تنمية عبر مختلف المخططات الوطنية وفي شتى المجالات الاقتصادية خاصة البناء والأشغال العمومية والخدمات والنقل التي امتصت نسب كبيرة من البطالة خاصة في أوساط الشباب.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استجابة سوق العمل للإصلاحات الزراعية والتسهيلات الممنوحة للفلاحين وصغار المستثمرين من طرف الدولة.
- تحسن الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات على إثر ارتفاع أسعار النفط، مما سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة.
- إنشاء برامج وأجهزة خاصة بسياسة التشغيل للحد من تفاقم مشكلة البطالة حسب ما يوضح الشكل التالي:

10

الشكل

الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر



Source :

- MERZOUK Farida, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein? 21 journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005.

- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, sur le site <https://www.mtess.gov.dz/fr>

الفصل الرابع تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).

حيث تعبر الرموز إلى:

- ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- ANGEM: جهاز تسيير القرض المصغر

- CNAC: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

- ANDI: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- PNDA: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية .

- ANEM: الوكالة الوطنية للتشغيل، وتحتوي برامج الشبكة الاجتماعية (DAIP) والتي بدورها تشمل على عقد إدماج حاملي الشهادات (CID) ، وعقود الإدماج المهني (CPI) ، وعقود الإدماج للفئات غير المؤهلة (CFI)

- ADS : وكالة التنمية الاجتماعية، ويضم التعويضات مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) ، المنحة الجزافية للتضامن (AFS) ، برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)، عقود ما قبل التشغيل (CPE) ، الشغل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) أن هذا التحسن في مؤشرات البطالة والتشغيل تظل ضعيفة مقارنة بدول أخرى ولا تصبو إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خاصة في سوق العمل، هذا وكما أفاد به المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره المستقلة و المتعلقة بالتنافسية العالمية و التي تشير إلى مراتب مختلف الدول عبر مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية لكل سنة ، و الجدول الآتي يبرز مراتب الجزائر من خلال مؤشرات سوق العمل.

الفصل الرابع تحليل وضعيّة الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر للانضمام الى (OMC).

الجدول 27 تطور مؤشرات التنافسية العالمية لسوق العمل الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2015-2018)

المؤشرات	سنة 2015		سنة 2016		سنة 2017		سنة 2018	
	التلطيظ [7-1]	المرتبة/140	التلطيظ [7-1]	المرتبة/138	التلطيظ [7-1]	المرتبة/137	التلطيظ [7-1]	المرتبة/140
كفاءة سوق العمل	3,2	135	3,2	132	3,3	133	-	134
الأجرة الأسبوعية	17,3	77	17,3	74	17,3	74	17,3	74
عمليات التوظيف والتوظيف	3,4	103	3,3	111	3,3	104	3,6	91
العلاقة والتعاون بين العمال وأرباب العمل	3,6	128	3,8	115	3,9	107	4,0	101
مرونة تحديد الأجر	4,4	106	4,3	113	4,6	94	4,7	92
الاعتماد على تسيير الإدارة	2,9	134	3,0	135	2,9	132	3,0	134
الأجرة والإنتاجية	3,3	122	3,3	122	3,3	116	3,4	109
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	0,21	140	0,24	136	0,24	134	0,21	135
معدل ضريبة العمل	3,5	96	3,7	89	3,7	85	30,6	124
قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب	2,5	125	2,7	116	2,5	123	2,9	83
قدرة الدولة على جذب المواهب	2,4	128	2,2	125	2,0	127	58,8	108
إمكانية تشغيل العمالة الأجنبية							3,2	128
الفلل الداخلي للعمال							4,6	57

Source: - World Economic Forum, The global competitiveness report 2015-2016, P95
 World Economic Forum, The global competitiveness report 2016-2017, P97 -
 World Economic Forum, The global competitiveness report 2017-2018, P45 -
 .World Economic Forum, The global competitiveness report 2018, P61 -

يلاحظ من خلال الجدول أن كفاءة سوق العمل الجزائري ضئيلة جدا، حيث تحتل المراتب الأخيرة ضمن الدول، وجل مؤشرات التنافسية ضعيفة هي الأخرى خاصة تسيير الإدارة والعلاقة والتعاون بين العمال وأرباب العمل أو المسؤولين، الذي يجوبها البيروقراطية والفساد الإداري، إضافة إلى نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة التي تعتبر منخفضة جدا (على ذيل الترتيب)، نظرا لقلّة فرص مشاركتها في سوق العمل مقارنة مع الذكور، والتقسيم التقليدي الذي لا يزال سائدا، إذ يتمركز حظوظ توظيفها في قطاعات الصحة والتعليم أكثر من غيرها من باقي القطاعات .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالمرور عبر مراحل ألفينا فيها الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ بداية الاستقلال إلى غاية سنة 2020، حيث عرضنا مختلف مخططاته الاقتصادية وإصلاحاته وتعديله الهيكلي وكذا برامج التنمية، والتي لا تزال مرهونة مع مدى استقرار السوق النفطي، باعتبار أن الجزائر تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الجباية البترولية، فقد تميزت سنوات التسعينات بالإصلاحات الجبائية وزيادة الوعاء الضريبي من جهة، وتقليص حجم النفقات العامة بشقيها التسيير والتجهيز ورفع الدعم عن الأسعار من جهة أخرى، وهذا تحت وصاية المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على إثر الاتفاقية المبرمة معهما، وهذا للعمل على تحسين المؤشرات الاقتصادية التي سجل فيها معدلات نمو سالبة إلى جانب عدم استقرار المستوى العام للأسعار أين عرف التضخم معدلات قياسية بلغ نسبة 31.68% سنة 1992، كما سجل ميزان المدفوعات عجزا في أرصده، كل هذا أدى إلى ارتفاع البطالة التي وصلت إلى مستوى 29.29% سنة 1999.

ومع بداية الألفية الثالثة وتزامنا مع الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، استغلت الجزائر ذلك بانتهاجها لسياسة مالية توسعية بالرفع من نفقاتها العامة عبر تسطيرها لبرامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019)، إضافة إلى برنامج عمل الحكومة لأجل الإصلاح والتنمية الاقتصادية 2020، وقد تحسنت من خلالها المؤشرات الاقتصادية في تلك الفترة، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى له 7.2% سنة 2003، والمخفض معدل التضخم إلى ما دون 9%، ووصلت معدلات البطالة إلى أدنى معدل لها 9.8% سنة 2013، كما حقق ميزان المدفوعات فوائض في أرصده إلى غاية نهاية 2013.

وعلى الرغم من تخصيص الحكومة لإعتمادات مالية هائلة في الفترة الأخيرة لتغطية نفقات برامجها الاستثمارية، لكن نتائجها لم تصبو إلى الأهداف المنشودة للدولة، حيث صاحب التحسن الظرفي والمؤقت لتلك المؤشرات الاقتصادية والممثلة على مربع كالدور، مع مصاحبة ارتفاع وتحسن الإيرادات البترولية، وبانهيار أسعار النفط وظهور بوادر الأزمة البترولية سنة 2014، تراجع الأداء الاقتصادي للدولة وعاودت معدلات البطالة والتضخم إلى الارتفاع، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1.3% سنة 2017 وسجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا على طول الفترة (2014-2018)، إضافة إلى تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف.

**الفصل الخامس: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى
المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري**

الفصل الخامس .. الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

يدخل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها ، و الهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد السوق ، و إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي . و بسبب ضعف الاقتصاد الوطني ، فإن الانضمام إلى هذه المنظمة ، قد يعود عليه بعدة آثار سلبية ، خاصة و أن المؤسسات الوطنية غير قادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية ، إلا أن هذا الانضمام قد يفيد الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة الفرصة للمؤسسات الوطنية للاحتكاك بنظيراتها الأجنبية و الاستفادة من ذلك في عدة جوانب كالخبرة و التكنولوجيا التي بلغتها هذه الأخيرة ... الخ .

و من هنا يمكن القول أن هناك عدة آثار لانضمام الجزائر إلى المنظمة ، منها الايجابي و منها السلبي ، و قد خصصنا هذا الفصل لتسليط الضوء على أهم هذه الآثار التي قد تمس أهم المجالات الاقتصادية ، و حاولنا الإشارة إلى بعض العناصر التي يمكن من خلالها حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة التي قد يتعرض لها.

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : الجزائر و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

المبحث الثاني : انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

المبحث الأول : الجزائر و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

منذ الثمانينات بدأت الجزائر في إتباع تصحيحات لمسارها الاقتصادي بحملات تصحيح هيكلية ودخول في شراكات أجنبية أهمها اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.
المطلب الأول : اتفاق الشراكة الاورو جزائرية : الخلفية – المضمون- المسار-الدوافع والأهداف.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995، ويهدف بدوره إلى إقامة منطقة تبادل حر بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة خلفية و مضمون اتفاق الشراكة الاورو جزائرية بالإضافة الى تحليل الدوافع و الأهداف المرجوة من هذا الاتفاق.

1- خلفية اتفاق الشراكة الاورو جزائرية¹ :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم متعامل مع الدول المتوسطية بنسبة 60 بالمائة ويسعى إلى منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، والجزائر قريبة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة أخرى هي مستعمرة فرنسية سابقة بالإضافة إلى وجود لوبيات يسعون لإبقاء علاقات متميزة بين الجزائر وفرنسا لضمان نفوذ اقتصادي وسياسي وثقافي كبير.

فالمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر من مديونية خارجية ومعدلات بطالة مرتفعة، وعدم كفاية معدل نموها، وعدم كفاية مصادرها التمويلية، وضعف الاستثمار المحلي وقلة الاستثمار الأجنبي، رغم ما تتوفر عليه من فرص في جميع الميادين. كلها كانت دافع قوي وراء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين ، كذلك تعتبر من أهم أسباب اتفاق الشراكة ، وهذا ما عبرت عليه الاتفاقيات و هي تنص على :

الاتفاقيات وهي تنص على²:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.

¹ زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، منطقة التبادل الأورو – متوسطة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، السنة الحادية عشر، العدد السابع، ربيع. 2002، ص 38.

² زعباط عبد حميد، الشراكة الاورو متوسطة واثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، العدد الأول، ص 53-60.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية.
- الرغبة في إقامة تعاون وحرار منظم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وباقي الميادين الأخرى.
- تقليل نسبة التفاوت في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
- احترام المبادئ الديمقراطية و ضمان الحريات السياسية و الاقتصادية و حقوق الإنسان.
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني، وبعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات وتقريب الطرفين من بعضها في مختلف الميادين.

2- المسار التاريخي للشراكة الجزائرية الأوروبية¹

وقعت الجزائر في 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو صيغة تجارية، وتجدد كل 5 سنوات والهدف منه ترقية المعاملات والمبادلات بين السوق الجزائرية والأوروبية، من اجل رفع حجم التجارة الخارجية . واستفادة الجزائر من جراء هذا التعاون من مساعدات مالية من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض مسيرة.

بالإضافة انه يمنح تفضيلات تجارية اتجاه واحد وهذا الأخير لم يعد معمول به في المعاملات الجديدة الأوروبية وحتى في منظمة التجارة العالمية.

ففي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 لدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . امتازت هذه المفاوضات بتأجيل و تأخير بسبب تمسك الطرف الجزائري بحماية الحقوق الجمركية و الإنتاج الوطني خاصة وان الاقتصاد الجزائري حديث الهيكلة. وفيما يلي بعض أسباب تأخير المفاوضات:

- حركة رؤوس الأموال و المنافسة.
 - التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي او الحقوق الجمركية.
- و لقد مرت الجزائر بعدة مفاوضات بينها و بين الاتحاد الاوروبي في اطار الشراكة المتوسطة ، قصد الدراسة و الالمام بمختلف المواضيع التي تهم الطرفين ، حيث وافقت الجزائر على المشروع الشراكة

¹ براق محمد ، ميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية ، الملتقى الدولي ، حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 3-4.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الاورومتوسطية عام 1993 م لتأكد تأييدها لمؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1997¹ بين دول الاتحاد الاوروبي و دول حوض المتوسط ، وتمت سلسلة طويلة من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في بروكسل بداية من تاريخ 4 مارس 1994 وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة في الدورة الأولى فيما يلي:
-الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

- توسيع التعامل من الطرف الأوروبي في جميع الميادين بالإضافة إلى إلغاء الحواجز الجمركية بهدف إعادة تأهيل قطاع صناعي جزائري.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي تمت المناقشة فيه في آخر الاجتماع لأنه لم يمكن مرضي للجزائر، حتى الرد الأوروبي كان مطولا حتى 2001 حينما تمت الموافقة المبدئية وتمت المصادقة في 19 ديسمبر 2001, بروكسل وجاء الاتفاق النهائي مع منتصف 2002.

3- مضمون اتفاق الشراكة الاورو جزائرية:

تضمن اتفاق الشراكة الاورو جزائري ثمن محاور تمثلت فيما يلي:²

-المحور السياسي والأمني:

نص على إقامة حوار سياسي امني بين الطرفين يسمح بإقامة علاقة دائمة للتضامن بين المتعاملين يساهم في تحقيق امن في منطقة المتوسطية.

- المحور التجاري:

يشمل أمور متعلقة بحرية انتقال البضائع بإقامة منطقة حرة للتبادل خلال فترة 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بحيث أخذ هذا المحور حصة الأسد من حيث اهتمامات الطرفين وذلك بالنسبة للمواد من 38 إلى 66 و شمل الأهداف التالية:

- على الأطراف المعنية أن تلزم بتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الشراكة في ما يشمل الإطار الجديد.

- يهدف التعاون الاقتصادي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة.

¹ فاطمة الزهراء بن زيدان ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف ، 2011-2012 ، ص 165.

² سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو – عربية ما لها وما علمها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- يهتم التعاون بشكل أساسي بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بتحرر المبادلات بين الطرفين.
 - اعتماد مبدأ حماية البيئة كعنصر أساسي في التعاون.
 - يمكن للأطراف المتعاقدة تحديد مجالات أخرى للتعاون بالرغم من كل الأهداف التي تسعى هذه الاتفاقية لتحقيقها لكن التخوف من جانب الجزائري بسبب عدم قدرة منتجاته الصناعية منافسة المنتجات الأوروبية حتى على المدى الطويل.
 - أما بالنسبة لمنتجات الفلاحة و منتجات الصيد البحري فيتم تحرير أوسع للمبادلات بصفة تدريجية أما بالنسبة للقطاع الزراعي: فإن المفاوضات تهدف إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات مع الإبقاء على التدابير السابقة لاتفاق 1976.
 - و من جهة أخرى بالنظر إلى خصوصية و هشاشة الفلاحة الجزائرية تم الاتفاق بتوقيع برنامج تعاوني يهدف إلى عصنة و إعادة هيكلة قطاع الفلاحة و الصيد البحري ووفقا لهذه التوجهات فإن طريقة المفاوضات الجزائرية تتمحور حول¹:
 - حماية السوق الوطنية بصفة دائمة، خاصة القطاع الفلاحي.
 - إن فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروطة بالاستثمار المباشر في الجزائر.
 - تنمية التعاون التكنولوجي و الاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي.
 - ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع أوروبا الجنوبية و دول المغرب العربي.
 - تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين.
- تم اتفاق الطرفين في هذا المحور على التحرير التام للمبادلات وتم التطرق الى جميع المنتجات حسب المصالح المشتركة بين الطرفين بالإضافة إلى بعض المنتجات التي مستها التنازلات.
- أما بالنسبة للقيود الجمركية فيلتزم الطرف الأوروبي برفع القيود الجمركية بنسبة 95 % على المواد المستهلكة في الجزائر ومن ناحية أخرى الجزائر تقدم تنازلات على المنتجات المحولة المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75 % و 80 % .

¹ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 489.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

وتتم معالجتها وفق المادة 14 من الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بثلاث معدلات تفضيلية موجودة مئة بالمئة و 50% و 20% المطبقة والموضحة في البروتوكول رقم 02 و هذا من التمييز بين الحالتين: المنتجات الزراعية تستفيد من التخفيض الجمركي على الرسم الأساسي في حدود الحصص التفضيلية محددة، والبعض الآخر يستفيد من التخفيض الجمركي دون تحديد الملكية التفضيلية. أما جانب الصيد البحري:

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حافظ على التفضيلات المرارية في العالي سنة 1970 المتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية و تلتزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو المجمد بنسبة تتراوح ما بين 25 إلى 100%. هنا نجد معدلين تفضيليين 100% و 25% مطبقة على الواردات الجزائرية القادمة من الاتحاد، موضحة في البروتوكول رقم 04 من الاتفاق، و يتم تخفيض الرسم الجمركي أو إعفائه حسب المنتج و دون تحديد كمي.

و أما المنتجات الزراعية المحلولة :وهنا نجد نوعين من التخفيضات في الرسوم الجمركية فمنها: -التخفيضات الفورية: وتتشكل من خمس معدلات يتم التنازل فوريا وهي 100% و 50 ، 30% و 25% و 20% ابتداء من سبتمبر 2005.

-التخفيضات المؤجلة: وهي عبارة عن قائمة ثانية موجودة في الملحق رقم 02 من البروتوكول في 05 تبين المنتجات المحلولة والتي ستحرر من الرسوم الجمركية على مدة 05 سنوات من بداية تطبيق الاتفاق وفق المادة 15 منه.

كذلك بالنسبة للمنتجات الصناعية: بموجب المادة 08 من الاتفاق فان المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري المسجل في الاتحاد الأوروبي - معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم المتشابهة من 1 سبتمبر 2005 و هنا نميز نوعين من المنتجات الصناعية¹:

¹ Ministère de commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne nouveau schéma démantèlement tarifaire des produits industriel et les concessions tarifaires révisée des produits industri agro-alimentation, Alger, 2012. p02.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

المجموعة الأولى: وهي السلع المقيدة في الملحق رقم 02 من الاتفاق والتي تصبح معفاة من الرسوم الجمركية ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ أي سبتمبر 2005 وتبقى فقط تخضع للرسم على القيمة المضافة الرسوم الجمركية بنسبة 17%.

المجموعة الثانية: وهي سلع التي حددت في الملحق رقم 03 من الاتفاق والتي سوف تخضع لتخفيض تدريجي للرسم الجمركي ابتداء السنة الثانية لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وفق الرزنامة التالية:

- 3- سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 90% من الأساس.
 - 4- سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 80% من الأساس.
 - 5 - سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 60% من الأساس .
 - 6 - سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 50% من الأساس .
 - 7- سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 40 % من الأساس.
 - 8 - سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 30 % من الأساس .
 - 9- سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 20 من الأساس .
 - 10- سنوات بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 10 % من الأساس .
 - 11 - سنة بعد سريان الاتفاق كل حق جمركي ورسم سوف يتم تخفيضه بنسبة 05 % من الأساس.
 - 12- سنة بعد سريان الاتفاق سوف يتم إعداد كل الرسوم الجمركية المتبقية.
- وهذه التخفيضات تكون على أساس النسب الموجودة للرسوم الجمركية الحالية وهي 15 و 05% و 30%¹.

- محور الخدمات:

يتعلق بحقوق التأسيس أو بالإنشاء وتقديم الخدمات، تم الاتفاق على سماح الطرفين بحق احد الطرفين بإنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الأخر دون أي عراقيل، بالإضافة إلى تحرير الخدمات المالية و البنكية و المواصلاتالخ.

¹ عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 - 09 ماي 2004، ص 53-54.

- محور تنقل رؤوس الأموال¹:

يتعلق بدفع رأس مال و إجراءات اقتصادية، بحيث اتفق الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو صفقات الجارية بعملة قابلة لتحويل بالإضافة إلى إمكانية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة وحرية انتقال رؤوس الأموال للشركات الجزائرية المنشأة وفق التشريعات الجاري العمل بها، حسب المواد 38، 39²، كما تناول هذا الجانب إجراءات تقييدية في حالة اختلال ميزان مدفوعات بلد احد الطرفين، بشرط أن يبلغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات على أن يتم إزالة هذه الاختلالات فور تصحيحها، كما يجب أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

- محور التعاون الاقتصادي³:

تطرق هذا المحور إلى التعاون الاقتصادي بين الطرفين فيما يخدم مصالحهم المشتركة حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية، بالنسبة للقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية وكل ما يسمح بتقريب الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الأوروبي، خاصة في المجالات التي تطور المبادلات بين الطرفين وتوفر فرص عمل و تعطي أولوية الصادرات الجزائرية، وهذا ضمن المادة 50_53 من نص الاتفاقية بالإضافة إلى التعاون في مجال الإحصاء وحماية المستهلك كما تنص هذه المواد على التعاون الجهوي و ذلك كما يلي:

- دعم التكامل واندماج الاقتصاديين.
- تطور الهياكل الاقتصادية الأساسية وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.
- التعاون في مجال البيئة ومحاربة التلوث.
- التعاون في المجال الجمركي لتنشيط الرقابة الجمركية و استعمال وثائق إدارية موحدة.
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر و وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار.
- التعاون في مجال المحاسبة و المراجعة المالية.

¹ Direction général des douanes, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, minist des finances Algérie, 20.

² سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث عدد 09، 2011.

³ تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سقيف، الجزائر، 14 نوفمبر 2006، ص.10.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل و الإعلام والاتصال والطاقة والمناجم و السياحة والحرف التقليدية وتحديثهم.

- محور التعاون المالي¹:

يتعلق هذا المحور بدعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، و ذلك من خلال ما يلي:

- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وترقية الاستثمارات الخاصة و الأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

- إعادة تأهيل الاقتصاد وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة تبادل على الاقتصاد الجزائري.

- برنامج ميديا²:

يعد برنامج ميديا الذي دشن في عام 1995 الأداة المالية الرئيسة لاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية وأنشطتها وتمنح مساعدات ميديا الثنائية للجزائر وتونس والمغرب ومصر و الأردن وسوريا ولبنان و الأراضي الفلسطينية، كما تستفيد هذه الدول بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا من برنامج ميديا الإقليمي المشترك وللدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاث أهداف:

- تعزيز الاستقرار السياسي و الديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام و الأمن.

- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بحلول عام 2010.

- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية و الإنسانية.

و يعد برنامج خلفية ميديا 2 خلفية لبرنامج ميديا 1، سيتم توفير مبلغ إرشادي قدره 5.35 مليار يورو مقارنة ب 3.4 مليار في ظل ميديا 1 وفي ظل ميديا 2 يتحقق تقدم كبير في النهوض بالتعاون المالي و الفني الأورو متوسطي، وتقترب هذه المنح من ميزانية الاتحاد الأوروبي بحجم إقراض كبير من بنك الاستثمار

¹ بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، ملتقى الاقتصادي الثامن، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 1999 ص 17.

² جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005، ص 163.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الأوروبي : 14 مليار يورو خلال الفترة من 1974 و 2003 و 10.8 مليار يورو يتصور تقديمها خلال لفترة من 2002/2006 وخلال ميديا 2 تم ضخ حوالي 90 % من الموارد المخصصة لميديا على مستوى ثنائي إلى الشركاء للحصول على تمويل ثنائي وتم تخصيص 10 % أخرى من الموارد للأنشطة الإقليمية وجميع الشركاء المتوسطيون والدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مؤهلين للاستفادة هذه الأنشطة. إن تكامل المنهج الوطني مع برنامج ميديا الإقليمي من شأنه ضمن إنجاز أهداف الشراكة الاورو متوسطية نظرا لما يلي:

- هناك مكاسب كبيرة يمكن تحقيقها فيما يخص الفعالية أو رفع مستوى النتائج من خلال تنفيذ برنامج إقليمي واحد بدلا من عدة برامج وطنية.
- القضايا التي يتم تناولها لها بعد يتعدى البعد الوطني وتتطلب تعاونا إقليميا أو شبه إقليمي من اجل ضمان معالجتها بشكل ناجح وخاصة من منظور التكامل بين الجنوب.
- محور التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية: ¹

يتعلق هذا التعاون بتقوية مؤسسة الدولة والقانون بالإضافة إلى التعاون في مجال تنقل الأشخاص و رقابة على الهجرة غير شرعية، كما ينص على تكثيف جهود الطرفين للقضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد.

4- دوافع الشراكة الاورو جزائرية: ²

لفكرة اتفاق الشراكة الاورو متوسطي او حتى الاورو جزائري لم تنشئ من العدم وإنما كانت وليدة عدة أهداف معلنة وأخرى حفية من الطرفين الأوروبي والجزائري، برغم من هناك تحفيزات دفعت الطرفين لتوقيع عقد شراكة لكن هناك عوائق ستواجه تنفيذ هذه الاتفاقية.

- الدوافع الجيوسياسية:

إن الوزن الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود إلى قوتها الاقتصادية. و السياسية مقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين بحد التدفقات

¹ البشير مصطفى، مرجع سابق، ص 17.

² بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2006-2007، ص 224.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41% في شكل استثمارات وقروض، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين وإسرائيل، إضافة إلى طرح الأمريكي لمشروع "السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء 1994، مما دفع بالدول لأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه، حتى يتسنى للدول الأوروبية و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

- الدوافع الاقتصادية¹:

- عولمة النظام العالمي، وخاصة في الجانب المالي و التجاري منذ التوقيع على اتفاقية مراكش في أبريل 1994 القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و التي كان من أهم نتائجها:
- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.
- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها الزراعية بـ 24%، والمتقدمة بـ 36%.
- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.
- إلغاء اتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات اختيارية لدول متقدمة.
- فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.
- لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، الأمر الذي فرض على الاتحاد الأوروبي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض

¹ بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق شراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم النسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 12.

البحر الأبيض المتوسط في خطة لاستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي والاقتصادي في المنطقة.

- السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون والتكامل الاقتصادي على غرار نافتا (اتفاقية التجارة لدول أمريكا و رابطة دول أمريكا الجنوبية) و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك إضافة على آسيان (تجمع دول جنوب شرق آسيا).

ان هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغيير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد حركة أورو متوسطة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- الدوافع الأوروبية¹:

بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم.

التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما يهدد أمنها، فبامتلاك العرب للتكنولوجيا النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الاتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة.

ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات. والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا.

¹ عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة تحليلية تقييمية للتجارة دولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 81.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط 3/2 من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والنمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية ومحاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية ورغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

تضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا الخاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط والغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا وتربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق منتجات الأوروبية.

تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي واللغوي والفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكوفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية والثقافية، نتيجة التمازج الثقافي والاحتكاك بين الضفتين الناجم عن الفترة الاستعمارية.

- دوافع دول جنوب المتوسط:

الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع وتحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار *BEI* في هذا الميدان.

حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية¹ أو بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة والتجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية المنجزة من وراء هذا المشكل والمؤدية إلى هجرة الأدمغة.

¹ عرباوي نصير، مستقبل الشراكة الأوروبية متوسطة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2013 ص 292.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية و العربية، الرغبة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطة.

الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي.

- أهمية وأهداف الشراكة الاورو جزائرية:

لاتفاق الشراكة الاورو جزائرية أهمية للطرفين بالإضافة إلى الأهداف المرغوب تحقيقها من قبل الطرف الأوروبي والجزائري على حد سواء.

- أهمية الشراكة الاورو جزائرية:

سنحاول في هذه النقاط معرفة الأهمية بالنسبة للطرف الأوروبي و الطرف الجزائري

أ- من جانب الأوروبي:

- توسيع نفوذ المجموعة الأوروبية على المستوى العالمي.
- توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.
- التحكم في ظاهرة الهجرة الغير شرعية من طرف دول جنوب المتوسط و العمل على تقليص انعكاساتها.

2-1 من جانب الجزائري¹:

- تحسين مستوى اليد العاملة و الرفع في حجم العمالة.
- إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته و إنتاجه .
- الاستفادة من الخبرة التكنولوجية وتحويلها إلى الجزائر لزيادة التنافسية في الأسواق الخارجية.
- تعلم التحكم في تقنيات التسويق الدولي و تأهيل الموارد البشرية.

¹ غراب رزيقة، محتوى الشراكة الاورو جزائرية، الملتقى الدولي: أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة - فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006،

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- رفع الإيرادات الجبائية للدول المستقبلية لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر.
 - أهداف اتفاقية الشراكة الأوروبية:
 - يضم اتفاق الشراكة عدة أهداف ومنبثقة من إعلان برشلونة ومن أهم هذه الأهداف الاقتصادية والسياسية وحتى اجتماعية... الخ لأنها الأكثر تأثيراً على الاتفاقية وتتمثل في:
 - إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ونعني بذلك حرية انتقال الأشخاص والسلع دون رسوم جمركية وبدون ضرائب وبدون أي عوائق.
 - استفادة الجزائر من مساعدات مالية لتمويل برامج التأهيل والتكوين الاقتصادي.
 - توفير الإطار الملائم للحوار السياسي بين الأطراف المعنية لتدعيم علاقتهم وتعاونهم في المجالات التي يعتبرونها ملائمة.
 - تطوير المبادلات التجارية، وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.
 - تحديد الشروط اللازمة لإضفاء التحرير التدريجي على عمليات تبادل السلع والخدمات وتنقل رؤوس تحقيق الأموال.
 - الأمن الجماعي في المتوسط، من منطلق أن دول الضفة الجنوبية تشكل مصدر التهديدات، سواء تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية، أو تصاعد ما تسميه أوروبا بالأصولية الإسلامية وكذا تأمين المصادر الطاقوية.
 - المسؤولية الإنسانية والدور التنموي الذي يتميز به الاتحاد إزاء جيرانه في الفضاء الأورو متوسطي كأساس لتحرير الأسواق.
 - التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سباق السيطرة على مناطق النفوذ.
 - كما هو معلوم في جميع المفاوضات والاتفاقيات، أنه بالرغم من الأهداف التي يتم الإعلان عنها، يحتفظ كل طرف في بأهداف خفية يسعى من خلالها إلى الاستفادة أكثر من بنود الاتفاق تحقيقاً لمصالحه الشخصية.
- أهم ما يسعى إليه الجانب الجزائري والأوروبي ما يلي:

أ- بالنسبة للطرف الجزائري¹:

كانت تسعى الجزائر بكل الطرق إلى:

- تأهيل المؤسسات الجزائرية: وذلك بانتهاج جملة من الإجراءات بهدف تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية و التأقلم مع التغيرات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية حتى تصبح المؤسسات الجزائرية من حيث الأسعار والجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق الدولية ولا يتحقق هذا إلا بتقليل من النقائص الكبيرة التي تعاني من المؤسسات الجزائرية.
 - الاستفادة من نقل التكنولوجيا: باعتبار ان التطور التكنولوجي عامل أساسي للرفع من أداء المؤسسات و ذلك باستيرادها عن طريق الشراكة فيجب الاحتكاك بدول الأوروبية لاكتساب التكنولوجيا الحديثة.
 - تأهيل المحيط: تكون القدرة التنافسية للمؤسسة مرتبطة بطبيعة محيطها لذلك يجب تأهيل المؤسسات حسب تحولات المحيط المحلي و الدولي.
 - تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرق والموانئ البحرية.
 - مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمتة مع التشريع الدولي و خاصة بحال ضرائب الجمارك.
 - مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
 - الحفاظ على البيئة حيث ان النمو الاقتصادي على حساب تميز الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.
 - تنمية قطاعاتها و النهوض باقتصادها وتجاوز آثار العشرية السوداء المدمرة.
 - البحث عن نمو مخارج قطاع المحروقات من خلال الاستثمارات الأوروبية.
 - تجديد التجهيزات وتحديث تقنيها والتي تؤدي الى تخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية
- ب- بالنسبة للطرف الأوروبي: فقد كان يهدف " إلى " ²

¹ السيد ياسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، الإسكندرية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 17 ديسمبر 2006، ص 8.

² معسكري سمرة، تقييم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2011- 2012، ص 151.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطة تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية .

- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت وسطية و اقتصادياتها ضعيفة خاصة بعد ازالة القيود الجمركية، فالسوق الجزائري مشبع بالسلع الأوروبية ومن تم توسيع نفود الاتحاد الأوروبي داخل الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي.

التحكم في الهجرة التي تعاني منها الدول الأوروبية من تدفق المهاجرين المتوسطين بطرق قانونية وغير قانونية باعتبار أن الهجرة تشكل عائق نقشت هذه القضية باهتمام في إعلان برشلونة بمعاهدة الاتحاد الأوروبي التي تكفل الأفراد حرية الانتقال بين دول الاتحاد.

- الأهداف المشتركة بين طرفين¹:

توفير الإطار المناسب للحوار السياسي بين الطرفين، يسم بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين.

توسيع التبادلات لتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين.

ترقية التعاون في ميدان الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، المالي، و في ميدان القضاء والشؤون الداخلية.

المطلب الثاني : آثار الشراكة الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري:

للشراكة الاورو جزائرية آثار على القطاع الصناعي و الزراعي و الجمركي و كذا قطاع الشغل و المؤسسات الاقتصادية و الاستثمار لدى سنحاول من خلال هذا المطلب نوعا ما الالمام بهذه الآثار على الاقتصاد الجزائري.

1- آثار الشراكة على القطاع الصناعي:

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي بلد فهو يلعب دور مهم وفعال في زيادة ودعم القيمة المضافة على المستوى الوطني . حيث يزخر القطاع الصناعي في الجزائر بعدة موارد وخيارات لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتطويره من خلال تزويده بجملة من الاستثمارات لإنعاشه رغم هذا تواجه الصناعة في الجزائر عدة تحديات ومشاكل نذكر منها:

- ضعف الجودة ؛ و ضعف القاعدة التكنولوجية.

- التركيز على إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير.

- ضعف التوجه نحو التعاون الإقليمي

¹.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد رقم 31، 2005، ص 04

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- ضعف دور البحث العلمي في ابتكار التطبيقات الصناعية.
 - كثرة الأعباء الضريبية و جمركية التي تقع على عاتق المنتجين.¹
- في ظل هذه المشاكل والمعوقات وفي ظل المتغيرات الدولية ومحاولة تعرف الجزائر على السياسات الواجب إتباعها لتعظيم مكاسب القطاع الصناعي والتقليل من مشاكله، في ظل هذه الظروف سارعت الجزائر إلى تطبيق برنامج إعادة التأهيل الصناعي من اجل إعادة هيكلة الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي وهذا ما تحدثنا عنه سابقا في المبحث الأول. ولعل ابرز طرق الاندماج كان توقيع عقد اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.
- إن إقامة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نتج عنها جملة من الآثار، وفيما يلي سلبيات والايجابيات الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الصناعي:²
- أ- السلبيات:

- الانتقال من نظام التفضيلي القائم على أساس التنازلات التجارية المقدمة من طرف واحد الأوروبي إلى نظام جديد للتنازلات التجارية.
 - الاستفادة التامة للاقتصاد الأوروبي من تصريف فائض وتوسع في ظل السياسات المشتركة بينه وبين الجزائر.
 - انفتاح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية خاصة في القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو التي يكون فيها مستوى التنافسي لصناعة المحلية ضعيف.
 - معاناة الاقتصاد الجزائري من مشاكل و اختلالات الهيكلية³.
 - انخفاض نسبة منافسة المنتجات الوطنية أمام المنتجات الأوروبية.
 - اعتماد الكلي على محروقات وعدم تنوع الصادرات خارج هذا القطاع.
- إن الآثار الظاهرة حاليا والمتوقعة في المستقبل تختلف حسب القطاعات وحسب درجة انفتاحها ومستوى

¹ عايش كمال، آثار الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي، ملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري،

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، ص 5.

² زرقين عبودة، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، دائرة العلوم التجارية، المركز الجامعي، أم بواقي، ص 23.

³ بوديار زهية، أفاق منطقة التبادل الحر الاورو متوسطة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2002-2003، ص 178.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

كفاءتها في الأداء ضف إلى ذلك الرسوم الجمركية وغير جمركية التي تقدم العديد من المزايا للمصدرين الأوروبيين.

ب - الإيجابيات¹:

- انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة والتحديات التي من شأنها أن تحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير و التكنولوجيا.
- خلق مناخ استثماري مناسب عبر الأساليب البيروقراطية و إدخال مزيد من المرونة في القوانين الاستثمارات مما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة مما يؤدي إلى تحسين نتائج المؤسسات
- إن قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية تتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لدخولها إلى الأسواق الدولية لما تحمله من مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوروبية.

الجدول رقم (28) : المبادلات التجارية الأورو جزائرية من المنتجات الصناعية: 2010—2014

الوحدة : مليون اورو

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات من المنتجات الصناعية	115	87	56	44	41
الصادرات من المنتجات الزراعية	3,319	3,687	4,345	4,340	4,696

المصدر : European commission , Europran union trade in goods with algeria , directorate

general for trade ,p8.

¹ محمد فرحي، المخاطر الاقتصادية للشراكة الأورو - جزائرية وشروط تخطيها، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلى التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14، 2006، ص 02.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

يوضح الجدول أعلاه عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر هذا بسبب التناقص الواضح للواردات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي مع تزايد صادرات الاتحاد نحو الجزائر ، هذا ما يعود بسلب على المؤسسات الجزائرية الغير قادرة على المنافسة الدولية.

2- اثر الشراكة الاورو جزائرية على قطاع الزراعة في الجزائر:

ت- كان الجانب الزراعي من بين أهم المحاور التي دارت في جولة مفاوضات اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وبعدها عقد هذه الاتفاقية.

ث- بموجب هذه الاتفاقية ومنذ دخولها حيز التنفيذ تمت تحرير جميع المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري.

الجدول رقم 29 :حجم واردات وصادرات المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية

2010 – 2016 , الوحدة :مليون اورو

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
2.586	3.211	3.611	3.199	2.842	3.156	200.7	الصادرات من المنتجات الزراعية
91	56	77	100	64	111	28	الواردات من المنتجات الزراعية

المصدر: من إعداد الطالب من خلال المعطيات التالية :

-European commission, European union trade in goods with Algeria, directorat general for trade, p 8.

-European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p7.

من خلال جدول أعلاه يتضح أن صادرات الاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية من المنتجات الفلاحية يفوق شكل كبير صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي هذا راجع إلى إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الفلاحية التي تعتبر في الصالح الجانب الأوروبي هذا الأخير الذي يطبق السياسة الجمائية لمواجهة المنتجات الجزائرية التي للجزائر مصلحة في تحريرها.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- أ- سلبيات الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي¹:
- انخفاض مداخيل الدولة بعد إزالة الحقوق الجمركية على منتوجات الأوروبية بصفة كلية أو جزئية.
- مشاكل عدم التكافؤ بين القطاعات بسبب انخفاض الدعم المقدم لبعض قطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الزراعي الذي يتلقى الدعم من مداخيل الجباية.
- ب- مشكل الإغراق التي تتخبط فيه الأسواق الجزائرية بغزو المنتوجات الأوروبية الزراعية ذات الجودة وأسعار تنافسية.

ت- الايجابيات:

- دفع الجزائر لإعادة النظر في سياستها الزراعية من اجل زيادة إنتاجها الزراعي لتلبية السوق المحلية ومن اجل التصدير.
 - تحفيز الجزائر إلى النهوض بالقطاع الزراعي من احل عصرنته واستعمل طرق وتقنيات حديثة تسيير موارد تتميز بعقلانية أكثر على ما هي عليه الآن.
 - توفير الكمية، الجودة والأسعار التنافسية مما تتيح الفرصة اختيار الأفضل للمستهلك الجزائري.
- 3- آثار الشراكة الاوروجزائرية على قطاع الشغل:

قد تتسبب الشراكة الأوروبية في تسريح عدد مهم من العمال بسبب غلق المؤسسات الاقتصادية المحلية وذلك نتيجة لانخفاض الطلب الكلي للمنتجات المحلية بسبب دناءة جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة مع المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأقل سعرا بالإضافة إلى أن لا تستطيع المؤسسات المحلية مواجهة ومنافسة المنتجات الأوروبية وهذا راجع إلى خصائص سوق العمل الجزائري المتمثلة فيما يلي :

ضآلة اليد العاملة المؤهلة.

- وجود توافق بين عدد خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل.
- عدم وجود بنك معلوماتي يحوي جميع المعلومات المتعلقة بالشغل.

¹ ينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصاد الأسواق و المؤسسات، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 74.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- تفشي البيروقراطية داخل إدارات مما يعيق حركة الاستثمارات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية¹ خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

أ- السلبيات:

- من الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى:
 - إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح.
 - كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة.
- فالدراسات أبرزت أن الجزائر ستفقد ما قدره 96000 وظيفة مهددة للقطاع الخارجي، وتقدرها وزارة التجارة أكثر 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (% 24.8) بالنسبة للجزائر حسب إحصائيات 2005.
- بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة.

عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات حامية للصناعات و على المساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي والعمل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.²

4- اثر الشراكة على المؤسسات الاقتصادية:

هناك سلبيات و ايجابيات لاتفاق الشراكة على المؤسسات الاقتصادية نذكر منها:

أ- الايجابيات :

- التطور الدائم لنوعية منتجاتها و خدماتها وكذا طريقة تسييرها.

¹ رحيم حسين، حاجي فطيمة، اشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم علوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص 10-11.

² بوزهرة محمد، بن سدره عمر، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 9.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- تؤدي بالمؤسسة الجزائرية إلى الصمود و المحافظة على حصتها في السوق، بل اقتحام أسواق جديدة.
 - تساعد المؤسسة على البقاء في السوق و الديمومة.
 - الرفع من قدرة المؤسسة التنافسية.
 - القضاء على العجز المالي (المديونية).
 - زيادة رأس المال و بالتالي الزيادة في الاستثمار.
 - التحكم في التكاليف الإنتاجية وتقليصها.
- كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون في تطوير دائم من خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها.
- ب- السلبيات :

- رغم ايجابيات المذكورة أعلاه لكن هناك سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منها:
- عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوروبية مما يؤثر على المؤسسات الإنتاجية و بالتالي على الاقتصاد الوطني.
 - علق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة وهذا قد يرفع معدلات البطالة.
 - التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الواردات نتيجة ضعف المنتج الصناعي الجزائري من جهة، و جودة المنتج الأوروبي من جهة أخرى.
 - انخفاض المدخول الجبائي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها وهي التي تشكل منذ الاستقلال مورد هام لتمويل الميزانية، مما سيؤثر سلبا على إيرادات الدولة.
 - نقص الدعم المالي و التقني المقدم للقطاع الزراعي .
- 5- أثر الشراكة على مستوى الاستثمار¹:

تعتبر الجزائر من دول المقيدة للاستثمارات الأجنبية بحيث لم تكن هناك قوانين و تحفيزات لتشجيع الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري رغم تقديم الجزائر بعد أزمة البترولية الثمانينات من القرن الماضي لامتيازات و ضمانات كافية للمستثمرين الأجانب بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ضعيفة باستثناء مجال البترولي .

¹ سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث العدد09، 2011، ص159.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم 30 : ملخص المشاريع الاستثمارية المصروح بها خلال الفترة 2002-2011

النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	المبلغ مليون دج	النسبة %	عدد المشاريع	مشاريع الاستثمار
89.19	672.921	67,10	4.414.144	05.99	46.833	الاستثمارات المحلية
3.46	26.106	12.94	851.473	0.44	209	الشراكة
7.35	55.424	19.96	1.312.905	0.51	242	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
10.81	81.530	19.96	1.312.905	0.95	451	مجموع الاستثمارات الأجنبية
100	81.530	32.90	2.164.378	100	47.284	المجموع العام

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار-bilan-<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> commerce-exterieur du

ما يستخلص من الجدول أعلاه إن : الاستثمار المحلي في الجزائر يأخذ الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات نسبة 67.10% ويضم أكثر من إجمالي المبالغ المستثمرة بـ89% من عدد مناصب الشغل أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فلا تتعدى 1% من عدد المشاريع الإجمالي و نسبة 32,90% من إجمالي مبالغ المستثمرة وبنسبة 10.5% فقط من عدد المناصب المشغولة خلال فترة 2002-2011.

الجدول رقم 31 : مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب الإقليم للفترة 2002-2016.

الإقليم	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
أوروبا	437	955,161	71.010
داخل الاتحاد الأوروبي	313	677,209	42.649
آسيا	98	163,102	10.567
أمريكا	19	68,163	3.755
الدول العربية	236	977,528	30,199
إفريقيا	5	5,686	209
استراليا	1	2,974	264
متعددة الجنسيات	26	24,085	3,521
المجموع	822	2.216.699	119.525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار-

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

من الجدول يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر بقيمة مشروع ويعتبر أكبر متعامل اقتصادي في الجزائر بالإضافة إلى دخول الجزائر في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي أما الدول العربية فهي الأولى من حيث المبلغ الإجمالي المستثمر بقيمة 997.528 مليون دج ثم تليها دول آسيا بمبلغ 163.102 مليون دج من حيث المبلغ الإجمالي للمشاريع.

6- اثر الشراكة الاوروجزائرية على الميزانية العامة.

من خصائص الاقتصاد الجزائري انه يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وبعد الاتفاق استمر في ذلك و بشكل أوسع وهذا الاستيراد يؤثر على الميزان التجاري. ان صادرات الجزائر لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية بالتالي لا تطلب في الأسواق الخارجية رغم هذا قامت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بالتخفيض التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الصناعة بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات بإصدار الأمر 02_01 في 2001 الذي جاء بعض النسب الجمركية الجديدة ضف إلى ذلك ارتفاع كمية لوردات التي قدرت سنة 2008 و 2009 ب 28 مليار دولار مقابل 11 و 12 مليار دولار في ألفية الأولى و الثانية وهذا راجع أساسا إلى تخفيض التعريفات الجمركية على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي هذا ما أدى تراجع كبير وخسارة في الموارد المالية الناتجة عن إيرادات الجبائية.

الجدول رقم (32): خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي 2004-2015.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة %	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	1	1,1	1,1	1	1	1

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية

من الواضح أن انخفاض الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2015 اثر سلبا على موارد المالية للجزائر مما أدى إلى خسائر مالية معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة وان الجزائر من البلدان النامية والتي تعتمد على الموارد الجبائية لتغذية خزيتها العمومية و انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي كذلك إلى انخفاض موازي في النفقات العمومية.¹

¹ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورو متوسطة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013 ص 184 - 185.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

7- اثر الشراكة على القطاع الجمركي

- من بين انعكاسات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في بداية 2002 نذكر ما يلي:
- خسائر تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية بالنسبة للجزائر في مرحلته الأولى تتجاوز 100 مليار أو ما فوق 2.1 % من الناتج المحلي الخام.
 - سيرتفع نصيب المواد غير الخاضعة للضرائب و الرسوم الجمركية عام 2004 إلى 2،01 % لترتفع إلى 13،6% عام 2005 و قرابة 37 % عام 2010 و يتجاوز 60% عام 2015.
 - معدل الخسائر المسجلة بالنسبة للعائدات و المداخيل الجبائية و الجمركية تقدر ب: 7.78 % سنويا، أما خسائر المرتقبة خلال 10 سنوات فتقدر ب: 40.75 % من هذه العائدات و المداخيل.
 - معدل الخسائر المسجلة بإضافة الحق الإضافي المؤقت يقدر بنسبة 20.52 % عام 2005 و 10.29 عام 2006.
 - صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات تظل هامشية و ضعيفة و لا تتعدى نسبة 3% .
 - نسبة فقدان مناصب العمل بالنسبة للقطاعات الصناعية تتراوح ما بين 1 و 5% من تعداد العمال .

و فيما يلي جدول يبين الأهمية النسبية للمبادلات الجزائرية الأوروبية خلال الفترة 2005-2016 وكذا تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (33): الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2016 الوحدة: مليون أورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي المبادلات مع دول العالم	52.970	60.466	63.105	80.790	60.582	73.588	86.749	95.171	90.991	87.840	75.970	68.689
اجمالي المبادلات مع الاتحاد الاوروبي	31.383	34.132	31.855	43.661	32.232	36.671	45.161	53.889	54.850	52.850	43.160	36.921
	59.25	56.45	50.45	54.04	53.20	49.83	52.06	56.62	59.69	60.16	56.82	53.75

المصدر: من إعداد الطالب

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p3 p 8.

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2007-2017 p3 p8.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

من الجدول أعلاه أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول في المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، حيث يأخذ النصيب الأكبر من المعاملات، اذ تفوق نسبته 55.20% في المتوسط من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 2005-2016، فلقد انتقلت حصة الاتحاد الأوروبي من 59.25% عام 2005 الى 53% عام 2009، لتراجع الى 49.83% عام 2010 و يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية، و على الرغم من ذلك فقد عرفت الجزائر المبادلات ارتفاعا الى 60.16% سنة 2014. فلقد بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي 16.512 مليون أورو سنة 2016 بينما الواردات بلغت 20.409 مليون أورو نفس السنة و بالتالي فلقد سجل الميزان التجاري عجزا يقدر ب 3.898 مليون أورو فبينما يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر لكن بالمقابل يعتبر المساهم الأكبر في العجز الذي يلزم الميزان التجاري خارج المحروقات.

تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي:

يرتبط الميزان التجاري الجزائري أساسا بصادرات المحروقات، و لذلك فان ارتفاع أسعار البترول و زيادة الطلب العالمي عليه أخرج الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات من حالة العجز منذ فترة طويلة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة 2005-2016.

الجدول رقم (34): تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي: 2005-2016

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	20,885	24,154	20,585	28,260	17,411	21,075	27,850	32,764	31,920	29,458	20,908	16,512
الواردات	10,498	9,977	11,270	15,401	14,821	15,595	17,312	21,125	22,392	23,376	22,253	20,409
الميزان التجاري	10,387	14,177	9,315	12,859	2,59	5,48	10,538	11,639	9,528	6,082	1,345	3,898

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2013-2016 p3.

European commission, European union trade in goods with Algeria, directorate general for trade, 2007-2017 p3.

يتضح من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي سجل فائضا خلال الفترة 2005-2006 الا انه سجل تذبذب من فترة لأخرى، و هذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات و الواردات، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 10.387 مليون أورو عام 2005 الى 14.177 مليون أورو عام 2006،

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

بمعدل تغطية بلغ 242.1% وهذا ما يبين زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالمخططات التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 مثل. مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط النمو الاقتصادي.

أما عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري بنحو 34.29% مقارنة بعام 2006، نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنحو 14.78% مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الأوروبي بمعدل 12.96% مما أدى إلى تراجع معدل التغطية إلى 182.64% سنة 2007.

و في عام 2008 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد، حيث بلغ 12.859 مليون أورو بمعدل تغطية بلغ 183,49% و يعود الفضل في ذلك و بدرجة كبيرة الى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا حيث بلغت 99.97 دولار للبرميل عام 2008، لينخفض هذا الفائض إلى حالي 2.59 مليون اورو عام 2009، نتيجة الانخفاض الكبير لقيمة الصادرات السلعية الإجمالية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، فقد تراجعت أسعار النفط 133.19 دولار إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز ستة أشهر، و لقد تزامن ذلك مع تراجع طلب الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة المالية و تباطؤ النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، و هذا ما يشير بوضوح إلى تأثير المبادلات الأوروبية الجزائرية بالأزمة الأوروبية.

خلال الفترة 2010-2012 -عرف الميزان التجاري فائضا وصل سنة 2012 إلى 11.639 مليون أورو و ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات لاسيما النفطية منها، لكن بحلول سنة 2014 عاد الميزان التجاري للانخفاض حيث سجل رصيده حوالي 6.082 مليون اورو، و ذلك نتيجة تراجع حجم الصادرات بنسبة 10.09% و ارتفاع حجم الواردات بنسبة 10.65% و يرجع ذلك الى التسهيلات الممنوحة للمستوردين من حيث التخفيض في معدلات التعريفية الجمركية و التسهيلات في الإجراءات، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية و غير التعريفية، و الزيادة في واردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية نتيجة للسياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتطوير القطاع الفلاحي.

يتضح مما سبق إن الفائض الذي حققه الميزان التجاري، لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري و لا المرونة الهيكل الإنتاجي، فبالرغم من تطبيق المخططات التنموية و الإصلاحات الهيكلية و برامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن هذا الفائض تحقق نتيجة لارتفاع أسعار النفط¹، و بالتالي فإن الشراكة

¹ عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 303.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الأورو جزائرية تبقى رهينة صادرات المحروقات و ذلك بسبب ضعف و هشاشة الجهاز الإنتاجي و غياب الشراكة في بعض الفروع الإنتاجية و عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة من حيث الجودة و النوعية .

المطلب الثالث : تقييم الشراكة الأورو جزائرية

1- الجانب الجمركي:

الجدول رقم (35): الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك

الجمركي الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	القائمة الاولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع خارج TVA
2005	10.497			10.497
2006	10.497			10.497
2007	10.497	2.561	1.660	14.718
2008	10.497	3.825	3.07	17.629
2010	10.497	5.106	4.954	20.557
2010	10.497	7.667	6.601	24.765
2011	10.497	10.228	8.247	28.972
2012	10.497	12.789	9.894	33.918
2013	10.497	12.789	11.541	34.473
2014	10.497	12.789	13.187	36.473
2015	10.497	12.789	14.834	38.120
2016	10.497	12.789	15.657	38.943
2017	10.497	12.789	16.533	39.819
المجموع	136.461	106.121	106.415	349.381

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2005.

من خلال الجدول يظهر لنا أن الجزائر تخسر كل سنة إيرادات الجمركية بسبب التفكيك الجمركي المتواصل حيث أثرت خسائر الخزينة على الإنفاق العام مما ينجم عنه اختلال في مستوى الطلب العام ومن تم اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية. هذه الخسائر تمس القوائم أدوات الإنتاج والمادة الأولية والتجهيزات نصف لمصنعة وأخيرا المنتجات الكاملة الصنع التي تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي دون الطرف الجزائري.

2- الميزان التجاري :

الجدول رقم (36):حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2016 :

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	1969	102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32699	780
مجموع الصادرات	45036	54613	60153	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34668	883
مجموع الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	70251	727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	17034	7844

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية

حسب المعطيات المسجلة في الجدول أعلاه يظهر لنا ان الصادرات الجزائرية شهدت تطور ملحوظ من 2005_2008 لكن تراجعت بعد ذلك لتعود ترتفع تدريجيا ثم عادت لتراجع بحلول سنة 2012 حتى اليوم هذا التذبذب كان نتيجة الأزمة المالية العالمية أما بالنسبة لسنوات الأخيرة كانت نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق النفطية الدولية. أما بالنسبة لواردات الجزائر تشهد تطورا مستمرا لكن تراجعت فاتورة الواردات في سنة الأخيرة مقارنة مع إجمالي واردات 2015. بالنسبة لميزان التجاري هو الآخر عرف تذبذب خلال فترة العشر سنوات الماضية أي منذ تطبيق اتفاقيه الشراكة الاورو جزائرية خاصة سنة 2015 و 2016 التي عرف تسجيل قيمة سالبة 17034، 17844 مليون دولار على التوالي.

3- الجانب المالي

أ- الاستثمار الأجنبي:

الجدول رقم (37): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمارات الأوروبية	275,25	552,24	598,10	1178,2		
حجم الاستثمارات الأجنبية	1081	1795	1665	2446	2847	2050
نسبة الاستثمار الأوروبية %	25,46	30,76	35,38	48,17		

المصدر: R APPOR TT DE FEMISE2010

الجدول أعلاه يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فنلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل نسبة لا بأس يا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بالإضافة إلى تطوره من سنوات 2008 2005 أما سنتين 2009 و2010 تراجعت حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر، لكن يبقى حجم الاستثمارات محدود راجع إلى صلابة القوانين التشريعية والبيروقراطية الإدارية الجزائرية.

ب- التعاون المالي

الجدول رقم (39): برنامج التعاون المالي (مساعدات مالية) في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية

2010-2005

الوحدة : مليون أورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	40	66	57	32,5	62,5	68

المصدر: المعهد الأوروبي للشراكة الاورو جزائرية 2011

من خلال الجدول أعلاه يظهر التعاون المالي المؤطر في برنامج ميد الأول والثاني حيث خصص الاتحاد الأوروبي ما قيمته 326 مليون أورو كمساعدات مالية موجه إلى الجزائر. تركز التعاون المالي للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاورو جزائرية على دعم البرامج التحويلية الاقتصادية والإصلاحات الإدارية والبحوث العلمية وتحديث البنية التحتية

ج- القروض:

الجدول رقم 40 : القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة

لاورو جزائرية 2010_2005

الوحدة : مليون أورو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	10		21,4			500

المصدر: 2011WWW.EIB.ORG

استفادة الجزائر من 2 فروض خلال فترة 6 سنوات من 2005_2010 قرض 2005 موجه إلى قطاع الخدمات من اجل تطوير القطاع، أما قرض 2007 وجهت 3 ملايين أورو لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لشركة "روبية" لمدة 8 سنوات أما باقي القرض وجه لتطوير المؤسسات الصغيرة. بالنسبة لقرض 2010 وجه لقطاع الطاقة لمشروع ميدا غاز (خط لأنابيب الغاز) يربط مباشرة الجزائر بأوروبا.

بالمقارنة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط استفادت الجزائر من قروض قليلة للاستثمار.

4- الصادرات والواردات

أ- الصادرات :

الجدول رقم (41): أهم شركاء الصادرات الجزائرية لسنة 2016

الوحدة: مليون دولار

الهيكل %	الحجم	بلد التصدير
17.37%	6565	اسبانيا
22.15%	8369	ايطاليا
13.02%	4921	فرنسا
7.63%	2883	بريطانيا العظمى
6.04%	2281	هولندا
5.48%	2071	تركيا
5.23%	1977	أمريكا
3.69%	1393	البرازيل
3.39%	1282	بلجيكا
5.77%	2179	الصين
2.67%	1009	البرتغال
1.98%	856	تونس
1.78%	748	كندا
1.77%	671	كوريا
1.59%	667	المغرب
2.27%	602	اليابان
100%	37787	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

من. خلال الجدول نلاحظ أن جل تعاملات الجزائر من ناحية التصدير كانت مع الدول الأقل قوة ونمو في

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

اتحاد الأوروبي (اسبانيا و ايطاليا) تم تلمها فرنسا التي تعتبر أقوى دولة في الاتحاد الأوروبي، فالجزائر كانت تأمل شراكة حقيقية متوازنة مع دول قوية مثل (فرنسا، ألمانيا) لترفع من نموها الاقتصادي وتستفيد من استثمارات حقيقية في مجالات مختلفة تتطلب تكنولوجيا عالية و خبرة و مهارات في إطار مبادئ اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.

ب-الواردات :

الجدول رقم (42):أهم شركاء الواردات الجزائرية لسنة 2016.

الوحدة : مليون دولار

الهيكل %	الحجم	بلد الاستيراد
15,97	8223	الصين
10,52	5420	فرنسا
9,37	4828	ايطاليا
7,64	3934	اسبانيا
6,57	3382	ألمانيا
5,26	2710	الولايات المتحدة الأمريكية
3,95	2036	تركيا
2,49	1281	الأرجنتين
2,27	1171	جمهورية كوريا
2,23	1146	البرازيل
2,16	1114	الهند
1,79	922	هولندا
1,75	903	بريطانيا العظمى
1,63	746	روسيا
1,62	834	بلجيكا
100	51501	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تستورد %97,15 من إجمالي وارداتها من الصين التي تعتبر دولة

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

آسيوية خارج الاتحاد الأوروبي وليس للجزائر شراكة معها ثم تلتها فرنسا و من ثم باقي دول العالم بنسب متفاوتة الأمر الذي يجعل الجزائر تعيد النظر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي من عدة جوانب أهمها المبادلات لغير متوازنة¹.

ان التعاون القائم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي و المالي كان المحور الاهم لإقامة الشراكة، إلا ان النتائج الواردة عكس ذلك فالجزائر لم تنال الكثير من هذه الاتفاقية سواء في مجال التجارة الخارجية الذي أظهر و بوضوح عدم التوازن في المبادلات بين الطرفين في مجال الصادرات و الواردات خارج المحروقات، حيث تعتبر السوق الجزائرية مكان لتصريف الفائض السلعي الاوروبي وهذا راجع لضعف الإنتاج لجزائري و نقص الخبرة و التكنولوجيا الحديثة. كما ان المساعدات المالية التي منحت للجزائر ضئيلة بالنسبة لوعود التي قدمها الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني : انعكسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة OMC

لقد عرف النظام الجمركي الجزائري اصلاحات عديدة ,كانت كل مرة تؤدي الى هيكلة التعريفات الجمركية سواء عن طريق تقليص عدد المعدلات الجمركية او تخفيض قيمة هذه المعدلات مرة أخرى ، حيث انخفضت من 125 % أقصى نسبة سنة 1986 إلى 45 % سنة 2000 و لكن رغم الاصلاحات². التي عرفها النظام الجمركي الجزائري في تلك الفترة إلا أنه اعتبر بعيدا عن المعايير الدولية و الاستحقاقات المنتظرة من الجزائر(اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي و الرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، هذا ما تطلب هيكلة التعريفات الجمركية مرة أخرى، حيث بموجب الأمر رقم: 02-01 الصادر سنة 2001. تم تقليص عدد المعدلات من جهة و خفض قيمتها من جهة أخرى، و في هذا الاطار تم تخفيض النسبة القصوى للرسوم الجمركية من 45% سنة 1999 م الى 30% ، و بالتالي تأسست تعريفات جمركية مكونة من ثلاث معدلات حددت نسبها كما يلي: 05% للمواد الأولية و مواد التجهيز، 15% للمنتجات المصنعة و 30% للسلع الاستهلاكية، و إلغاء القيمة لدى الجمارك و تعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل 60%، و الجدول التالي يوضح مسار تطور التعريفات الجمركية خلال الفترة 1992-2002

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -27/05/2016 -du-commerce /bilan -http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique /bilan
exterieur.r

² فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد: 2012، 11، ص 117، 118.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (43): تطور التعريفات الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002 م)

عدد المعدلات	نسب التعريفات الجمركية المطبقة						السنوات
06	%60	%40	%25	%15	%07	%03	1992
06	%50	%40	%25	%15	%07	%03	1996
04	-	%45	%25	%15	%05	-	1997
04	-	%45	%25	%15	-	-	1998
04	-	%45	%25	%15	%05	-	1999
04	-	%40	%25	%15	%05	-	2001
03	-	-	%30	%15	%05	-	2002

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

كما عرفت سنة 2004 م صدور الأمر رقم: 03 04 الذي يحدد القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع، و الذي ينص على أن كل عمليات تصدير و استيراد المواد تنجز بكل حرية باستثناء المواد التي تخل بالأمن و بالنظام العام و بالأخلاق العامة.

أما حاليا وفي طار تنفيذ الالتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر سواء تعلق الأمر بإنشاء منطقة للتبادل لتجاري الحر بينها و بين الاتحاد الأوروبي في أفق سنة 2020 م و كذا مفاوضات الجرائر المستمرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن نظام التعريفات الجمركية يعرف في الوقت الحالي 03 نسب تم تحديدها درجة تصنيع المنتجات، بالإضافة إلى الإعفاءات الممنوحة، كما أنه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل، إذ تم إلغاء و بصفة نهائية الحق الإضافي المؤقت (DAP) في نهاية سنة 2005 م الذي تم إنشاؤه سنة 2005 م الذي تم إنشاؤه سنة 2001 م بنسبة 60%، كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفاقية الجات كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي.

و في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عليها أن تلتزم باستعمال الرسوم الجمركية دون سواها لتحقيق الحماية المطلوبة، وهكذا فإنه وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة للاتفاقية، فإنه لا يجوز للدول الأعضاء الاحتفاظ أو اللجوء أو العودة إلى أية تدابير من النوع الذي يجب تحويله إلى رسوم

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

جمركية عادية باستثناء حالات محددة خاصة بمجال تجارة السلع الزراعية ومنتجات الغزل و المنسوجات و الملابس، و هذا ما تعكسه الدراسات التي قام بها البنك الدولي، بحيث وجد أن نسبة القيود غير التعريفية في الجزائر هي 00%، كما يجب على الجزائر أن تلتزم بتثبيت تعريفها الجمركية لمدة 03 سنوات وفقا لما تمليه اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، و في هذا الإطار يرى بعض الخبراء أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاستفادة منها في هذه المرحلة هي الإصلاح التعريفي الذي يهدف إلى تعويض الرسوم الجمركية بصورة تدرجية بضرائب داخلية تضمن لها نفس المردودية الجبائية بصفة مستمرة و متزنة.

المطلب الاول : انعكاسات الانضمام على السياسة الجمركية

و عموما يمكن أن نلخص أهم الآثار المتوقعة من خلال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على السياسة الجمركية كما يلي:

1- الآثار الايجابية:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أثر كبير على السياسة الجمركية للجزائر، وذلك كون أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواه في النظام الجمركي الحالي كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية، و أن ذلك من شأنه إرساء سياسة تجارية دائمة شدة ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود و الاستثناءات بشكل نهائي.

• ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى عشر سنوات، واستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفات الجمركية، كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيزيد من حركة السلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، و يؤدي إلى التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة كانت محضرة من قبل و هذا كله سيرفع من حصيلة الرسوم الجمركية.

• إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و اندماجها في الفضاء التجاري العالمي سيلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات عن طريق الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية، و هذا من شأنه أن يساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع

البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

2- الآثار السلبية:

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة معناه الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة الدولية و بالتالي فقدان الحرية في وضع القوانين المحلية.
- بسبب انخفاض الرسوم الجمركية و كذا الموقع الجغرافي للجزائر بصفتها حلقة وصل بين افريقيا و أوروبا، بالإضافة إلى أن المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك الواسع الأذواق والمتعدد النفقات، كل ذلك سيجعل من الجزائر سوقا دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، وهو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية التي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.
- إن تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على الإيرادات الجمركية بسبب انخفاض الرسوم الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا، و هو ما سيؤثر سلبا على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة.
- إن المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي إلى إضعاف المنتج الجزائري و تلاشيته تدريجيا، حيث تبقى صادرات المحروقات هي الوحيدة التي تتميز بها الجزائر، و بالتالي تزيد ريعية الاقتصاد الجزائري، وتبقى الجزائر تعتمد على الجباية البترولية فقط.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيزيد من عجز ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الرسوم الجمركية و إنشاء المناطق الحرة، وكذا غزو السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي الى تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

المطلب الثاني : انعكاسات الانضمام على التجارة الخارجية :

حتى تتمكن من تحديد أثر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية لابد من معرفة مدى قدرة وقابلية التجارة الخارجية الجزائرية على اندماجها في الاقتصاد العالمي، هذا ما سنحاول

الفصل الخامس...الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

استنتاجه من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور صادرات و واردات الجزائر في مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

الجدول رقم (44): تطور التجارة الخارجية (2002-2012) الوحدة: مليار دولار

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات			السنوات
		المجموع	خارج المحروقات	النفطية	
6.816	12.009	18.825	0.734	18.091	2002
11.078	13.534	24.612	0.673	23.939	2003
13.782	18.308	32.09	0.788	31.302	2004
25.626	20.375	46.001	0.907	45.094	2005
33.157	21.456	54.613	1.184	53.429	2006
32.532	27.631	60.163	1.332	58.831	2007
39.881	39.479	79.29	1.945	77.345	2008
05.90	39.294	45.194	1.050	44.144	2009
16.581	40.472	57.053	1.600	55.453	2010
26.215	47.274	73.489	2.094	71.395	2011
27.18	46.801	73.981	2.180	71.801	2012

المصدر: <http://www.amf.org.ae/ar>

من الجدول السابق نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات ضئيلة جدا، بل حتى الصادرات خارج

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

المحروقات المسجلة معظمها من مشتقات البترول، ومن ثم فلا يمكن للجزائر الصمود أمام الدول الأجنبية التي تعتبر رائدة في شتى المجالات الاقتصادية.

إن الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له، فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير وهذا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة¹:

- المشاكل على المستوى الجزئي:
- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح و المنتجات والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- وجود هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، كما أن التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال

¹ يوسف بومدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص- 127-137.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليفة المنظمة العالمية للتجارة.

كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

■ المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون لموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية الناتجة عن تحرير المبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- إن سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم و التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي الذي أدى إلى ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، بحيث أنها لم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

■ المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسسي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:
إن التشابك و التداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX) أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى كذلك إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجال التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات و إن هذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير (بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص الخطوط المخصصة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ لعمليات التصديرية فقط).
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.
- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة حيث أن المؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق، إذ يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية، و من خلال الملاحظة الميدانية للمؤسسات نرى أن المؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي المؤسسة التي بإمكانها أن تنجح في التصدير، فدفع المؤسسات إلى التصدير وزيادة أدائها التصديري يعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أو ضعف مؤسسة، أي العوامل الداخلية، فلا يجب إغفال عوامل المحيط والبيئة التي تعمل فيهما المؤسسة، إن خصائص المنتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو محيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

و عليه فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الحالي لن يكون له أي أثر إيجابي على التجارة الخارجية، بل على العكس قد تكون له آثار سلبية.

كما أن تميز الاقتصاد الوطني بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على الربع النفطي، الذي يقدم للخارج أكثر من 98% من الصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسابقتها للتطورات الحديثة، قد تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا بالدرجة الأولى للمواد الغذائية، ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تسير التطورات الحديثة.

و بالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيضعها أمام امتحان صعب في مواجهة النظام الجديد للتجارة العالمية الذي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الجديدة، خاصة وأن كل الاتفاقيات التجارية سواء كانت في مجال السلع أو الخدمات أو الملكية الفكرية يجمع فيما بينهما اتجاه عام ومشارك يتمثل في السعي نحو إزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، و من الطبيعي أن يكون لذلك آثار على التجارة الخارجية للجزائر خاصة باعتبارها دولة نامية.

المطلب الثالث : انعكاسات الانضمام الى السياسة الزراعية

إن موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية هو من أهم النقاط الجديدة التي أدرجت ضمن مفاوضات تحرير التجارة في جولة الأورجواي، وذلك كون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات السلعية التي خضعت لسياسات الحماية المتشددة من قبل كافة الدول وخاصة المتقدمة منها، مما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة في الأسعار والسياسات التجارية للإنتاج الزراعي بسبب دعم الدول الصناعية المتقدمة لهذا القطاع الإنتاجي الحيوي، سواء كان دعما داخليا أو دعما للصادرات.

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المشاركة في جولة الأورجواي، وهي تسعى حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون لزاما عليها في حالة قبول انضمامها تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بتجارة السلع الزراعية التي تضمنتها اتفاقية الأورجواي مما سيؤثر بشكل أو بآخر على تجارتها في المجال الزراعي، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وآثار سلبية.

• الآثار الإيجابية:

على الرغم من أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تمثل نسبة ضئيلة حيث تقدر بحوالي أقل من 1% من مجموع الصادرات ومركزة في مجموعة محدودة من المواد الغذائية وهي التمر والعنب والنبيد غير أنه يمكن لقطاعها الزراعي أن يستفيد من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حدود ما يلي:

- إن تحرير السلع الزراعية من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز القطاع الزراعي وتنمية ميزته التنافسية نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية، الأمر الذي سيساعد على تحقيق التنمية الزراعية شريطة أن يرافق ذلك سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة.¹

- إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق الجزائرية ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي خاصة بالنسبة للسلع التي تتمتع فيها الجزائر بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والموايح والنبيد²،

¹ صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، علة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، عدد 1، 2002، ص 55.

² شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام المالي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أبريل 2002، ص: 330.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

غير أن التوسع في إنتاج السلع الزراعية يتوقف على عدة اعتبارات أخرى كالتوسع في الإصلاح الزراعي والري واستخدام التقنيات الحديثة في البذور ووسائل الإنتاج، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيمكن صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفات الجمركية ومن إزالة القيود غير التعريفية خاصة الدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية و نفاذها إلى الأسواق العالمية.

• الآثار السلبية:

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لا تتجاوز 5%، و رفع الدعم في إطار تنفيذ بنود المنظمة العالمية للتجارة ستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، ويمكن حصر هذه الآثار كما يلي:

- سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يؤدي كذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية، وباعتبار الجزائر من أكبر الدول المستوردة للغذاء سيكون أثر هذا الارتفاع المقدر في بعض المنتجات بـ 40% قاسيا على الجزائر، وهذا ما يؤكد التقرير الذي أعده خبراء منظمة الأمم المتحدة الذين توقعوا زيادة أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الأساسية كالحبوب بنسب تتراوح بين 24% و 33% وهذا قياسا بالأسعار التي كانت سائدة خلال الفترة ما بين سنتي 1986 و 1988 .

- من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوروبي انخفاضا في الميزان التجاري، بحيث أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية، ومن ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في الاتحاد الأوروبي استنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهي إحدى قواعد المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر.

- على اعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة تنادي بالتوسع في حرية التبادل التجاري وحرية قابلية العملة الوطنية للتداول وتخفيض قيود سعر الصرف، فإنه من المتوقع انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والعملات الأخرى، على الأقل في المراحل الأولى لتطبيق الاتفاقية، وهذا بالطبع سيؤدي إلى

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

ارتفاع أسعار الواردات الغذائية مقومة العملة المحلية مع عدم قدرة الجزائر على تقديم دعم لتلك السلع الغذائية طبق القواعد المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمحدودي الدخل.

- بما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية ضئيلة جدا ولا تتعدى 20% من حجم الطلب المحلي، فإنه من الصعب الحد من حجم استيراد هذه السلع بنسب كبيرة رغم ارتفاع أسعارها هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب، التوسع في الإنتاج المحلي في الأجل القصير لأن ذلك يحتاج إلى جهود كبيرة كالإصلاح الزراعي، وإصلاح نظام الري، واستخدام وسائل تقنية حديثة، وأمام صعوبة التقليل في حجم الاستيراد الزراعي من جهة وصعوبة التوسع في الإنتاج المحلي من جهة أخرى ستجد الجزائر نفسها في موقف لا تستطيع فيه تفادي الأعباء المالية الإضافية المتوقعة وبالذات أعباء الميزان التجاري.

مما سبق يتضح بأن التجارة الخارجية للسلع الزراعية في ظل تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ممكن أن يؤدي بالجزائر إلى تكبد خسائر مالية في جانب الواردات نتيجة لارتفاع الأسعار، وخسائر في جانب الصادرات رغم صغر حجمها وذلك لاحتمالات انخفاض الكمية المصدرة نتيجة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وبالذات الاتحاد الأوروبي¹.

المطلب الرابع : انعكاسات الانضمام الى السياسة الصناعية

لقد استهدف النظام الجديد للتجارة العالمية القاضي بتحرير المبادلات التجارية المنتوجات الصناعية بشكل خاص، من هنا يتعين على أي دولة نامية عند تحديد التوجهات المطلوبة للتنمية الصناعية مراعاة هذا الظرف، و في حالة قبول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيترتب عن ذلك عدة آثار نلخصها في ما يلي:

• الآثار الايجابية:

يمكن أن نلخص أهم الآثار الإيجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصناعة الجزائرية فيما يلي:

¹ فريد كورتل، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، العام في التركيبة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة الخامسة، ص 06.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- إن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية يترتب عنه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في تقسيم العمل وزيادة التخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف و انخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، كما يمكن ذلك المستهلك من الحصول على المنتجات

- إن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية يترتب عنه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في تقسيم العمل وزيادة التخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف و لانخفاض الأسعار و بالتالي زيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، كما يمكن ذلك المستهلك من الحصول على المنتجات الصناعية بأسعار منخفضة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية و شدة المنافسة الدولية.

- بالنسبة لصادرات المعادن والصناعات الكيماوية، فإن حيازة الجزائر على العديد من المناجم و تحكم تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود في الأسواق العالمية سيكسبها الميزات التنافسية التي توفرها اتفاقيات الجات، ولكن بدرجة محدودة بحكم ارتفاع تكلفة الاستخراج أو الإنتاج، كما أنه من المحتمل أن تستفيد الجزائر حكم حيازتها على صناعة كيماوية من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيماوية المترتبة على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل إلى 30%.

- من المحتمل أن ترتفع صادرات الجزائر من المنتجات البتروكيماوية، بسبب تحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية.

إن تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، سيكون حافزا للصناعات المحلية مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد.

- إن تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، و من المنتظر أن يعود هذا النمو بالخير على البلدان النامية، بحيث يعتبر مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية عامة و الجزائر خاصة.

- إن رفع القيود والشروط على الاستثمارات الأجنبية سيزيد من تدفقها إلى الجزائر التي اعتادت على وضع الكثير من القيود اتجاه المستثمرين الأجانب، وقد اضطرت إلى إزالتها بموجب برامج

التصحيح الهيكلي المبرمة مع صندوق النقد الدولي، و من البديهي أن يكون لذلك مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية في الجزائر¹.

• الآثار السلبية:

تتمثل أهم الآثار السلبية المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تجارة السلع الصناعية فيما يلي²:

- من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الصناعية، خاصة في الفروع والأنشطة الأساسية بسبب الهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريًا، وهذا ينعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات المحدودية التنافسية في بعض المجالات الإستراتيجية، تطوير بدائل للواردات. وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل عجز الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل للواردات.

- إن رفع الحماية وفتح الأسواق بالنسبة للجزائر دون وجود ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر على المنتجات الوطنية، خاصة منتجات الصناعة المائية التي لا تملك القدرة على المنافسة بدون سيارة داعمة تهدف إلى تحسين الإنتاجية.

- إن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيزيد من واردات الجزائر منها، بعيدا عن الموارد الطبيعية والمنتجات الكثيفة اليد العاملة التي يكثر إنتاجها في الدول النامية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الجزائرية والعربية بصفة عامة أكثر من انخفاض الصادرات في الدول المتقدمة.

من جانب آخر فإن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي، مما قد يدفع العديد من المؤسسات الجزائرية إلى الإفلاس لعدم قدرتها على المنافسة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكل البطالة و تراجع مستوى الدخل الوطني وانخفاض مستوى المعيشة.

¹ غلاب نعيمة، زينات دراجي: انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، أبريل 2002، عنابة 137-138.

² صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

- إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخصخصة وما نتج عنهما من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشاً في ظل قطاع خاص -حديث وقليل الخبرة أحيانا، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح المنتجات الأجنبية، وذلك بالرغم من الامتيازات التي حصلت عليها الجزائر بعد توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

-تمتاز صناعة الجزائر بكونها تركز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، إذ تمثل صادرات المحروقات حوالي 97,05% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2012 م، وهذا يعني أن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من المزايا التي يمنحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 03% من إجمالي صادرات السلع الصناعية.

- بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس فإن إلغاء حصص الاستيراد والقيود التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنسوجات سيؤثر سلباً على الجزائر بصفتها بلداً مستورداً لمثل هذه المنتوجات، والخسارة تكون بسبب المنافسة الشديدة في السوق العالمية خاصة من قبل الشركات الصينية، التايوانية والتايلاندية التي تعرف أسعار منتوجاتها انخفاضاً معتبراً مقارنة بالأسعار التي تطبقها المؤسسات الوطنية.

المطلب الخامس : انعكاسات الانضمام على سياسة الخدمات:

• الآثار الإيجابية:

في حالة الصمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه من المتوقع أن يكون لذلك مجموعة من الإيجابيات على تجارة الخدمات هي:

- فيما يتعلق بالخدمات المالية فإن تحريرها على المستوى العالمي وانفتاح الأسواق على بعضها البعض سيزيد كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية مستقبلاً، بحيث عندما تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض فإن ذلك سيؤدي إلى تحديد السعر التوازني لهذه الخدمات، كما أن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر سوف يدعم السوق المحلية بالتكنولوجيا الحديثة، وهو ما يعتبر محدوداً في السوق المصرفية الجزائرية في الظرف الراهن،

¹ عبد الرحمان صبري، تحرير تجارة الخدمات العربية، مجلة السياسات الدولية، السنة الثامنة و الثلاثون، العدد 149، جويلية 2002،

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

وسوف يترتب عن ذلك تعزيز روح المنافسة في هذا الجانب، بالمقابل فإن انشاء فروع لبنوك الجزائر في السوق الدولية سوف يمكنها من التواجد الفعلي في تلك الأسواق ومواكبة ما يطرأ من مستجدات وتطورات متسارعة في هذا المجال.

وعليه فإن انفتاح المؤسسات المالية الجزائرية على أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر تحررا وتكاملا في ظل المنظمة العالمية للتجارة، ستؤهل هذه المؤسسات لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق للقطاع المالي والخدمات المالية وإتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تراولها من قبل، وإن ذلك سيساعد على تكوين و تدريب المزيد من الإطارات المصرفية لكي تصبح مؤهلة للتعامل مع السوق المالية الدولية¹.

فيما يتعلق بمجال التأمين فإن فتحه أمام الخواص، سيؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، وهذا تحسين نوعية الخدمات التأمينية المقدمة و تخفيض أسعارها، ضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر مزايا نسبية في هذا المجال وذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، وبأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة.

- أما في مجال النقل البحري يمكن للجزائر أن تحقق مكاسب عديدة إذا استطاعت السيطرة على المشاريع، خاصة في مجال التسيير و استعمال اليد العاملة المحلية، كما أن الاحتكاك مع المهارات الأجنبية سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء و نقل الخبرة للعامل الجزائري، و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

- في مجال السياحة، فإن الجزائر ما زالت بعيدة عن المستوى المطلوب على الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى احتوائها على كم هائل من الآثار القديمة ووجودها على شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم، حيث ما زال قطاع الخدمات السياحية يعاني كثيرا بسبب نقص المرافق السياحية من جهة و غياب ثقافة السياحة في بلادنا من جهة أخرى، وبالتالي فإن الجزائر لن تستفيد في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن على المدى الطويل إذا نجحت الجزائر في إقامة المرافق السياحية كالفنادق والمطاعم وغيرها، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي.

¹ نيل حشاد، الجات والمنظمة العالمية للتجارة، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، 1926 .

- في مجال خدمات الاتصال و نظم المعلومات وغيرها من الخدمات الأخرى التي تعتبر الجزائر مستوردا لها فإن تأثيرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية .

• الآثار السلبية:¹

-إن تحرير تجارة الخدمات المالية سيزيد من المنافسة و يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف، الأمر الذي يدفع بتحويل كميات كبيرة من الودائع والمدخرات من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية بحثا عن الخدمة، كما أن تحويل عوائد البنوك الأجنبية الموجودة بالجزائر إلى البنك الأم المتواجد بالخارج سيؤدي إلى استتراف خيارات الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن ضعف الأدوات المالية والنقدية المتوفرة لدى السلطات النقدية يجعلها غير قادرة على إدارة الأموال والصمود أمام الهزات النقدية، علاوة على أن القطاع البنكي الخاص مازال ناشئا ويتطلب تطوير وتعزيز قدراته المالية والبشرية وتحديث أساليب وطرق عمله. إضافة إلى ذلك قران وصول المسار في الأجنبية إلى السوق المالية الجزائرية وعملها في عيط متحرر و حال من القيود التالية على اختلاف أنواعها سيمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى حالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد اختر امرعي، ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه المؤسسات هي وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة، كما أن تحرير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة التوسع النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا قد ينتج عنه تراجع في موقف الحساب الجاري. بشكل عام على المدى القصير سيخضع السوق الوطني في إطار تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة شديدة وضغوطات الشركات الأجنبية، مما لا يسمح برفع الصادرات الخدمائية بسبب ضعف المزايا التنافسية النسبية، وضعف الإنتاج الخدماني كما و نوعا، و إن ذلك سيزيد من تفاقم عجز الميزان التجاري الخدماتي، مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري².

¹ شدا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص: 171.

² فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

المطلب السادس : انعكاسات الانضمام على حقوق الملكية الفكرية:

• الآثار الإيجابية:

- من المحتمل أن التزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يشجع المستثمرين على إقبالهم للاستثمار في الجزائر نظرا لأن حقوقهم مضمونة، وبذلك ستستفيد الجزائر من نقل التكنولوجيا المتطورة.

- بالنسبة لحقوق المؤلف فإن الجزائر قد أنشأت منذ سنة 1974 م الديوان الوطني لحقوق المؤلف، كما تم سن قانون خاص في هذا المجال في 5 مارس 1997 م من أجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في الإنتاج الفكري و الفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لاسيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولي.

• الآثار السلبية:

- إن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية سيعترب عنه زيادة في تكلفة برامج التنمية نتيجة ارتفاع استيراد التكنولوجيا والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وغيرها.

- إن حماية حقوق الملكية الفكرية سيصعب من استعمال المؤسسات الصناعية المحلية للتقنيات الحديثة ووسائل الإنتاج المتطورة التي تحتفظ الشركات الأجنبية بشأنها بحقوق البراءة.

- من المحتمل أن تساهم اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في زيادة التكاليف المترتبة على الجزائر خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبشكل أكثر تحديدا في الزراعة وقطاع الأدوية بسبب حصول

شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية العالمية على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع، و إن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية وصعوبة الحصول عليها، من جانب آخر فإن تقييد النشاطات الزراعية وارتفاع أسعار مدخلاتها سوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ودخل المزارعين¹.

¹ مكي يونس -حسين، تأثير منظمة التجارة العالمية في التجارة الخارجية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2001، ص:80.

الفصل الخامس...الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

قصد التخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

على حقوق الملكية الفكرية يتعين على الجزائر القيام بما يلي:

- استغلال الفترة الانتقالية المتاحة وفق ما تسمح به شروط الاتفاقية.
- سرعة تحديث أنظمتها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع بنود اتفاقية تريبس.
- السعي مع الدول النامية التي تكون ظروفها شبيهة بظروف الجزائر نحو تبني آراء مشتركة للمطالبة بالتريث في العمل بنود هذه الاتفاقية لبعض الوقت حتى تتمكن من تهيئة الظروف ولو في الحدود الدنيا للتعامل مع الاتفاقية.
- توفير التمويل اللازم لتنمية البحوث و تشجيع البحث العلمي.
- تقوية الأبحاث في مجال الدواء والعمل على تطوير هذه الصناعة خلال السنوات القادمة على اعتبار أن الصناعات الدوائية هي الأكثر تضررا من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

خلاصة الفصل الخامس :

نظرا للتطورات التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن الماضي خاصة على المستوى الاقتصادي، و ما نتج عنها من تغيرات متسارعة أدت إلى عوامة الاقتصاد وشموليته، بالإضافة إلى تشكيل أقطاب اقتصادية قوية ومتماسكة، و نظرا للخصائص التي تتمتع بها الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي في شمال القارة الإفريقية وتوسطها دول المغرب العربي، وقرتها من أوروبا فإنها تأثرت بشكل مباشر بهذه الحركية التي يشهدها العالم.

ارتباطه من جانب آخر لعبت التطورات الخارجية الدور الفعال في التأثير على الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب بالمحروقات كمصدر وحيد للعملة الصعبة، حيث أن الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات سنة 1986 م أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الجزائري لما أفرزه من اختلالات كبيرة خاصة في النصف الأول من التسعينات وهي مرحلة تاريخية تميزت بتبردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية بشكل لا مثيل له في تاريخ الجزائر.

و رغبة منها في لعب الدور الفعال على المستوى الإقليمي شرعت الجزائر منذ 1990 م في هيكلة وتكييف تجارتها الخارجية بما تفتضيه عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، فوضعت تشريعات تحفيزية تصب في اتجاه تنشيط التجارة الخارجية وإلغاء التمييز بين القطاع الخاص. والقطاع العام والقطاع المحلي والانسجام مع الواقعية الدولية في اتجاه العوامة لا عكسها، من بين هذه الإصلاحات تلك التي استهدفت النظام الجمركي بما ينسجم و إصلاحات التجارة الخارجية بهدف تشجيع آليات الإنتاج و تفعيل التصدير خارج المحروقات الذي ما يزال يشكل هدف السلطات الجزائرية.

لقد كانت فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستوري 1989 و 1996 م اللذين المحروقات الذي ما يزال يشكل هدف السلطات الجزائرية.

لقد كانت فكرة إقامة شراكة شاملة مع الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة في علاقات الجزائر الدولية منذ إقرار التوجهات الجديدة في السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية في دستوري 1989 و 1996 م اللذين تضمنتا تحولات كبرى في المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية، فبالإضافة إلى تكريسهما لأسس النظام الديمقراطي القائم على التعددية والاعتراف بالحقوق المدنية

الفصل الخامس... الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

والسياسية الفردية والجماعية، كما تم فيهما أيضا التأكيد على إنهاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص.

من الناحية الاقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولا في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

على هذا الأساس ثور حاليا في الجزائر جملة من الملاحظات أقرب إلى الانتقادات وهي كما يلي:

إن اتفاق الشراكة قد كرس واقعا كان معروفا في السابق، ولم يتغير، بل تضاعف خلال السنوات الماضية بعد البدء في تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركية تدريجيا.

أن التبادل التجاري الذي قد يبدو في صالح الجزائر إنما يتعلق بالكم والعدد ولكنه من حيث النوعية والجودة يميل لكفة الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب نظام المواصفات الصارم والشروط الأوروبية القاسية المطبقة على السلع المستوردة.

ملاحظة استمرار حالة التردد الأوروبي في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في الجزائر والاكتفاء بعائدات التصدير المسوق الجزائرية.

ومن جانب آخر يكشف الجانب الأوروبي عن الحقائق التالية:

إن الجزائر لم تتمكن من توظيف كافة المزايا التي استفادت منها في إطار اتفاقية الشراكة و لم تستغلها بصورة جيدة.

لم تستغل الجزائر الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها و التسهيلات الممنوحة لها لدخول السوق الأوروبية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوروبية.

لم تتمكن الجزائر من استهلاك إلا نسبة متواضعة من (نظام الحصص ذات المزايا الخاص) الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن تصديرها دون رسوم، إذ استغلت 6 أصناف فقط من مجموع 41 صنفا في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية.

و على خلفية الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الجزائري جراء اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 م، تعطي الجزائر انطبعا قويا على لسان مسؤوليها أنها تريثت في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يفسر وجودها خارج المنظمة إلى يومنا هذا.

الفصل الخامس...الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

و ما زالت الجزائر في الوقت الحالي تخوض مفاوضات صعبة مع المنظمة العالمية للتجارة، وإن ذلك يتطلب امتلاك قدرات تفاوضية عالية لا تقل عن القدرات التفاوضية لأعضاء المنظمة، وبالتالي لا يمكن إنهاء هذه المفاوضات دون تقديم تنازلات ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية قد لا يمكن التعامل معها مستقبلا.

الخاتمة

الخاتمة:

على الرغم من أن المنظمة العالمية للتجارة مازالت حديثة العهد، فإنها ساعدت على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق، لقد تطور هذا النظام من خلال اتفاقيات الجات و اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي وقعتها أغلبية دول العالم وأقرتها برلماناتها، حيث تعد تلك الاتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

لقد اعتمدت الدول في انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة على العديد الاعتبارات و المحددات، و بالنسبة للجزائر يعتبر القيام بالإصلاحات الاقتصادية أهم المحددات على الإطلاق، فقد سعت هي خضم التغييرات التي عرفتها للانضمام إلى هذه المنظمة على غرار بقية الدول التي سبقتها.

إن أهم ما يميز الجات سابقا الجات سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا هو إدخال القيود التعريفية و غير التعريفية ضمن اتفاقياتها، و نظرا لما تعرفه النظم الجمركية من أهمية اقتصادية على المستوى الدولي و المحلي، تناولت الجولات الأولى التي انعقدت تحت راية الجات بصفة أساسية خفض التعريفات و شملت الجولات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي تخص القيود غير التعريفية.

و من منظور استعداد الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عرف النظام الجمركي باعتباره أهم ركائز التجارة الخارجية تطورات كبيرة كان أبرزها تلك التعديلات التي تمت بموجب تحرير التجارة الخارجية و ما تبعها من تعديلات في إطار عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

❖ و من خلال دراستنا التي جاءت في هذا الإطار و بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا تم التوصل إلى جملة من النتائج هي:

■ إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام و التجارة الخارجية بشكل خاص كانت قد أملت لها الظروف السياسية و الاقتصادية لتلك الفترة، غير أن إجراء هذه الإصلاحات وفقا لشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي قد أثقل كاهل الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، و قلل من أهمية القطاع العام و شجع على ظهور قطاع خاص طفيلي في غياب منظومة قانونية واضحة المعالم.

- إن اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي كان تمهيدا لتسهيل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير أن نتائجه كانت سلبية على الاقتصاد الوطني مما تطلب إعادة النظر فيه و التمهّل قليلا قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يأتي طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة استجابة لأهداف تحويلية داخلية، حيث أن الانضمام إلى نتيجة البحث عن التحرير بقدر ما هو بحث عن إدارة التحولات المؤسسية الناتجة عن التناقضات التي يولدها هذا التحول، و بصفة عامة تظهر محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية.
- السعي إلى تحسين الفعالية و الكفاءة الإنتاجية من خلال تفعيل الميزة النسبية، أو عن طريق خفض تكاليف المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية من خلال التأثير في جدول أعمال المفاوضات التجارية، و لا تحقق ذلك إلا خلال العضوية الكاملة.
- إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا تأخذ معناها كاملا إلا من خلال ربطها بالإصلاحات الاقتصادية التي يتطلبها هذا الانضمام، حيث يمكن استغلالها في بداية عملية الإصلاح لتبرير التغييرات المؤسسية و التنظيمية و الهيكلية التي تحملها الإصلاحات الاقتصادية، أي التدرج بالقيود الدولية لخفض التكلفة الاجتماعية و السياسية لعملية الإصلاح.
- تنوع التجارة و رفع المستوى العام للقدرة التنافسية، تحضيرا لمواجهة آثار المنافسة الناتجة عن التواجد الأجنبي في السوق المحلية.
- تشجيع الاستثمارات اعتمادا على نجاح الإصلاحات المطبقة، إضافة إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول- النامية.
- يعود سبب طول فترة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في بادئ الأمر إلى عدم استغلال فرصة تحول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى منظمة عالمية للتجارة في مراكش بالمغرب سنة 1994 حيث كان بإمكانها الانضمام بكل سهولة، لتلهمها جملة من العوامل نلخصها فيما يلي:
- الفشل في القيام ببعض الإصلاحات و على رأسها إصلاحات الجيل الثاني، مع وجود تخوف خاصة بعد التجربة التي مرت بها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.
- تفضيل الانفتاح المحدود إضافة إلى وجود بعض الملفات الحساسة التي تعرقل الانضمام إلى حد اليوم، حيث ترفض الجزائر تقديم المزيد من التنازلات، إذ هي ليست مستعدة للتخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية، كما لا تريد إقرار نمط آخر لمنظومة

الخدمات، تبعاً للمصاعب التي تواجهها البلاد جراء تحديث وتحديث الخدمات، لا سيما في مجال البنوك.

- سعي الجزائر إلى تحقيق الانضمام عن طريق حد أدنى من التحرير المقبول من طرف أعضاء فريق العمل، بما أنه لا يوجد سقف محدد فيما يخص الحماية الاقتصادية. إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب تغيير الأنظمة القانونية وهو ما سيمس في بعض الجوانب بالمصالح الجزائرية لا سيما المتعلقة بالسيادة الوطنية. إن عقد الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و قبولها كعضو في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب سياسة تجارية تتوافق مع اتفاق الشراكة و مع مبادئ هذه المنظمة و تقديم تنازلات تعريفية ترضي الدول الأعضاء فيها، غير أن ذلك سيؤثر على الإيرادات العامة للدولة التي مازالت تحتاج إلى الإيرادات الجمركية لتمويل ميزانيات الدولة، خاصة و أن أسعار البترول بدأت في التراجع بسبب الأزمة المالية العالمية الحالية.

بالنسبة لدور الجمارك خلال مرحلة الاقتصاد الموجه فإن الوظيفة الجبائية و الحماية هي التي كانت تسيطر على النشاط الجمركي، حيث تبين عدم جدوى هذا الأسلوب في ظل النظام الجديد و الذي يتطلب إصلاح و عصرنه هذا القطاع، و بالتالي إلى تبني الدور الحديث لنظام الجمركي، الذي يعمل على تشجيع تزايد حركة السلع من و إلى الخارج بمختلف الوسائل. إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له تأثير كبير على النظام الجمركي في الوقت الحالي، وذلك لاحتوائه على كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. ❖ وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات لاستكمال مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هي:

- مواصلة المفاوضات برؤى متوازنة مع التأكيد على ضرورة توفر القدرة و البراعة على التفاوض عند المقاولين الجزائريين.
- رفع الغموض عن مفهوم و حدود المصلحة الوطنية.
- ضرورة الاستمرار في طلب تقديم المساعدة التقنية لتسريع الانضمام مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري، و العمل على تجاوز الصعوبات التي تواجهها المنتجات الجزائرية في النفاذ إلى الأسواق العالمية.

- الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الامتيازات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة لأعضائها من الدول النامية قصد مواصلة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية.
 - مواصلة العمل في إطار التأهيل الإداري للمؤسسات الاقتصادية و تطوير النسيج الصناعي الوطني، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساعدة على إنشائها باعتبارها أساس اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة.
 - لا بد من وضع إستراتيجية شاملة للتصدير تمس كل القطاعات القادرة على خوض معركة المنافسة الدولية،
- من خلال إعادة تخصيص الموارد اللازمة للصناعات، التي تتوفر لديها القدرة على المنافسة حالياً و لا توجد لديها إمكانيات، و إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلية الآن أصبحت سوقاً منفتحة على العالم، و إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.
- دعم إصلاحات القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و هو ما سيساهم حتماً في تخفيض قيمة الفاتورة الغذائية و ترقية الصادرات خارج المحروقات. الاهتمام بقطاع الخدمات الذي يشكل اليوم أكثر من 20% من التجارة العالمية، خاصة الخدمات المصرفية، خدمات النقل، الاتصالات، التكنولوجيا، السياحة... الخ.
 - وضع السياسة اللازمة لتنمية و تطوير قطاع المنتجات و الملابس الجاهزة و ذلك بالاستعانة بأحدث و الأساليب التكنولوجية المطابقة عملاً على تحسين جودة الإنتاج و رفع قدرته على المنافسة.
 - الاستمرار في وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و تطوير الهياكل الإنتاجية.
 - إصلاح المنظومة الجبائية لمواجهة الأثر السلبي الذي خلفه التفكيك و التثبيت الجمركي على الميزانية العامة للدولة.

- ضرورة الاستثمار في الجانب البشري والعمل على إعادة استقطاب الكفاءات والأدمغة التي كلفت هجرتها أموالا باهضة، لا سيما الكفاءات التي تعمل في المجالات الحيوية كالطيران والطب المتخصص والطاقة،
- وذلك من أجل تدعيم عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي يعتبر 58% منها في الجزائر في حالة تسييرية ومالية حرجة.
- إصلاح إدارة الجمارك باعتبارها أحد الأجهزة الرئيسية لحماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية وذلك تكييف التشريع الجمركي مع الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للبلاد وكذا التحولات الطارئة في وظائف إدارة الجمارك في إطار قصاد السوق، والذي يتطلب تحسيد حيادة العمل الجمركي والتخلي عن كل الممارسات التمييزية النابعة من النظام السياسي والاقتصادي السابق.
- إن الإدارة الجمركية عليها أن تواجه تحديات كبيرة فرضتها التطورات الاقتصادية التي يشهدها عالمنا اليوم، ولتحقيق ذلك لا بد أن تقوم بتخفيض تعريفاتها، وتبسيط إجراءاتها، فالجمارك بصورة عامة هي بوابة التجارة الخارجية، فإما أن تكون عنصر تسيير وتسهيل للتجارة وبالتالي تندجم مع التوجهات العالمية، وإما أن تكون عنصر إعاقة، مما سيؤدي إلى أضرار كبيرة في الان إدارة الجمركية مطالبة اليوم، بتحديث إدارتها، وترشيد آلياتها ووسائل عملها، وذلك عن طريق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة، وبتعميق العمل المؤسساتي والاستفادة الجماعي قصد الارتقاء بالعمل الجمركي إلى المستوى المطلوب.
- إن هذه الدراسة وضعتنا أمام إشكالية أخرى يجب أن تكون محل دراسة من الآن هي: كيف يمكن تفعيل الميزة النسبية في الجزائر لبناء القطاعات الارتكازية والنفاذ إلى الأسواق العالمية؟

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	كلمة الشكر
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أك	مقدمة عامة
30-02	الفصل الأول: الأسس النظرية للتجارة الخارجية وأهم السياسات المنبثقة عنها
02	تمهيد
	المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية
03	- المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية -1 تعريف التجارة الخارجية . -2 أهمية التجارة الخارجية
06	- المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة وفوائدها
07	- المطلب الثالث: طبيعة التجارة الخارجية والتخصص الدولي
	- المبحث الثاني: تطور نظريات التجارة الخارجية
12	- المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية
17	- المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
	المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية
21	- المطلب الأول: ماهية السياسات التجارية .
23	- المطلب الثاني: سياسة تحرير التجارة .
25	- المطلب الثالث: سياسة تقييد التجارة .
30	- خلاصة الفصل
76-32	الفصل الثاني: قيام وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC)
32	- تمهيد
	- المبحث الأول: اتفاقية الجات والتطور نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
33	المطلب الأول: مقدمات نشأة المنظمة العالمية للتجارة. -1 نشأة الجات -2 تعريف الجات -3 أهداف الجات
36	المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.

	<p>1- ماهية المنظمة العالمية للتجارة</p> <p>2- شروط و مراحل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .</p>
46	المطلب الثالث: جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
54	المطلب الرابع: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة
	- المبحث الثاني: الانتقادات الموجهة للمنظمة العالمية للتجارة.
60	- المطلب الأول: الانتقادات الاقتصادية والمالية.
63	- المطلب الثاني: انتقادات سير عمل المنظمة.
66	- المطلب الثالث : انتقادات اجتماعية و بيئية
	المبحث الثالث: آثار انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
67	- المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد" ودوافع إنشائه.
	1- التزام الدول المتقدمة
	2- التزام الدول النامية الأخرى.
69	- المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
	1- الآثار الإيجابية
	2- الآثار السلبية
75	- خلاصة الفصل
131-78	الفصل الثالث: إجراءات ومراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
78	تمهيد
	- المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
79	- المطلب الأول: الإصلاحات التنظيمية والهيكلية للاقتصاد الجزائري
96	المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية
	1- مرحلة تقييد التجارة الخارجية (1962-1989) .
	2- مرحلة التحرير التدريجي .
	3- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية .
	المبحث الثاني : مسارات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
118	المطلب الأول: أهداف ومزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
	1- أهداف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
	2- مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
122	- المطلب الثاني : طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
	1- خلفية طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

	2- مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة . 3- الصعوبات و العراقيل التي تواجه الجزائر في انضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
131	خلاصة الفصل
183-133	الفصل الرابع : تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري كمرجعية لتأهيل الجزائر لانضمام الى (OMC).
128	تمهيد
	المبحث الأول : وضع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2020)
134	المطلب الأول : مرحلة الانتظار والمخططات الاقتصادية (1962-2020) 1- مرحلة الانتظار (1962-1966) 2- مرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1989)
138	المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق (1990-1999) 1- مرحلة الاختلالات الاقتصادية (1990-1994). 2- مرحلة التعديل الهيكلي (1990-1998)
139	المطلب الثالث : مرحلة تطبيق البرامج التنموية (2001-2019) 1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004). 2- البرنامج التكميلي لدعم الاقتصاد (2005-2009) 3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). 4- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019). 5- مخطط عمل الحكومة لأجل الإصلاح و التنمية الاقتصادية (2020).
	المبحث الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).
156	المطلب الأول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018) 1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). 2- تطور النمو القطاعي الجزائر خلال الفترة (1990-2018).
163	المطلب الثاني : تحليل تطور التضخم في الجزائر (1990-2018).
165	المطلب الثالث : تحليل تطور وضعية التوازن والمالية الخارجية في الجزائر للفترة (1990-2018) 1- تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) 2- تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).
174	المطلب الرابع : تحليل تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر للفترة (1990-2018)
183	خلاصة الفصل

	الفصل الخامس: الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري.
185	تمهيد
	المبحث الأول : الجزائر و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي
186	المطلب الأول : اتفاق الشراكة الاوروجزائرية : الخلفية – المضمون- المسار- الدوافع والأهداف. 1- خلفية اتفاق الشراكة الاوروجزائرية . 2- المسار التاريخي للشراكة الاوروجزائرية . 3- مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائرية . 4- دوافع الشراكة الاوروجزائرية . 5- أهمية و أهداف الشراكة الاوروجزائرية .
201	المطلب الثاني : آثار الشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري. 1- أثر الشراكة على قطاع الصناعي 2- أثر الشراكة على قطاع الزراعة 3- أثر الشراكة على قطاع العمل 4- أثر الشراكة على المؤسسة الاقتصادية 5- أثر الشراكة على الاستثمار 6- أثر الشراكة على الميزانية العامة 7- أثر الشراكة على القطاع الجمركي
213	المطلب الثالث : تقييم الشراكة الاوروجزائرية. 1- الجانب الجمركي . 2- الميزان التجاري . 3- الجانب المالي. 4- الصادرات و الواردات
	المبحث الثاني : انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة OMC
221	المطلب الاول : انعكاسات الانضمام على السياسة الجمركية 1- الاثار الايجابية . 2- الاثار السلبية .
222	المطلب الثاني : انعكاسات الانضمام على التجارة الخارجية : 1- المشاكل على المستوى الجزئي 2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي 3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

228	المطلب الثالث : انعكاسات الانضمام الى السياسة الزراعية 1- الاثار الايجابية . 2- الاثار السلبية.
230	المطلب الرابع : انعكاسات الانضمام الى السياسة الصناعية 1- الاثار الايجابية . 2- الاثار السلبية .
231	المطلب الخامس : انعكاسات الانضمام الى سياسة الخدمات 1- الاثار الايجابية . 2- الاثار السلبية .
233	المطلب السادس : انعكاسات الانضمام إلى حقوق الملكية الفكرية 1- الاثار الايجابية . 3- الاثار السلبية .
238	خلاصة الفصل.
242	الخاتمة.
247	فهرس المحتويات
254	قائمة الجداول
255	قائمة الأشكال
256	قائمة المصادر والمراجع .

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول
14	جدول رقم (1): الميزة المطلقة
15	جدول رقم (2): الميزة النسبية
37	جدول رقم 3: أهم الاختلافات بين: GATT و OMC
105	جدول رقم 4 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005 – 2014)
107	الجدول رقم 5 : أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004- 2013)
109	جدول رقم 6 : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة(2004-2013)
111	جدول رقم 7 : أهم الدول العربية المستوردة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال (2011-2013)
112	جدول رقم 8 : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1994)
113	جدول رقم 9 : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1995-2001)
115	جدول رقم 10 : الميزان التجاري الإجمالي ومعدل التغطية خلال الفترة (2005-2014)
116	جدول رقم 11 : تطور الميزان التجاري للصادرات خارج المحروقات ومعدل التغطية خلال الفترة (2005-2014)
135	جدول رقم 12: حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة : مليار دج)
136	جدول رقم (13): بنية الاستثمار الصناعي للمخططات الاقتصادية (1967-1977) (الوحدة:%)
137	الجدول رقم (14) : حجم الإنفاق الاستثماري للمخططات الاقتصادية (1980-1989) (الوحدة

	: (مليار دج)
140	الجدول رقم (15) مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة : مليار دج)
141	الجدول رقم (16) التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
143	جدول رقم (17) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
146	الجدول رقم (18) : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
158	الجدول رقم (19) : تطور معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من PIB
159	الجدول رقم (20) : تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)
163	الجدول رقم (21) تطور معدل التضخم وأسعار الانتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف و الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018
170	الجدول (22) تطور المديونية واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
171	الجدول (23) تركيبة الدين الخارجي في الجزائر بالعملة الأجنبية خلال الفترة (1990-1996)
175	الجدول (24) تطور مؤشرات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
176	الجدول (25) مؤشرات البطالة والتشغيل خلال الفترة 2000-2018
180	الجدول رقم (26) التوزيع القانوني لعدد العمال في الجزائر خلال الفترة 2001-2018
182	الجدول (27) تطور المؤشرات التنافسية العالمية لسوق العمل الخاصة بالجزائر خلال الفترة 2015-2018
203	الجدول رقم (28) : المبادلات التجارية الاورو جزائرية من المنتجات الصناعية : 2010—2014
204	الجدول رقم (29) : حجم واردات وصادرات المنتجات الزراعية للاتحاد الأوروبي نحو السوق الجزائرية 2010 – 2016
208	الجدول رقم (30) : ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2011.
208	الجدول رقم (31) : مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب الإقليم للفترة 2002-2016.
209	الجدول رقم (32) : خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي 2004-2015.
210	الجدول رقم (33) : الأهمية النسبية للاتحاد الاوروي في المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2016
211	الجدول رقم (34) تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي : 2005-2016
213	الجدول رقم (35) : الخسائر المحتملة للخزينة العامة من الإجراءات الجمركية نتيجة التفكيك الجمركي
214	الجدول رقم (36) : حصيلة نتائج الميزان التجاري 2005-2016
215	الجدول رقم (37) : تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 2005_2010

216	الجدول رقم (38): برنامج التعاون المالي (مساعدات مالية) في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2010-2005
216	الجدول رقم (39): القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة لاورو جزائرية 2010_2005
14	الجدول رقم (40): أهم شركاء الصادرات الجزائرية لسنة 2016
15	الجدول رقم (41): أهم شركاء الواردات الجزائرية لسنة 2016.
37	الجدول رقم (42): تطور التعريفات الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002 م)
105	الجدول رقم (43): تطور التجارة الخارجية (2002-2012) الوحدة: مليار دولار

قائمة الاشكال	
الصفحة	اسم الشكل
158	الشكل 1 تطور الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه ومعدل النمو الاقتصادي
160	الشكل 2 تطور معدلات النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
160	الشكل 3 متوسط نسبة القيمة المضافة للقطاعات من PiB في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
164	الشكل 4 تطور معدل التضخم وأسعار الانتاج للصناعة الغذائية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2018
166	الشكل 5 تطور رصيد الميزان التجاري وهيكله في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
166	الشكل 6 تطور ارصدة الحساب الجاري وراس المال و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
177	الشكل 7 مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2004-2018
178	الشكل 8 معدل البطال حسب نوع الجنس في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
179	الشكل 9 متوسط عدد العمال حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2018
180	الشكل 10 الاجهزة والبرامج المتخذة للحد من البطالة تفاقم مشكلة في الجزائر

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب :

- ✓ محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشرين، القاهرة، مصر، 2010.
- ✓ رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- ✓ عبد المجيد قدى، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003..
- ✓ جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران، عمان، الأردن، 2008.
- ✓ محمد أحمد السريتي، اقتصاد التجارة الخارجية، مؤسسة الطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
- ✓ شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات) دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ✓ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
- ✓ مجد محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- ✓ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 2001..
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2003.
- ✓ محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة مصر 1986.
- ✓ جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- ✓ نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي الغربي، دراسة تنموية، المعهد الغربي للتخطيط، الكويت، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007.
- ✓ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط1، 2013.
- ✓ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- ✓ بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ✓ طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- ✓ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- ✓ سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- ✓ فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.
- ✓ حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- ✓ محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- ✓ .. محمود حامد عبد الرزاق، اقتصاديات الجمارك بين النظرية و التطبيق، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2009.
- ✓ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية "في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة.
- ✓ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- ✓ سعد النجار، الحقوق الأساسية في ظل أبحاث منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ فريد النجار ، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008.
- ✓ أسامة المجدوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، 1947 - 1994م، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.
- ✓ محسن حسن المعموري، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- ✓ أمينة حلمي ، تحرير التجارة الدولية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2008.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر، 2002 .
- ✓ مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل و حتى الدوحة ، الإسكندرية ، 2003 .
- ✓ مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع الإسكندرية ، طبعة: 1998.17
- ✓ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم الجزء الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
- ✓ مراد عبد الفتاح، شرح اتفاقية الجات، دار الكتب و الوثائق المصرية، مصر، 1996.
- ✓ للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1997. الإشعاع مكتبة ، 1994 الجات و العالمية التجارة ، العزيز عبد محمد سمير.
- ✓ عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفر النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، 1999.
- ✓ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2000.
- ✓ مرسي السيد علي ، منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ، 2001.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ عدنان شوكت شومان ، اتفاقيات الجات الدولية ، "الرابحون دوما...و الخاسرون دوما ... "دار المستقبل ، دمشق ، 1996.
- ✓ سمير اللقمانى ، المنظمة العالمية للتجارة – آثارها السلبية و الايجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية – دار حامد للنشر ، الأردن ، 2004.
- ✓ أندريه كيريفيه و جيرار فيات ، أجهزة الاقتصاد الدولي ، كتاب مترجم ، ترجمة صليب بطرس ، دار النهضة ، القاهرة 1975.
- ✓ عبد الناصر نزال العباد المنظمة العالمية للتجارة و اقتصاديات الدول النامية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1996 .
- ✓ علاء كمال ، أبحاث و نهج جنوب ، مركز المحروسة للمبحوث و التدوين و النشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1996
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد والجات و آليات منظمة التجارة الدولية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، مصر ، 2000.
- ✓ العابدي عبد الناصر نزال – منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع 1999 .
- ✓ السواعي خالد محمد ، التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010 ..
- ✓ الفتلاوي سهيل حسين ، منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2006.
- ✓ المجدوب أسامة ، الجات ، مصر و البلدان العربية من هافانا الى مراكش ، القاهرة الدار المغربية للنشر و التوزيع ، 1997 .
- ✓ العيشاوي ابراهيم ، الجات و أخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1995 .
- ✓ المهدي عادل ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية 2003.
- ✓ السعدون حميد حمد ، العولمة و قضاياها ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار وائل للطباعة و النشر ، 2000.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "الطبعة الأولى ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، 2007.
- ✓ أبو دوح محمد عمر حماد ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2003.
- ✓ أحمد عبد الخالق ، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم النامي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2002.
- ✓ العفوري عبد الواحد ، العولمة و الجات ، الفرص و التحديات ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2000.
- ✓ أحمد يوسف الشحات ، الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية ، القاهرة ، دار النيل للطباعة و النشر ، 2001 .
- ✓ العدلي أشرف أحمد ، التجارة الدولية ، الطبعة الأولى المعمورة ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2006.
- ✓ أحمد منير التجار ، أثر منظمة التجارة العالمية كإحدى آليات العولمة على الأسواق المالية العربية ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي ، تنمية القطاع المالية في الدول العربية ، 31 مارس الى 02 افريل 2003.
- ✓ محمد ناجي حسين خليفة ، اتفاقية منظمة التجارة العالمية و اثرها على الدول النامية ، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الادارة و الاقتصاد ، بدون سنة.
- ✓ عبد الواحد الغفوري ، العولمة و الجات - الفرص و التحديات - مكتبة مدبولي ، مصر ، 2000 .
- ✓ إسماعيل شعباني ، إمكانات الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، حوليات جامعة الجزائر ، العدد 12 ، 1999.
- ✓ عبد الله بعيدة ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلاد العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999.
- ✓ تير رضا ، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث و التطوير : واقعه و آفاقه في الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2007.
- ✓ سليم سداوي ، الجزائر و منظمة التجارة العالمية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري ، محاولتان من أجل التنمية (1962-1986-1990) 2005 دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 2013.
- ✓ سي محمد كمال ، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن ، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن 2017.
- ✓ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني 2001 ، جوان 2002.
- ✓ أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ، دار الياة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، الاردن 2013.
- ✓ حامد عبد المجيد دزار ، السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002.
- ✓ حربي محمد موسى عريقات ، التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب) ، الطبعة الاولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الاردن 2014.
- ✓ زينب عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 1 ، الاسكندرية ، مصر 2003.
- ✓ سعد الله داود ، الازمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2013.
- ✓ سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري ، محاولتان من اجل التنمية (1962-1989-1990-2005) ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر ، 2013.
- ✓ سي محمد كمال ، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن ، مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، ط 11 ، عمان ، الاردن ، 2011.
- ✓ عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمان ، عبد الرحمان سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية
- ✓ مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر ، الطبعة الاولى ، لبنان 2014.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي على المستوى الاقتصادي القومي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ط1 ، مصر ، 2003.
- ✓ عبد الوهاب الامين ، التنمية المشكلة و السياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية ، الاردن ، دار حافظ للنشر و التوزيع ، ط 1 ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2000.
- ✓ علي جدوع الشرفات . التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار العالم العربي ، جليس الزمان ، ط1 ، عمان ، الاردن 2014.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2007.
- ✓ نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري للنشر ، مصر 2013.
- ✓ هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة الهيبتية و منجد عبد اللطيف الخشالي ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج ، عمان ، الاردن ، 2005.
- ✓ نبيل سوفي ، مطبوعة دروس اقتصاد العمل ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، السنة الجامعية 2018-2019.
- ✓ . عبو عمر و عبو هدى ، جهود الدولة في الالفية لتحقيق التنمية المستدامة ، ملتقى وطني الاول ، الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، البليدة يومي 20 و 21 ماي 2002.
- ✓ عبو عمر و عبو هدى ، جهود الدولة في الالفية لتحقيق التنمية المستدامة ، ملتقى وطني حول التحولات السياسة و اشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2009.
- ✓ المصطفى بنتور ، حدود الدين العام القابل لاستمرار و النمو الاقتصادي بين النظرية و الواقع . اسقاطات على حالة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2018.

الرسائل الجامعية :

- ✓ غلاب نعيمة ، نظريات التجارة الخارجية و إمكانيات التصدر في الجزائر في الفترة 1985-1994 رسالة ماجستير 1996-1997 جامعة قسنطينة.
- ✓ كمال بن موسى ، من الجات الى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ، معهد علوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- ✓ مو لحسان آيات الله ، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، محمد خيثر ، بسكرة .
- ✓ آيات الله مو لحسان ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية " المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة دراسة حالة الجزائر 2010-2011.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ زرنوخ يسمينة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006.
- ✓ سلطاني عبد الرحمن بعنوان: "آليات تطوير الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحرير التجارة الخارجية"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
- ✓ ساطور رشيد ، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية ، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، 2013/2012 جامعة الجزائر 03.
- ✓ رواج عبد الباقي ، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، دراسة تحليلية مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية 2005.
- ✓ عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم وتطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2003.
- ✓ دبيش أحمد ، احمد دوافع و إجراءات التحرير الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996.
- ✓ عبير سليمان ، متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري و أبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، 2006.
- ✓ بوشنافة الصادق ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال" ، أطروحة دكتوراه ، الجزائر ، 2007-2006.
- ✓ عبد الرحمان رواج ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة تحليلية تقييمية للتجارة دولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013-2012.

✓ عادل عبد العزيز علي السن، "سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه في الحقوق غير منشورة، مصر، جامعة عين شمس، 2001.

✓ بوري نور الدين ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010 ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ، السنة الجامعية 2017-2018.

✓ زرنوخ يسمينة ، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005-2006.

✓ ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012-1989) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2014-2015.

✓ عبد القادر فار ، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة - (2000 أفاق 2019) ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاديات بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، السنة الجامعية 2017-2018.

✓ كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على العدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، السنة الجامعية 2012-2013.

✓ روابح عبد الباقي ، المديونية الخارجية و الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، دراسة تحليلية مقارنة ، أطروحة دولة ، علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005-2006.

المقالات :

✓ ريتشارد هارمسن ، جولة أروجواي نعمة على الاقتصاد العالمي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ، 1995.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ زعباط عبد الحميد ، المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريف و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث ، العدد: 03 ، 2004.
- ✓ الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات والجزائر.
- ✓ ناصر دادي عدوى ، متناوي محمد ، أهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد رقم 03 ، 2004 .
- ✓ شرفق سمير ، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر : دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014) ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ، العدد 38 (1) ، جوان 2016.
- ✓ صالحى نجية ، مختاش فتيحة واقع استراتيجيية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 و آفاق النمو الاقتصادي ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 03 ، جامعة الوادي ، ديسمبر 2012.
- ✓ عقون شراف ، وبوقجان وسام وبوفنغور خديجة ، التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، مجلد رقم 02 ، أبريل 2018.
- ✓ زينب البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر 2009.
- ✓ عوض الله ، العلاقات الدولية ، الفتح للطباعة و النشر ، ط1 ، الإسكندرية ، مصر 2003.
- ✓ زايري بلقاسم ، دربال عبد القادر ، منطقة التبادل الأورو – متوسطة على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة الحادية عشر ، العدد السابع ، ربيع 2002
- ✓ زعباط عبد حميد ، الشراكة الاورو متوسطة واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بو علي ، شلف ، العدد الأول.
- ✓ سميحة عزيزة ، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، مجلة الباحث عدد 09 ، 2011.
- ✓ البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر ، 2009.
- ✓ حيدر وهاب عبود ، دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة ، الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية القانون ، بغداد ، العراق ، 2012

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ حمدي احمد علي الهنداوي ، العلاقة بين الدين العام و النمو الاقتصادي ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، جامعة بنها ، العدد 02 ، المجلد 02 ، مصر 2017.
- ✓ شرقرق سمير ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة نقدية خلال الفترة 1970-2014 ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث و الدراسات ، العدد 38 ، جوان 2016.
- ✓ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي ، ديسمبر 2012
- ✓ عرباوي نصير، مستقبل الشراكة الاورو متوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2013.

المدخلات :

- ✓ محمد قويدري ، انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي أفريل 2002 ، عنابة .
- ✓ بوعشبة مبارك ، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، يومي 11 و 12 مارس 2013.
- ✓ الهاشمي بن واضح و حاجي كريمة ، دور الدولة في ظل اقتصاد السوق مع اشارة للتجربة الجزائرية 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسة الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة 28 اكتوبر 2014.
- ✓ سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو – عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.
- ✓ عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08 - 09 ماي 2004.
- ✓ تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر وعلى منظومة المؤسسات

قائمة المصادر والمراجع

- الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سقيف، الجزائر، 14 نوفمبر 2006.
- ✓ بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، ملتقى الاقتصادي الثامن، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، ماي 1999.
- ✓ جمال عمورة، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005.
- ✓ بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق شراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة- فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر. 2006.
- ✓ بوعيشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف، يومي 11 و 12 مارس 2013.
- ✓ الهاشمي بن واضح. حاجي كريمة، دور الدولة في ظل اقتصاد السوق مع إشارة للتجربة الجزائرية 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسة الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة 28 أكتوبر 2014.
- ✓ غراب رزيقة، محتوى الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة - فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

التقارير:

- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
- ✓ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018، ديسمبر، 2018.
- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017

- ✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2003 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2004.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2006 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2007.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2010 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2011
- ✓ . بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2011 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، اكتوبر 2012.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2012 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2014 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2015.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
- ✓ بنك الجزائر، تقرير السنوي، 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018.
- ✓ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.

القوانين :

- ✓ الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974م.
- ✓ القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل و المتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتقاعد ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 78 .
- ✓ حواس أمين ، مطبوعة محاضرات في النمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت 2016.
- ✓ بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.
- ✓ القانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل و يتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية العدد 01 ، لسنة 1989
- ✓ القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، المواد 24 ، 23 ، 22 ، 21 ، 104 ، 150 ، 211 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 65 ، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
- ✓ الامر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 ، يتضمن قانون المالية لسنة 1995 ، المادة 222 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996.

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ الامر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 ، يتضمن قانون المالية لسنة 1997 ، المواد 21 ، 22 ، 23 ،
- ✓ ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 ، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996 .
- ✓ القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2001 ، المادتين 21 ، 23 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 80 ، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2000 .
- ✓ القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 ، المادة 104 ، 211 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 86 ، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2002 .
- ✓ القانون رقم 04-21 المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 يتضمن قانون المالية لسنة 2005 ، المادة 211 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 85 ، الصادرة بتاريخ 2004 .
- ✓ الامر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2013 ، المتضمن لقانون المالية لسنة 2014 ، المادة 150 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 42 ، الصادرة بتاريخ 2008 .
- ✓ القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 ، المتضمن لقانون المالية لسنة 2014 ، الجريدة للجمهورية الجزائرية ، العدد 68 ، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013 .
- ✓ القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2017 ، المادتين 21 و 23 ت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016 .
- ✓ القانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018 ، المادة 222 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . العدد 76 ، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017 .
- ✓ المادتين 01 و 36 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية نشرة 2019 .
- ✓ المادة 21 و المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الاعمال ، المادتين 21 و 23 المديرية العامة للضرائب . وزارة المالية 2017 .
- ✓ المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 ، يتضمن قانون المالية لسنة 1994 ، المادة 104 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 88 ، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1993 .

ثانيا :المراجع باللغة الاجنبية :

Livres :

- ✓ Benssaid.H,economie international,o.p.u,Alger,1983,P101.
- ✓ Louis michel– Économie international Dalloz, Paris, France, 1997, p 05, Jean.
- ✓ GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE, TEXT OF THE GENERAL AGREEMENT, GENEVA, JULY 1986. .
- ✓ Sebtik, l'eutreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau, experdata, édituie Rabat, 1997,.
- ✓ Lakhlef B. « La bonne gouvnrance »édition Dar El Khal dounia ,alger ,2006.
- ✓ Ben nissad Hocine ,la réforme économique de Algérie ,OPU.
- ✓ Brahimi abdelhamid ,l'économie algérienne ,Alger,OPU ,1991.
- ✓ Youcef Deboub :le nouveau mécanisme de Algérie , alger ,OPU ,2000 .
- ✓ Brahimi Abdelhamid op ,cit.
- ✓ Djeflat A . l'économie fondée sur la connaissance , éditais Dar El adib ,Oran , 2006 .
- ✓ Houcine Benissad, Algérie restructuratre et réformes ,OP4, Alger, 1994.
- ✓ Bellal S.(2017) « la crise du régime rentier essai sur une Algérie qui stagne » , édition trantz fanon , tizi ouzou,
- ✓ Bouyacoub F . , « l'entreprise et le finalement ternaire » , CASBAH éditions , Alger (2000).
- ✓ Boulifa B: « organisation , gestim et finances de la immune » Berti éditions , Alger. (2018)
- ✓ Deboub youcef : le nouveau mécanisme econoumique eu Algérie, op4, Alger, 1995.
- ✓ Benachcénhou A.(2015) , « l'algerie : trtir de la crise » , casbah édition , alger.
- ✓ Bouehelaghem khaled ,adhésion de l'algerie à L'OMC :réalité et perspective CASABLANCA du 8 juillet au 27 septembre ,2002.
- ✓ M.E.Benissad ,la reforme économique en algerie ,O.P.U , alger ,1992.

- ✓ Organisation mondial du commerce , division de l'information et des relation avec les médias, 2^{ème} édition ,Genève ,suisse,2001.
- ✓ Dix avantages du système commercial de l'OMC, publication de l'OMC, Genève , suisse ,juillet 2000.
- ✓ K.Bouchelaghem ,adhésion de l'algerie a L'OMC réalité et perspectives , Ministère du commerce , 2002 , p 9-10.
- ✓ Benissad hocine , Economie du développement de l'Algérie , alger , OPU,eme édition , 1982.
- ✓ BOUZIDI Abdelmadjid , les année 90 de l'économie algérienne: les limites des politiques conjoncturelles , ENAG édition , Alger , 1999.
- ✓ Brahimi Abdelhamid , l'économie algérienne , Alger , OPU , 1991.
- ✓ **Thèse :**
- ✓ Achour TaniYamna, L'analyse de la croissance économique en Algérie , thèse de doctorat on sciences économique ,université de tlemcen 2013/2014
- ✓ **Rapports Périodiques :**
- ✓ 'Ministère de commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne nouveau schéma démantèlement tarifaire des produits industriel et les concessions tarifaires révisée des produits industri agro-alimentation, Alger, 2012.
- ✓ Direction général des douanes, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne, minist des finances Algérie, 20.
- ✓ Matthieu Parkin and Robin Bade , Macro Economics , CANADA in the global.
- ✓ R émy Herrera , Dépenses publiques et croissance économique pour sortir de la science (fiction) néo-classique ,l'Harmattan Paris ,France 2010.
- ✓ Banque d'algerie , évolution économique et monétaire en algerie ,Rapport annuel 2002.qaa
- ✓ FMI :Finances et développement juin 2019.

- ✓ Kouame Wassakou ,Relation inflation et croissance économique dans les pays de L'UEMOA , Universite Cocody-Abidjan ,Cote d'Ivoire 2009.
- ✓ ONS :Activite , emploi en chômage en septembre 2018,publication N840.
- ✓ ONS :Rétrospective statistique 1962-2011.
- ✓ World économique Forum , the global competitiveness report 2016-2017.
- ✓ World économique Forum , the global competitiveness report 2017-2018.
- ✓ World économique Forum , the global competitiveness report 2019.

Revue :

- ✓ La banque d'Algérie : media banque, interne n :° 46, 2000.

Banque d'algerie ,Bulletin statistique de la Banque d'algerie ,séries rétrospectives statistique monétaires 1964-2011 , statistiques de la balance des paiements 1992-2011

Sites :

- ✓ Ministère de finance ,sur le site :[http //www.dgpp-mf.gov.dz/](http://www.dgpp-mf.gov.dz/).
- ✓ Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité social ,sur le site [http://www.mtess.gov .dz/fr/](http://www.mtess.gov.dz/fr/).
- ✓ ONS ,activité ,Emploi et chômage en septembre 2018,Publication N 840,P02,sur le site :<http://www.ons.dz/spip.php>. rubrique 204,consulté le 25/08/2020.

المواقع الالكترونية :

- ✓ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm>

✓ محمد ناجي حسن خليفة ،اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية ، جامعة مصر www.etd.uofk.edu

- ✓ <http://www.aljazeera.net/ebuuisness/pages/f5ff6317-22c0-4319-bd62-088761817c84> .

- ✓ <http://www.investinqatar.com.qa/Arabic/Departments/Internationaltradeagreements/Pages/UNCTAD-AR.aspx>.
- ✓ [http:// www-islamonline.net](http://www-islamonline.net). الاقتصاد الخارجي في فترة 1991
- ✓ عادل عامر ، التضخم و اثره على النمو الاقتصادي ، دنيا الوطن 26\08\2017.
- ✓ الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [http //www.ons.dz/](http://www.ons.dz)
- ✓ وزارة المالية على الموقع [http//www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz)

الملخص :

لقد اعتبرت التجارة الخارجية قوة داعمة للاقتصاد العالمي منذ أكثر من قرن ، وازدادت أهميتها في بداية النصف الأخير من القرن الماضي نظرا للدور الهام الذي تلعبه في ترقية التنمية و الحد من الفقر بمختلف أشكاله.

في هذا الإطار قامت الجزائر خلال السنوات السابقة بعدة إصلاحات مست الهيكلة الاقتصادية لتمهيد الأرضية اللازمة لانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تنظم وتسير العلاقات التجارية الدولية .

من هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة كمحاولة لتحديد الآثار الناجمة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها كبلد يسير في طريق التنمية.

Abstract :

The great importance given to the international commerce during the post years ,is due to the big role That It Can play to promote développement and reduce the rate of poverty thanks to its different forms.

For this reason , Algérie tries these recent years , to take sérieux measures in order to integrate to the international economy in the contexte of the general regulations and principales of the général régulations and prineiples of the OMC along this research , the major effets resulting.